جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في عهد الملك عبد ا الثاني ١٩٩٩-٢٠٠٦؛ الإمارات العربية أنموذجاً

Jordan's Foreign Policy Towards The Gulf Cooperative Council Countries During King Abdullah II Reign 1999-2006: The United Arab Emirates As a Model .

إعداد الطالب
راكز سالم العـرود

إشراف الدكتور
مخلد عبيد المبيضين

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في العلاقات الدولية
قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة ، 2007 م

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب راكز سالم العرود الموسومة بـــ:

السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في عهد الملك عبدالله الثاني 1999-2006 : دولة الإمارات العربية أنموذجاً

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
د. مخلد عبيد المبيضين		2007/4/17	مشرفاً ورئيسا
د. صداح أحمد الحباشنة		2007/4/17	عضواً
د. فايز شراري الزريقات		2007/4/17	عضواً
د. حازم فرحان العدينات		2007/4/17	عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. حسام الدين المبيضين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهـداء

..... أهدي هذا العمل إلى روح والدي المرحومين بأذن ا ، اللذّين هم بمثابة مدرستي في الحياة التي علمتني الأخلاق النبيلة، ومفاهيم القيم الإنسانية، وإلـى أخوتي الأحباء عامة، وإلى أخي وقرة عيني المهندس عبد ا - بصيص الأمـل لدربي- ، وإلى زوجتي الحبيبة ، وإلى فلذات كبدي رنيم ووطن.

كما ويشرفني إن أهدي هذا العمل إلى شهداء الأمة العربية والإسلامية، وإلى كل العرب الشرفاء الأحرار في كل البلدان العربية، الذين دافعوا ويدافعون عـن شرف الأمة وكرامتها.

راكز سالم العرود

الشكر والتقدير

أتقدم بعظيم الشكر والامتنان والاحترام لأستاذي الفاضل والذي تعلمـت منـه الكثير، الدكتور مخلد المبيضين على تكرمه بالإشراف على هذه الرسالة، وعلى الاهتمام والمتابعة طوال فترة إعداد هذه الرسالة، وبفضل إرشـاداته وتوجيهاتـه وقدراته، الأثر الكبير في مساعدتي على إنجاز هذا العمل وفق المـنهج العلمـي السليم.

كما أتقدم بخالص شكري وعرفاني إلى أساتذتي الأفاضل فـي قـسم العلـوم السياسية في الجامعة، وإلى أعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

راكز سالم العرود

فهرس المحتويات

قائمة الملاحق

الملخص

السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في عهد الملك عبد ا الثاني ١٩٩٩-٢٠٠٦؛ الإمارات العربية أنموذجا

راكز سالم العرود

جامعة مؤتة، ٢٠٠٧

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربية، والإمارات العربية كحالة دراسية في عهد الملك عبـدا الثاني عام ١٩٩٩ ولغاية ٢٠٠٦؛ حيث كانت هذه الفترة امتداداً لمراحل سابقة تأثرت بها العلاقات الأردنية الخليجية خلال هذه الفترة بمرحلتين مهمتين: المرحلة الأولـى وتمتد من عام ١٩٩١م ولغاية ٢٠٠١م، وهي مرحلة انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية. والمرحلة الثانية، من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٦، والتـي تميـزت بأحـداث هامة، أهمها أحداث الحادي عشر من سـبتمبر ٢٠٠١ والحـرب الأمريكيـة علـى أفغانستان والعراق.

وباستخدام المنهجين التحليلي والوصفي، فقد بينت الدراسة أن السياسة الخارجيـة الأردنية تجاه دول الخليج العربي قد تأثرت كثيرا بـالمتغيرات والعوامـل الدوليـة والإقليمية خلال الفترة الأولى ١٩٩١-٢٠٠١ ، حيث اتصفت العلاقات بـين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي بحالة من الفتور وشـبه الانعـزال بـسب الاحـتلال العراقي لدولة الكويت، . أما في المرحلة الثانية، فقد استطاع الملك عبدا الثـاني استعادة العلاقات من جديد مع دول الخليج من خلال الزيارات المكثفة ، وبخاصةٍ مع دولة الإمارات العربية. فكانت أحداث الحادي عشر مـن سـبتمبر والحـرب علـى أفغانستان والعراق قد وجهت الجهود الأردنية والخليجية والدولية لمكافحـة ظـاهرة الإرهاب الدولي، وتمتين العلاقات بينهم، على الرغم من صـعوبة هـذه المرحلـة، ولكنها تميزت بتعاون كبير بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني. فكانت المجالات الاقتـصادية هـي الطاغيـة علـى العلاقات بين الطرفين .

Abstract

Jordan's Foreign Policy Towards The Gulf Cooperative Council Countries During King Abdullah II Reign 1999-2006: The United Arab Emirates As a Model.

Rackez Salem Al-Eroud
Mu,tah University 2007

This study is designed to search for Jordan's foreign policy towards the Gulf Cooperative Council Countries and the United Arab Emirates in particular during king Abdullah The Second in the period 1999 -2006 . This period was an extension to the previous period so the relations between Jordan and Gulf Countries during this period were effected by two important stages: the first one extends from 1991 until 2001. This period witnessed the collapse of the Soviet Union and Second Gulf War and the appearance of what is called the New World Order . The second stage was from 2001 -2006 which is distinguished by the eleventh of September events and the American war on Afghanistan and Iraq.

Analytical and descriptive methods were used in this study to characterize Jordan's foreign policy towards the Arab Gulf Countries, and how the international developments have impacted such relationships. While the relation between Jordan and the Countries of The Gulf Cooperative Council was not in good condition because of Iraqi occupation to Kuwait when Jordan stand was a neutral one by rejecting Iraqi occupation to Kuwait,and also rejecting the world sanction on Iraq and calling for returning to solve the differences inside the Arab region . during the second stage, king Abdullah the second was able to encore the relations with Gulf Countries through intensive visits which reach more than twenty one visit, whether these visits were on the official levels or governmental specially to United Arab of Emirates. The 11 events of September misfortunes, the war on Afghanistan and Iraq, steered Jordan, relationship with the Gulf states and international efforts to fight the international terrorism and to solidify the relation between the two countries Despite the difficulty of this period but the satstartial cooperation between Jordan and The gulf countries was in all fields, politically , economically and in security, but the economical field was the dominant one on the relations between both sides.

الفصل الأول
خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 خلفية الدراسة

لقد أصبح اهتمام واضح في العصر الحاضر في سياسات الدول مـن قبـل شعوبها حيث أدركت هذه الشعوب الواقع السياسي نتيجة للواقع المعولم الذي يعيشه العالم اليوم. وقد جاء هذا الانفتاح في ظل التحول الـديمقراطي، والتوجـه نحـو مفاهيم الحرية الفكرية، والحرية الشخصية، وحقوق الإنسان، والمشاركة السياسية، بحيث أصبح القرار السياسي على الأغلب لا يصاغ بشكل عشوائي أو ارتجـالي، وإنما يصاغ بشكل منطقي وعقلاني، آخذاً بعين الاعتبار المؤثرات الداخلية التـي تنبع منها إمكانيات تلك الدول وقدرتها الذاتية، والتي تشكل مقومات قوتها الوطنية، سواء أكانت عناصر مادية، تتعلق بالعوامل الجغرافية أو السكانية أو الاقتـصادية أو العسكرية، أو عناصر معنوية تتعلق بالمتغيرات الثقافية، أو الاستقرار السياسي والاجتماعي أو الروح المعنوية. وكذلك الحال بالنسبة للمؤثرات الخارجية والتـي تقع خارج نطاق سيادة الدولة، سواء كانت عناصر بشرية أو غير بشرية، ضـمن الإطار الإقليمي والدولي.

وعلى وجه العموم، فإن السياسة الخارجية الأردنية تتشابه مـع الـسياسات الخارجية لغالبية دول العالم، والتي تقوم على نفس الركائز التي قامت عليها الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وهي مناصرة الحق والعـدل والـسلام، والاحتـرام المتبادل وحل النزاعات بالطرق السلمية، وتجنيب الشعوب ويلات الحروب، وعدم اللجوء إلى القوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومد جسور الصداقة والتعاون مع الجميع. ومن أهم ثوابت السياسة الخارجية الأردنية قيامها علـى الاحتـرام، والثقة والتعاون الإيجابي البناء مع جميع الدول، والالتزام بالـشرعية والمواثيـق الدولية ومبادئ القانون الإنساني الدولي، و التأكيد على مواقف الأردن الواضحة، لتعزيز هذا التعاون بهدف مكافحة العنف والإرهاب بجميع أشكاله ومصادره.

إن الأمر المهم لفهم واقع السياسة الخارجية الأردنية يتأتى من رؤية الملك عبد ا الثاني لتطوير علاقة الأردن مع الأشقاء وتعزيز دور التعاون مع الدول العربية، من أجل الارتقاء بالعمل العربي المشترك إلى المستوى الذي تأمله القيادة الهاشمية، وتسعى له الشعوب العربية وذلك من خلال البناء على ما تم إنجازه، من علاقات أردنية عربية ودولية متميزة ومن خلال دبلوماسية نشطة وفاعلة تدرك جيداً طبيعة العلاقات الدولية الراهنة وموازين القوى القائمة، وتقرأ بعمق وفهم دقيق المرحلة الانتقالية التي يمر بها عالم اليوم. لذا فإن دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الكويت، الإمارات، البحرين، قطر، عمان)،من أكثر الدول العربية تقارباً مع الأردن، وبخاصة في عهد الملك عبدا الثاني، وذلك نتيجة لتقارب طبيعة الأنظمة والتوجهات الإقليمية والدولية لكليهما، علماً بأنه في فترة تسعينيات القرن الماضي، وخاصة بعد الاجتياح العراقي لدولة الكويت، أصبحت العلاقات الدولية بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي علاقات تشوبها حالة من الفتور، بسبب اختلاف المواقف العربية تجاه تلك الأزمة، رغم إن الأردن كان أكثر اهتماما تجاه الأزمة منادياً بحلها داخل البيت العربي دون أي تدخل أجنبي، ولكن العجز العربي وقف حائلاً دون تحقيق ذلك.

إن المرحلة الجديدة في ظل المعطيات الراهنة، بقيادة الملك عبد ا الثاني، والذي عمل على توثيق العلاقات الأردنية الخليجية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، منذ توليه سدة الحكم عام ١٩٩٩، إذ بدأت زيارات الملك عبد ا الثاني إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وبمباحثات أجراها الملك مع قادة تلك الدول، في إطار الجهود التي يبذلها الأردن، لتقوية الأواصر الأخوية مع تلك الدول، وفي تكريس نهج التنسيق والتشاور، لمواجهة استحقاقات المرحلة الخطيرة الراهنة، والمفتوحة على احتمالات متعددة، حيث يرى الأردن إن من غير المقبول أن تفرض المرحلة الراهنة على العرب أو أن يفاجئوا بها مما يستدعي تشاوراً وتبادلاً للآراء، وتقييماً للمواقف وقراءة في مؤشرات المرحلة التي يبدو من كثير من المعطيات والمؤشرات أنها ستكون مفصلية، وبخاصة مع دولة الإمارات العربية التي خصها الملك بأكثر وأهم زياراته .

لذلك فقد أصبحت السياسة الخارجية الأردنية تجـاه دول مجلـس التعـاون الخليجي أكثر تفعيلاً من السابق، لان واقع الأردن السياسي لا يحتمل أن يكون في حالة من العزلة في ظل الظروف الراهنة، كون الأردن يقع بين دول تعيش حالـة من الفوضى والاضطراب، وعدم الاستقرار وهي فلسطين وإسرائيل من الغـرب، والعراق من الشرق، بالإضافة إلى التهديدات التي تواجهها سوريا ولبنـان بـين الحين والآخر من الشمال، وكذلك الحال بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي التي تواجه الكثير من هذه التهديدات والتحديات، وحالة من عدم الاستقرار، وبخاصـة من الوجود الإيراني من الجهة الشرقية، الذي يعتبـر التهديـد الحقيقـي للخلـيج العربي، وبخاصة بعد محاولتها امتلاك السلاح النووي.

إن توجهات الملك تجاه دول مجلس التعاون الخليجـي أصـبحت ضـرورة ملحة، وخاصة في المجالات الاقتصادية، حيث هنالـك الكثيـر مـن الاتفاقيـات الاقتصادية التي عقدت مع دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصـة فـي مجـال الاستثمار، بعد أن قام الأردن بوضع الأنظمة والقـوانين التـي تـسهل عمليـات الاستثمار. وكذلك التعاون الكبير في المجالات الأمنية التي أصبحت الهاجس لكـل دول الإقليم، وخاصة في مجال مكافحة الإرهاب ورقابة تهريب المواد المحظورة والمخدرات. وكذلك التهديدات الخارجية التي تخلق حاله مـن عـدم الاسـتقرار، كالوضع الأمني في العراق، وما يحدث داخل فلسطين. كل هذه القضايا تعد هموم وطموحات للجانبين الأردني ولدول مجلس التعاون الخليجي، مع محاولتهما بـذل الجهود من أجل تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة الملتهبة، والذي تزايـد أهميتـه بوجود أمراء ورؤساء دول شباب جدد في دول الخليج، مما أضفى حالـة أكثـر مرونة من التعاون، وبخاصة بعد أن أصبحت الأردن واحة استثمار لدول الخلـيج لتوفر عنصري الأمن والاستقرار في عهد الملك عبدا الثاني.

2.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في البحث في موضوع الـسياسة الخارجيـة الأردنيـة (بأسسها وأهدافها وأهميتها) تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في عهد الملك عبد

ا الثاني بشكل عام، وتجاه دولة الإمارات العربية بشكل خاص كحالة دراسـية، والتي انتقلت نقلة نوعية من حاله الفتور في تسعينيات القـرن الماضـي، نتيجـة للأزمة العراقية، واحتلال العراق لدولة الكويت، إلى حالة من التعاون والتقـارب، لذا فإن هذه التداعيات أوجبت ضرورة توثيق العلاقات الأردنية الخليجيـة، وفـي كافة المجالات وعلى شتى الأصعدة، من أجل خلق حالة من التعاون الاقتـصادي والتعاون الأمني والثقافي (الظاهر في الحالة الإماراتية)، اللذان أصبحا أكثر أهمية في ظل المعطيات الراهنة، وتطويرا للعلاقات السياسية والثقافية والاجتماعية لكلا الجانبين، وتأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال تناولها الواقـع الـسياسي لتوجهات السياسة الخارجية الأردنية نحو دول مجلـس التعـاون الخليجـي لأن الطرفين يشكلان أحد العناصر الرئيسية في النظام الإقليمي العربي، وكونها تتناول أثر المتغيرات السياسية على هذه العلاقات ومدى إمكانية تطورها في المستقبل.

3.1 أهداف الدراسة:-

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأمور التالية:

١- التعرف على أسس وأهداف وأهمية السياسة الخارجية الأردنية.

٢- التعرف على الدور الكبير الذي يقوم به الملك عبد ا الثاني في توثيـق عرى الصداقة والتعاون بين الأردن ودول مجلس التعاون بـشكل عـام، ومع دولة الإمارات بشكل خاص.

٣- التعرف على ثوابت السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام والإمارات العربية بشكل خاص كحالة دراسية.

٤- التعرف على أهم محددات السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلـس التعاون الخليجي بشكل عام ودولة الإمارات بشكل خاص.

٥- التعرف على مجالات التعاون الأمني والاقتصادي والسياسي بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، ضمن الواقع الـسياسي الإقليمـي غيـر المستقر.

٦-التعرف على العوامل الخارجية الإقليمية والدولية، التي أثرت على السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال فترة الدراسة.

4.1 مشكلة الدراسة:-

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على السياسة الخارجية الأردنية إزاء مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، ودولة الإمارات بشكل خاص كحالة دراسية، في عهد الملك عبدا الثاني ١٩٩٩-٢٠٠٦، وفي المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية، بعد حالة شبه الانقطاع في العلاقات نتيجة لأزمة الخليج الثانية، وأثر الظروف الإقليمية والعالمية وانعكاساتها على واقع العلاقات الأردنية الخليجية في تلك الفترة.

5.1 منهجية الدراسة:-

ستعتمد هذه الدراسة على منهجين : المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، بحيث تكون المنهجية هي الوصفية- التحليلية - للسياسة الخارجية الأردنية على اعتبار أن التحليل بعد الوصف يطابق غايات وأهداف هذه الدراسة. فالمنهج التحليلي سيركز على فهم وتحليل أسس وأهداف ومرتكزات السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول الخليج بشكل عام، ودولة الإمارات العربية بشكل خاص، وكذلك يركز هذا المنهج على تحليل السياسة الخارجية الأردنية ومرتكزاتها تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لفهم مدى التطابق في السياسات لهذه الدول - الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي - . أما المنهج الوصفي ؛ فيركز على وصف ظاهرة السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في ظل نظام عالمي جديد بأبعاده المختلفة، والأبعاد الأساسية للسياسة الخارجية الأردنية من حيث المحددات، والأهداف، والاستراتيجيات، والقرارات تجاه دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٦م.

6.1 أسئلة الدراسة:-

ستحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي بالإضافة إلـى الأسـئلة الفرعية الأخرى؛ ما أسس ومرتكزات السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج بشكل عام والإمارات العربية بشكل خاص، منذ تولي الملك عبد ا الثاني الحكم عام ١٩٩٩ وخاصة في المجالات الاقتـصادية، والـسياسة، والأمنية، والثقافية؟

إما الأسئلة الفرعية الأخرى فهي:-

أ- ما أسباب تطور العلاقات الأردنية مع دول مجلس التعاون الخليجي فـي عهد الملك عبد ا الثاني، بعامة ودولة الإمارات العربية بخاصة؟

ب- ما أسس وأهداف وأهمية السياسة الخارجية الأردنية تجـاه ودول مجلـس التعاون الخليجي، بعامة ودولة الإمارات العربية بخاصة؟

ج- ما أهم محددات السياسة الخارجية الأردنية تجـاه ودول مجلـس التعـاون الخليجي، بعامة ودولة الإمارات العربية بخاصة؟

د- ما تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية على السياسة الخارجية الأردنية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

اعتمدت هذه الدراسة على نظرية اتخاذ القرارات الخارجية بهدف معرفة وفهم العوامل الرئيسية التي أثرت على توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي عامه، ودولة الإمارات خاصة، خلال الفترة الواقعة بين ١٩٩٩-٢٠٠٦، حيث وضحت الدراسة المؤشرات التي طرأت على تطور وتحسن العلاقات الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي منذ تولي الملك عبدا الثاني سلطاته الدستورية.

مقولات النظرية:

تعد نظرية اتخاذ القرارات من النظريات المهمة وخاصة في تحليل واقع العلاقات الدولية، حيث تحظى هذه النظرية بأهمية بالغة من قبل المحللين لحقائق السياسة الدولية، كونها تركز على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع مؤثرات البيئة الخارجية التي تنعكس عليها من النظام الدولي والذي تعمل في إطاره، حيث تبرز أهمية اتخاذ القرارات الخارجية، لتدافع الدولة عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تتعامل معها (مقلد، ١٩٨٧).

أهم عناصر النظرية.

١- تشكل اتخاذ القرارات عملية جماعية متكاملة، وإن الانتهاء إلى قرار معين يمثل ذروة التفاعل والتشاور، الذي يتم على عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية.

٢- تقييم صانعو القرارات كافة العوامل والمتغيرات ذات الصلة بموضوع القرارات، سواء المتعلقة بالبيئة الداخلية، أو البيئة الخارجية، أو الضغط الناتج عن الحاجة إلى اتخاذ القرار، أو الهيكل التنظيمي الرسمي الذي تتم في نطاقه عملية اتخاذ القرارات الخارجية.

٣- إن المجهود الرئيسي الذي يبذله صانعو القرارات، يتركـز فـي تجميـع الحقائق المرتبطة بموضوع القرار، ثم تحليلها ومناقشتها وتقييمه(مقلـد، ١٩٨٧).

٤- البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره.

٥- البحث في الكيفية الذي يعبر بها هذا التفاعل عن نفسه مع الواقع الـدولي، من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بهـا الـدول اتجاهاتهـا، وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تتعامل معها .

من خلال هذه العناصر يمكن فهم نظرية اتخاذ القرار من خـلال الأفعـال أو ردود الأفعال الصادرة عن الدولة، والتي يقوم بها في الواقع أشخاص. وبالتـالي فإن استيعاب وفهم هذا الأفعال يتطلب النظر إلى محيط صناعة القرار، من خلال إدراك صانع القرار لمحيطه، وليس من خلال موقـع المراقـب الموضـوعي أو الحيادي، فالكيفية التي يحدد بها صناع القرار الوضع الذي يواجهونه هـي التـي تصنع سلوكية الدولة تجاه الوضع.(Resenau, B, 1969)

توظيف النظرية في الدراسة.

سيتم توظيف نظرية اتخاذ القرارات الخارجية في هذه الدراسـة مـن خـلال تحليل أثر المتغيرات المختلفة على عملية اتخاذ القرار الخارجي للدولة الأردنيـة إزاء دول مجلس التعاون الخليجي عامه، ودولة الإمارات خاصة، لأنه لا يمكـن لصانع القرار السياسي أن يتخذ قراره ضمن بيئة معزولة عن محيطة، وإنما يتأثر بمجمل المتغيرات المحيطة بصنع القرار وأهداف وأسس ومنطلقات سياسة دولتـه الخارجية، سواء أكانت قادمة من البيئة الداخلية للدولة، أو من البيئة الخارجية التي تمارس ضغوطاً متعددة ومتغيرة نسبياً، وذلك لمعرفة المتغيرات التي أثرت علـى طبيعة العلاقات بين الجانبين، وهل هذه التغيرات هي نتيجة لتولي الأردن قيـادة جديدة ؟ أو نتيجة لعوامل داخلية أخرى ؟ أو هي نتاج للمتغيرات الدولية والإقليمية المختلفة ؟ أو نتيجة لاحتياجات طبيعية لكلا الطرفين ؟ وكذلك سيتم دراسـة أثـر صانع القرار الأردني على السياسة الخارجية تجاه تلك الدول الخليجيـة بعامـة،

ودولة الإمارات بخاصة. لذا سيتم التركيز في سياسة الأردن الخارجية تجـاه دول الخليج على القواسم المشتركة لهذه الدول في الميـادين والمجـالات الاقتـصادية والتنموية.

وفي هذا السياق، فإنه سيتم التركيز على المدخل الذي تقوم عليه هذه الدراسة، وهو الدور التنموي على المستوى الاقتصادي والسياسي، الذي سارت به السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول الخليج. وقد جاءت أهمية هذا الـدور كـون الأردن يعاني من عجز مالي مزمن في ميزانه التجاري. فكان لابد لصانع القرار السياسي أن يكون أكثر إدراكاً ووعياً للاستفادة الكبرى من علاقات دولته الخارجية، لـذلك أولت الحكومة الأردنية القطاع الصناعي اهتماماً كبيراً، وذلك من خلال تـشجيع الاستثمار لجلب الأموال الأجنبية داخل الأردن، والعمل على خلق أسواق خارجية لاستيعاب السلع الأردنية التجارية، وخاصة السلع الزراعية، فكانت دول مجلـس التعاون الخليجي السباقة دائماً في دعم الأردن، سواء من خلال المساعدات المالية أو المساعدات العينية، مثل المنح النفطية، وخاصة من المملكة العربية الـسعودية، ودولة الإمارات العربية والكويت. هذا إضافة إلى عوامل كثيرة أدت إلى التقارب والتعاون بين الجانبين، ساهمت في توثيق العلاقات بينهم، وذلك على اعتبـار أن العامل الاقتصادي والقيادي (توجهات صانع القرار الأردني) لعبا دوراً رئيساً في توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول الخليج العربي.

2.2 الدراسات السابقة

الدراسات السابقة وهي عبارة دراسات قريبة من الدراسة المراد كتابتها، وبالتالي كل هذه الدراسات، فقط تعالج بعض من المواضيع والجزئيات من هذه الدراسة.

١- الاتصال كأداة للسياسة الخارجية /الأردن وأزمة الخليج، ١٩٩٠-١٩٩١م.

هذه الدراسة هي عبارة عن رسالة ماجستير، اسـتكمالا لمتطلبـات درجـة الماجستير في العلوم السياسية بكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، مقدمـة من الطالب نبيل محمود سليم أبو عبيد، نيسان ١٩٩٣م. وملخص الدراسة يـدور

حول أهمية الاتصال السياسي كأداة في السياسة الخارجية الأردنية خلال أزمة وحرب الخليج عام ١٩٩٠م، حيث يعتبر الاتصال السياسي وظيفة مستحدثة من وظائف الدولة، وخاصة فيما يتعلق الاتصال بقضايا السياسة الخارجية، في الواقع إن الدراسة جاءت في عام ١٩٩٠م خلال أزمة وحرب الخليج، وركزت على أهمية الاتصال كأداة من أدوات السياسة الخارجية الأردنية، وفي عهد الملك حسين، وبالتالي تناولت الدراسة دولة الكويت كمحور رئيسي من دول مجلس التعاون، والمحور الآخر العراق وهو خارج إطار مجلس التعاون لدول الخليج. وبالتالي فإن الدراسة مقتصرة على فترة حرب الخليج ١٩٩٠-١٩٩١م وتداعياتها ولم تخض تماماً بأي تفاصيل عن دور السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج، أو عن أي نوع من التعاون سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الأمني.

٢- السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي.

الدراسة عبارة عن مجموعة أوراق ووثائق المؤتمر الثالث ٣-٤ نيسان ٢٠٠١م، تحرير ومراجعة أمين مشاقبة، وهي من منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، حيث ركزت هذه الدراسة على واقع العلاقات الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، جاءت الدراسة في المرحلة الأولى من تولي الملك عبدا الثاني سلطاته الدستورية، وبالتالي حقول التعاون الاقتصادي والأمني والسياسي غير مكتملة، وكذلك جاءت الدراسة قبل الأحداث الدولية الهامة، كأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والحرب الأميركية على العراق وأفغانستان.

٣- التعاون الأردني الخليجي في ميادين التنمية.

هذه الدراسة عن التعاون الأردني الخليجي في ميادين التنمية، قام بها صالح الخصاونة، وتدور هذه الدراسة في البحث في مجالات التعاون الأردني الخليجي في ميادين التنمية، خلال العقود الأخيرة من تاريخ الأردن المعاصر، حيث تعالج أوجه ومجالات التعاون الاقتصادي القائمة بين الأردن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وخاصة في مجالات حركة الأشخاص، والسلع والخدمات،

ورؤوس الأموال. ولكن هذه الدراسة تمت عام ١٩٩٢م، وركـزت فقـط علـى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ولم تتحدث عن أي مجالات أخرى. وبالتـالي هنالك العديد من الجوانب لم تغطها تلك الدراسة، حيث أخذت الطـابع التـاريخي والإحصائي أكثر مما هو سياسي وتحليلي.

٤ - مجلس التعاون الخليجي على مشارف القرن الحادي والعشرون.

هذه الدراسة قام بها جمال سند السويدي ومن منـشورات مركـز الإمـارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية عام ١٩٩٩م. إن هذه الدراسة تركز على الكثير من القضايا والمشكلات الأمنية والاقتـصادية، وتوضـح دور مجلـس التعـاون الخليجي في تفعيل آليات التعاون والتكامل وتشكيل تكتلات اقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي، وكذلك دور مجلس التعاون الخليجي فـي مواجهـة التحـديات الأمنية والسياسية والدولية التي تؤثر على دول المجلـس. إلا إن هـذه الدراسـة جاءت في وقت مبكر عام ١٩٩٩م، وبالتالي هنالك عديد من الجوانب والمجـالات الاقتصادية والأمنية والسياسية لم تغطيها، وكذلك هناك أحداث عالمية وإقليمية لـم تتطرق لها الدراسة .

٥- العلاقات بين الإمارات والأردن

هذه الدراسة من إعداد مركز زايد للتنسيق والمتابعة، حيث تقدم استعراضـاً لجوانب العلاقات المتعددة للعلاقات بين الأردن ودولة الإمارات في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية من عهد الملك حسين، ولغايـة عـام ٢٠٠٢ من عهد الملك عبدا الثاني. إلا إن هذه الدراسة لم تكن كافية لتغطية واقع العلاقات في عهد الملك عبدا الثاني، والتطورات الإقليمية والدولية الراهنة، فقـد اقتصرت على جزء من عهد القيادة الجديدة.

٦-**السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار ١٩٩٩.**

وهي عبارة عن دراسة قدمها أمين المشاقبة من أوراق ووثـائق المـؤتمر الثاني عام ١٩٩٩، حيث تقدم هذه الدراسة واقع السياسة الخارجيـة مـع دول الجوار، وبالتالي فإن هذه الدراسة جاءت بعد تولي الملك عبدا الثاني سلطاته

الدستورية بعدة أشهر، ولم تشمل مـن دول مجلـس التعـاون الخليجـي إلا السعودية، لذا فهي لم تغطي إلا جوانب بسيطة جداً من الدراسة الحالية.

٧-السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق ٢٠٠٤.

وهي دراسة قدمها محمد عوض الهزايمة عن طبيعة الـسياسة الخارجيـة الأردنية، وتشمل هذه الدراسة العوامل البيئيـة الداخليـة والخارجيـة، ودور أجهزة صناع القرار وتأثيرها في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية الأردنية، حيث ركزت على الناحية النظرية والتطبيقية للسياسة الخارجية الأردنيـة وبعـض النماذج التطبيقية لصناعة القرار الخارجي الأردني، إلا إن هذه الدراسة ورغم حداثة عهدها في عام ٢٠٠٤ فإنها لم تتناول أي نوع من التغيـرات الدوليـة الراهنة وهي الحرب على الإرهاب أو الحـرب الأمريكيـة علـى العـراق، وعلاقتها بالسياسة الخارجية الأردنية. يلاحظ من خلال العرض الموجز لهـذه الدراسات السابقة أنها تعالج بعض من المواضيع والجزئيـات فـي الـسياسة الخارجية الأردنية، تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، أو جاءت في فتـرات زمنية سابقة لفترة الدراسة المعمول بها، أو أنها ركزت على مفـاهيم عامـة سطحية غير متعمقة بموضوع السياسة الخارجية الأردنية، أو أنها تحدثت عن السياسة الخارجية الأردنية بشكل عام أو عن إحدى دول الخليج العربية، لـذا فان هذه الدراسة ستكون شاملة لنواقص تلك الدراسات لتوضح واقع الـسياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليج بشكل عام ودولة الإمارات العربية بشكل خاص، في عهد الملك عبد ا الثاني خلال فترة الدراسـة، مـا أمكن ذلك .

الفصل الثالث

الإطار التحليلي العام للسياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي:

1.3 المفهوم العام للسياسة الخارجية ومحددات السياسة الخارجية الأردنية.

١،١،٣ تعريف السياسة الخارجية.

لا يوجد تعريف موحد لمفهوم السياسة الخارجية في أدبياتها بشكل عام، بـل توجد اجتهادات لمحللين ومفكرين وعلماء وفلاسفة مختلفة، إذ لا يوجد تعريف عام وشامل لمفهوم السياسة الخارجية أو حتى تعريف توفيقي موحد كونها تعكس معانٍ مختلفةٍ لأشخاص يختلفون فلسفيا وأكاديميا عن بعضهم البعض، وكونهـا ظـاهرة معقدة ومتشابكة الأبعاد، ومتغيرة التوجهات تبعاً للظروف المتاحة.

فقد عرفت السياسة الخارجية بأنها مجموعة مـن القـرارات والإجـراءات المتعلقة بها، والتي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى، من أجل تحقيق الأهداف وحماية المصالح (فضة، ١٩٧٧).فيما يعرفها جيمس روزنـاو باعتبارها منهج عمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي، من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بـشكل يتفـق والأهـداف المحـددة سـلفاً (Rosenau, A, 1976).وتعرف السياسة الخارجية كذلك على أنها تنظيم نشاط الدولة ورعاياها، والمؤسسات التابعة لسيادتها مع غيرها من الـدول والتجمعـات الدولية، وتهدف كذلك إلى صيانة استقلال الدولة وأمنها، وحماية مـصالح الدولـة الاقتصادية(الكيالي، ١٩٩٣).

في حين إن فاضل زكي يعرف السياسة الخارجية على أنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول (زكي، ١٩٧٥) . في المقابل نلاحظ مود لسكي يعرف السياسة الخارجية على أنها " نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، وأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدوليـة " (Modelske, P, 7, 1962). ولكن تشارلز هيرمان يقول: إن السياسة الخارجية هي" تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسـميون فـي

الحكومة، أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية (charles, Herman, P, 22, 1982)

أما السيد سليم فيعرف السياسة الخارجية بأنها " برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعه من البدائل ألبرنامجيه المتاحة من اجل تحقيق أهداف محدده في المحيط الدولي " (سليم، ١٩٨٤، ص، ١٦). في حين إن بدوي يعرف السياسة الخارجية " بأنها برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي " (بدوي، ١٩٧٢، ص٤٠). فيما يرى حامد ربيع أن السياسة الخارجية هي جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية. لكن هذا التعريف لا يميز بين السياسة الخارجية والسياسات الأخرى، فليس كل نشاط خارجي يتضمن بالضرورة سياسة خارجية، كونها لا تحقق أهداف عامة للدولة، فهي لا تصنف على أنها سياسة خارجية.

إلا أن التعريف الأكثر شمولا، والذي سيعتمد في هذه الدراسة، هو تعريف مازن الرمضاني الذي يعتبر السياسة الخارجية، بأنها مجموعة من النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوكيات، أو الخطط، أو القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، أو هي مجموعة من الأهداف والغايات التي تسعى الدول لتحقيقها، أو تكون السياسة الخارجية استراتيجيات، وأساليب تعتمدها الدول لهذا الغرض، أو أن تكون ثمة مبادئ عامة، تتحكم في ردود أفعال الدولة على ظروفها الدولية، أو هي النشاط السياسي لصانع القرار الذي يرمي إلى تغيير البيئة الخارجية، أو أنها منهج عمل واعٍ يعتمده الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بقصد تثبيت موقف دولي، أو تغيير ذلك الموقف في النظام الدولي، بحيث يتفق مع الأهداف المحددة سلفاً (الرمضاني، ١٩٩١) .

٢,١,٣ محددات وصنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية؛ لمحة موجزة

تعد دراسة العوامل المؤثرة في تشكيل السياسة الخارجية هي الطريق الوحيد إلى معرفة الأهداف التي تسعى إليها الدولة من سياستها الخارجية، وكذلك الوسائل التي تستخدمها الدولة للحفاظ على مصالحها وتحقيق أهدافها، والمعيقات التي

تحول دون تحقيق الدولة لتلك الأهداف. لهذا يمكن الحديث عن عوامل أو محددات أو متغيرات للسياسة الخارجية وكما يلي:

١-المتغيرات الموضوعية، والتي يمكن أن تقسم إلى :

أ- المتغيرات الداخلية: وتشمل المتغيرات الموضوعية القياديـة والمتغيـرات الموضوعية البنيوية للنظام السياسي، ويقصد بالنظام السياسي للدولة تلـك الأنماط المتشابكة والمتداخلة الخاصة بصنع القرار السياسي، كإطار يـنظم فيه اتجاه القوة السياسية أسهاماً في العمل السياسي. وهذه الأنماط هي كناية عن النظام الدستوري واستقرار الحكم ودور جماعات الضغط والتنظيمـات الحزبية ونحو ذلك من القوى الداخلية التي لها أثر في الـسلوك الخـارجي للدولة. كذلك يؤثر هيكل النظام السياسي في السياسة الخارجية من حيـث شكل الحكم فهنالك الحكم المطلق ويتميز بالسرعة والمرونة في تـصريف الأمور الخارجية، بينما يقيد الحكم غير المطلق السلوكيات الخارجيـة، أو النظم الدستورية التي تمارس سياستها الخارجية بمقتضى مواد الدسـتور، كذلك هيكلية النظام الاتحادي من خلال مشاركة الأقـاليم فـي الـشؤون الخارجية (سليم، ١٩٩٨).

ب- المتغيرات الخارجية وتشمل النسق الدولي والمسافة الدوليـة والتفـاعلات الدولية والموقف الدولي. فالمتغيرات الخارجية هي تلك العوامل الناشئة عن البيئة الخارجية للوحدة الدولية أي الآتية من خارج نطاق ممارستها لسلطتها أو تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى و تشمل:

١- النسق الدولي: وينطوي عليها عدة عوامل وهي: عدد الوحدات الدولية وماهيتها و بنيان النسق الدولي والمستوى المؤسس للنـسق الـدولي والعمليات السياسية الدولية بما في ذلك تأثير الأحلاف.

٢- المسافة الدولية: و يقصد بها التشابه و التعاون بين خصائص الوحدة الدولية - محل البحث- والوحدات الدولية الأخرى التي تدخل معهـا تلك الوحدات في علاقات و يشمل عامل المسافة الدوليـة : المـسافة

الخارجية والمقدرات النسبية وتوازن القوى وتـشابه القـوى(مقلـد، ١٩٩٤).

٣- التفاعلات الدولية: إذ تتأثر السياسة الخارجية للدولة بنوعية التفاعلات التي تربطها بالدول الأخرى و تـشتمل سـباق التـسلح و التبعيـة الاقتصادية وسياسة الاستقطاب .

٤- الموقف الدولي: و يقصد بها الحافز المباشـر الناشـئ مـن البنيـة الخارجية في فتـرة زمنيـة معينـة والـذي يتطلـب مـن صـانع السياسة الخارجية التصرف بشكل معين للتعامل معه (سليم، ١٩٩٨).

٢-المتغيرات النفسية: وتتمثل في البيئة النفسية للقائد السياسي، حيث يرى الكثير من علماء السياسة إن هناك تفاوت بين الواقع كما هو كائن، وبـين الواقـع كمـا يتصوره الإنسان، ويعتقدون إن السلوك الإنساني في معظمه هو نتاج الطريقة التي يدرك بها الإنسان هذا الواقع . فالإنسان يواجه بيئة شديدة التعقيد تضطره إلى خلق أدوات ذاتية تساعده على تفسير تلك البيئة، أي خلق بيئة ذاتية تمكنه من فهم البيئة الواقعية والتصرف إزاءها . هذه الأدوات هي مجموعة العقائد والإدراكات والقيم والتصورات التي تمكنه من التعامل مع تلك البيئة. وهذه المجموعة يطلقون عليها البيئة النفسية، وهي تمثل المتغير الوسيط الذي يؤثر من خلال البيئة الموضـوعية في السياسة الخارجية، فمتغيرات البيئة الموضوعية، النـسق الـدولي، والنظـام السياسي، وغيرها لا تؤثر في السياسة الخارجية إلا إذا أدركها القائـد الـسياسي إدراكاً معيناً . من هنا فإن تصور صانع القرار لبيئته وإدراكه الحسي لها، يمكـن تسميـة ذلك بالبيئـة النفسيـة (سليم، ١٩٩٨) . لذا فالعوامل النفسية في السياسة الخارجية ليست مجرد محصلة للتأثير الآلي للعوامل الموضـوعية، لأن الـسياسة الخارجية يضعها في التحليل النهائي فرداً أو مجموعة أفراد وهو في ذلك يتـأثر بدوافعها الذاتية وخصائص شخصيته و بتـصوراته الذهنيـة لطبيعـة العوامـل الموضوعية. ويلعب القائد دوراً أساسياً ومهماً في صـنع الـسياسة الخارجيـة و خصوصاً في بلدان العالم الثالث حيث تعد المؤسسة الرئاسية (النخبة الأساسـية) هي الصانع الحقيقي للسياسة الخارجية لتلك البلدان وذلك من خـلال التخطـيط و

التطوير والتكييف، وإن أهم الصفات الواجب توافرها في القائد الناجح في ممارسته لسياسته الخارجية هي الإحاطة بالتعقيدات السياسية الدولية و المتغيرات الدولية، والسمات الشخصية والذاتية للقائد والتجارب والقدرات، والثقافة و المعارف النظرية وأسلوب القائد (مقلد، ١٩٩٤).

٣-متغيرات وسيطة : تشمل هذه المتغيرات هيكل وعملية صنع السياسة الخارجية؛ حيث يتطلب فهم كيفية صنع السياسة الخارجية من خلال تحديد الهيكل الذي يصنع تلك السياسة في إطاره، والعمليات التي تصنع من خلالها السياسة الخارجية، ويقصد بهيكل صنع السياسة الخارجية نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صنع تلك السياسية، وبالتحديد الوزن النسبي لكل من تلك الأجهزة والمؤسسات في صياغة السياسة الخارجية، سواء كانت مؤسسات رسمية (السلطة التنفيذية، والتشريعية والقضائية والمؤسسة الاقتصادي)، والمؤسسات غير الرسمية متمثلة بالأحزاب وجماعات المصالح. أما عملية صنع السياسة الخارجية فإنها تشمل نمط التفاعلات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية في إطار عملية تحديد الأهداف الرئيسية المبتغاة في المجال الخارجي وأدوات تحقيق تلك الأهداف (سليم، ١٩٩٨).

أما بالنسبة لأدوات تنفيذ السياسة الخارجية فهي الأداة الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية وأدوات السياسة الداخلية والأدوات الاستخباراتية والرمزية والعلمية والتكنولوجية، والموارد الطبيعية. وبغض النظر عن التقسيمات النظرية، ولكن الاختلاف العملي في كيفية صنع السياسة الخارجية واتخاذ القرار من جهة، وفي من ينفذ السياسة الخارجية من جهة أخرى يمثل حقيقة أكثر اتفاقاً ووضوحاً بين الدول حول آليات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية. وبالتالي فإن عملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها تختلف من دولة لأخرى وفقاً لما يحركها من دوافع أو ما تحاول أن تحققه من أهداف.

وتترجم هذه الأهداف والمبادئ من خلال مؤسسات عدة، تعمل على صنع السياسة الخارجية وتنفيذها متعاونة فيما بينها. وبالنسبة للأردن فإن مؤسسة العرش

تمثل أهم مؤسسة فيها نظراً للدور الذي أوكل إليها وأنيط بها واعتمد فيه عليها. وبالتالي فإن الملك يلعب الدور الأساسي في صنع السياسة الخارجية الأردنية. فالسياسة الخارجية الأردنية كما هي في دول العالم الثالث مجموعه من الأفعال والإجراءات، أو السلوكيات والاستراتيجيات والأنشطة الخارجية، التي تقوم بها الدولة أو تتخذها في علاقاتها مع الدول الأخرى، بهدف تحقيق مصالحها الوطنية في الدرجة الأولى، ومن ثم الانطلاق لتحقيق الغايات والأهداف الأخرى (William,D, 1971).

أما بالنسبة لمحددات السياسة الخارجية الأردنية، فهي متعددة ؛ خارجية وداخلية. فبعض الباحثين يركز على العوامل الخارجية والعامل الجغرافي والديموغرافي باعتبارها محددات رئيسة (وبخاصة تجاه القضية الفلسطينية)، والبعض الأخر يركز على بعض العوامل الداخلية من موارد طبيعية وسكان وقيادة، وباعتبار القيادة والعامل الاقتصادي هما المحور الرئيسي في توجيه السياسة الخارجية الأردنية نحو الدول العربية المجاورة، والتي تم تحديدها بخمس دول أساسية، هي المملكة العربية السعودية والكويت وسوريا والعراق ومصر. والبعض الثالث يركز على مجموعة من العوامل، منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، إضافةً إلى القيادة الأردنية. وبغض النظر عن تلك التقسيمات لهذه المحددات، فإن أهم هذه المحددات هو العامل القيادي المتمثل بصانع القرار الخارجي، والعامل الجغرافي، والاقتصادي، إضافة إلى العوامل الخارجية المتمثلة بالبيئتين الإقليمية والدولية. وسيتم التركيز هنا على العوامل الرئيسة التي أثرت على سياسة الأردن الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، مع أن العامل الاقتصادي ومؤسسة العرش (العامل القيادي) يلعبان دوراً مهماً في هذا الاتجاه.

ومن ناحية أخرى، فإن المنهج السياسي الذي تنتهجه الأردن في سياستها الخارجية هو من صميم عروبة الأردن، وهذا ما نص عليه الدستور الأردني بأن المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة، والشعب الأردني جزء من الأمة العربية، والإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، فهذه القضايا، جعلت الأردن وصانع القرار السياسي أكثر حذراً وأكثر دقة في علاقاته و توجهاته

السياسية تجاه الآخرين. وهنا لابد من الإطلاع الموجز على واقع أجهـزة صـنع السياسة الخارجية الأردنية سواء أكان على مستوى الوحدة القراريـة الأساسـية، متمثلة بصانع القرار الأول الملك عبد ا الثاني، أو فيما يتعلق بالوحدات القرارية المساعدة، ممثلـة بالديـوان الملكـي، ومجلـس الـوزراء و المؤسـسـة العسكريـة، والسلطة التشريعيـة (الهزايمه، ٢٠٠٤) .

١- صانع القرار الأساسي

يعد الملك رئيس الدولة، (رئيس السلطة التنفيذية)، الـذي يقـوم بتـصريف شؤون البلاد، وإدارة العلاقات الخارجية، وقد نص الدسـتور الأردنـي علـى أن للملك صلاحيات حقوقية قانونية وسياسية وأدارية، وتتلخص في التـصديق علـى القوانين، وحق إعلان الحرب وعقد الصلح، وإبرام المعاهدات، وتعيـين الـسفراء لدى الدول الأجنبية، بالإضافة إلى قيادته للقوات المسلحة ومنح الرتب والأوسـمة على مختلف أنواعها، وتعيين مجلس الوزراء وإقالته، وأعضاء مجلس الأعيـان، وتعيين رجال القصر (الدستور الأردني، المواد (٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١) . والملك هو رأس الدولة، مصان من كـل تبعـة أو مـسؤولية، ويمارس صلاحياته بموجب إرادة ملكية، والإرادة تكون موقعة من رئيس الحكومة والوزير أو الوزراء المختصين، ويعطي الملك موافقته برسم توقيعه فوق التواقيع.

كذلـك فإن للملك الدور الرئيسي في وضـع السياسة الخارجية، كونه رئيس السلطات الثلاث - التنفيذية والتشريعية والقضائية –، ووفقاً للصلاحيات الواسـعة التي منحها إياه الدستور (القرعان، ١٩٩٥) . وقد حدد الدستور الأردني إن أوامر الملك الشفوية والخطية لا تعفي الوزراء من مسؤوليتهم، حيث إن رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامـة للدولـة، وكل وزير مسؤول أمام مجلس النواب عن أعمال وزارته (الدسـتور الأردنـي، المادة، ٤٩، ٥١) .

فمن خلال هذه الصلاحيات الممنوحة للملك، فقد أعطي حافز ورؤيـة ثاقبـة لإدراك المرحلة الراهنة، ووضع الأردن في مقدمة الدول رغم شح الإمكانيـات، فاستطاع أن يكون له بصمة واضحة على المستوى الإقليمي، وخاصـة مـع دول

مجلس التعاون الخليجي، وعلى المستوى الدولي مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية. بالإضافة إلى دور الأردن الريادي من خلال الاستمرار في عمليات التنمية الشاملة، وخاصة في المجال الاقتصادي وبرامج التصحيح الاقتصادي . كذلك، الدور الكبير الذي يسعى الملك لتحقيقه من خلال قيام سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة وتحقيق جزء من تطلعات الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة وعلى ترابه الوطني الفلسطيني. وكذلك التزام الأردن بكل الالتزامات التي يوقعها مع الأطراف الأخرى مما أكسب الأردن المصداقية على كافة الأصعدة (الشمري، ٢٠٠٠).

٢- الوحدات القرارية المساعدة

١- الديوان الملكي: وهم أقرب عناصر هيكل صناعة القرار إلى صنع القرار الأول، ويعتبر الجسر بين الملك وأمور السياسية الداخلية والخارجية، وهم من ذوي الخبرة. ومشاركة الديوان الملكي في صنع السياسة الخارجية الأردنية هو من خلال مرافقة رئيس الديوان الملكي للملك في معظم جولاته وزياراته الخارجية، وكذلك إطلاعه على المعلومات الأكثر أهمية ونقله للرسائل الملكية لزعماء الدول الأخرى (القرعان، ١٩٩٥) .

٢- مجلس الوزراء: ويتولى مجلس الوزراء مسوؤلية إدارة جميع شوؤن الدولة الداخلية والخارجية. ويظهر دور رئيس الوزراء من خلال الدور الذي تلعبه وزارة الخارجية في إدارة الشؤون الخارجية، وبواسطة السفراء والملحقين، والمبعوثين وتزويد أجهزة الدولة بالمعلومات، ويتم ذلك من خلال إنجاز الاتفاقيات الثنائية، ومتابعة القضايا الأساسية، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية، كذلك دور رئيس الوزراء في إدارة الجلسات وتنسيق الأعمال بين مختلف الوزارات، ومراقبتها في تنفيذ القرارات والدفاع عن السياسة العامة أمام مجلس الأمة (القرعان، ١٩٩٥) .

٣-السلطة التشريعية: ويتمثل عملها من خلال التصديق على المعاهدات التي تمس حقوق المواطنين الأردنيين العامة والخاصة. فهناك لجنه الشؤون الخارجية التي تعني بالشؤون الخارجية لمجلسي النواب والأعيان. كذلك دور مجلس النواب

في رقابة سياسة الحكومة الخارجية، سواء على المستوى الأمني آو الاقتصادي أو السياسي، وتأتي قوة هذه الرقابة كون المجلس التشريعي يملك صلاحية سحب الثقة بالحكومة أو إسقاطها (الهزايمه، ٢٠٠٤).

٤-المؤسسة العسكرية: وهي إحدى أدوات السياسة الخارجية، ودورها كبير في تقديم المشورة في الشوؤن العسكرية. كذلك استخدم الجيش في العديد من المناسبات في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية، وذلك من خلال صيانة الاستقلال والاستعداد المستمر والدائم لمواجهة أي عدوان محتمل، والدخول في الحرب إذا تطلب الأمر ذلك . ويعتبر الجيش الأردني الداعم الحقيقي للدبلوماسية الأردنية تجاه الدول العربية، من خلال تقديم المعونة والخبرة العسكرية، ضمن إطار المناهج العسكرية المعمول بها لدى الأردن. وكذلك دور المؤسسة العسكرية في معاونة السلطة المدنية وقوات الأمن الداخلي في الحالات الاستثنائية كالكوارث، والدفاع المدني، والشرعية الدولية (الهزايمة، ٢٠٠٤).

كذلك هناك دور للملحق العسكري المتواجد دائماً في السفارات الأردنية. فالسمعة الطيبة التي يتمتع بها الجندي الأردني، جعلت الأردن من أوائل الدول المشاركة في عمليات حفظ الأمن السلام، حيث استعمل صانع القرار السياسي الجيش على الصعيد الدولي من خلال إرسال قوات عسكرية إلى هاييتي، يوغسلافيا السابقة (كرواتيا - البوسنة والهرسك)، أرتيريا، ليبيريا، حيث أثبتت الأردن مكانتها على الخريطة الدولية، من خلال مشاركتها الفعلية في تحقيق الهدف السامي، وهو تحقيق السلام في أنحاء دول العالم(الهزايمه، ٢٠٠٤).

٣,١,٣ أهداف وأهمية السياسة الخارجية الأردنية.

أولا :أهداف السياسة الخارجية الأردنية.

إن أهداف السياسة الخارجية الأردنية هي أهداف ثابتة نسبياً من حيث المبدأ، ولكنها تتغير بتغير الإحداث الإقليمية والدولية وحسب الظروف السياسية المستجدة ووفق إمكانيات المملكة في تحقيق الطموحات والأهداف، كون السياسة الخارجية الأردنية تكون في معظم الأحيان ردود أفعال على الإحداث السياسية الإقليمية

والدولية(الهزايمة، ٢٠٠٤). مثلها مثل معظم دول العالم الثالث؛ فلقد لعبت العوامل الاقتصادية والجغرافية الديموغرافية والعسكرية دوراً هاماً فـي توجيـه حركـة السياسة الخارجية الأردنية كمحددات متغيرة، ووفقاً لمدى تأثيرهـا علـى إدراك صانع القرار، كونها مقيدة لقدرة صانع القرار. فمثلاً الموقع الجغرافـي لـلأردن يؤثر على حركة السياسة الخارجية، كون الأردن يقع في قلب الشرق الأوسط، وله أطول شريط حدودي مع الكيان الصهيوني، وله منفذ بحري وحيد هو خليج العقبة، وإن معظم دول الجوار تفوق الأردن من حيث القـوة الاقتـصادية والعـسكرية، واعتماد الأردن على أسواقها وخاصة السعودية ومعظم دول الخليج. هذا يعني أن على الأردن أن تكون سياسته الخارجية قائمة على حالة مـن التفـاهم الـسياسي (البحيري، ١٩٩٤) .

أما العامل الاقتصادي فإن له تأثير كبير على توجهات الـسياسة الخارجيـة، حيث إن هنالك كثير من الدراسات الاقتصادية تبين وبوضوح هـشاشة الاقتـصاد الأردني، وتبعيته واعتماده على المساعدات والمعونـات والقـروض الخارجيـة، وخاصة من دول الخليج العربية، والدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، بهدف تمويل جزء من ميزانيته العامة، ولسد العجز في ميزان مدفوعاته التجارية بحيث أنه تجاوز مجموع الدين أوائل التسعينات من القرن الماضي تسعة مليارات دولار، وأنه تم شطب جزء منه من قبـل أمريكيـا وبعـض الـدول الأوروبيـة (الحضرمي، ٢٠٠٢) . ووصل الدين إلى (٧،٢) مليار دولار أوائل عام ٢٠٠٧، وبالتالي فإن تطبيق أهداف السياسة الخارجية الأردنية مـرتبط تمامـا بظروفـه السياسية والاقتصادية والجغرافية، بحيث إن هذه الظروف تؤثر على قدرة صـانع السياسة الخارجية، ودرجة استقلاليته في رسم السياسة الخارجية الأردنية. فبالتالي لابد لصانع السياسة الخارجية الأردنية أن يعمل على التوفيق بين حاجـات الأردن للمساعدات والمعونات، وبين الحفاظ على اسـتقلالية القـرار الـوطني وقدراتـه السياسية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الاقتصاد الأردني يعاني من وجود مشاكل في القطـاع الزراعي، تتمثل في شح الموارد المائية، وقلة الموارد المالية المتخصـصة فـي

تنمية القطاع الزراعي، والاعتماد على الأيدي العاملة الوافدة، وصغر المـساحات الزراعية، ومعاناته من الكثير من المشاكل. ولكن القيادة الأردنية اسـتطاعت أن تعمل جادة على حل المشكلة الاقتصادية، وذلك من خلال إحداث قفزة نوعية فـي علاقات الأردن الخارجية، وخاصة مع دول مجلس التعاون الخليجي، من خـلال فتح الأسواق للصادرات الأردنية، وحركة العمالـة الأردنيـة، والـسعي لجـذب الاستثمارات الاقتصادية، وزيادة حجم التبادل التجاري (مركز دراسـات الـشرق الأوسط، ١٩٩٩).

ومن ناحية أخرى، فإن أهداف السياسة الخارجية الأردنية هي أهداف متقاربـة من حيث توجهات وأهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن حيث البعـد الديني والقومي والنضال التاريخي، حيث تتلخص تلك الأهداف بما يلي :

١- الحفاظ على استقلال الكيان السياسي الأردني وحماية سـيادته ووحـدة أراضيه: حيث نص الدستور الأردني، بأن المملكة الأردنيـة الهاشـمية دولة عربية مستقلة، والشعب الأردني جزء من الأمة العربية، والإسـلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية. لـذا عمـل صـانع القـرار السياسي الأردني على إبعاد الأخطار والتهديدات الخارجية، وذلك بعـدم التورط في صدامات مباشرة مع القوى الإقليمية، والعمل على تعزيز قوام النظام عبر قواعده التقليدية مثل: الولاء البدوي والعشائري للحكم الملكي. والعمل على إقامة علاقات حسن جوار مع الدول المحيطـة والمجـاوره وخاصة دول الخليج العربي، وتوثيق العلاقات مع الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة، ودول أوروبا الغربية (المشاقبة، ١٩٩٩).

٢-الحفاظ على السلم والأمن الدوليين: حيث أخذت السياسة الخارجية الأردنية على عاتقها، وبالاعتماد على الخيار السلمي منـذ عـام ١٩٩١ تحقيـق السلام العادل الدائم الشامل في المنطقة. وجـاء هـذا الـسلام اسـتناداً لمجموعة من القرارات التي أصدرها مجلس الأمن، وهي قـرار ٢٤٢- ٣٣٨ وقرارات قمة الرباط ١٩٧٤. وتوقيع معاهـدة الـسلام الأردنيـة الإسرائيلية عام ١٩٩٤ في وادي عربـه، حيـث إن هـذه المعاهـدات

والاتفاقيات وكل هذه القرارات الصادرة تهدف إلى تأمين الانسحاب الإسرائيلي من كافة المناطق المحتلة، واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، مقابل تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة (الشمري، ٢٠٠٠).

٣-الالتزام بمشاركة أردنية على الصعيد القومي في مختلف المجالات: لقد عمدت السياسة الخارجية الأردنية على المشاركة والانفتاح والاتصال والتفاعل مع الدول العربية والالتزام بميثاق جامعة الدول العربية وقرارات القمة العربية، ونصرة قضايا الأمة العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، والوقوف بجانب طموح وخيار الشعب العراقي بإعادة ببناء دولته المستقلة. وكذلك العمل على تحقيق المصالح الوطنية والقومية بما ينسجم مع المبادئ الإنسانية، واحترام الاتفاقيات الثنائية القائمة مع الدول الأخرى، والعمل بموجبها بما يخدم المصالح المشتركة (المشاقبة، ١٩٩٩).

٤-التعامل القائم على أساس قواعد الاحترام المتبادل والثوابت المستندة إلى الشرعية الدولية بما فيها عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، والعمل على استخدام الدبلوماسية ولغة الحوار والتفاهم بدلاً من استخدام القوة العسكرية لحل الخلافات والنزاعات الدولية، والالتزام بالقرارات الدولية، والالتزام بالمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الموقعة مع دول العالم. لذا فإن السياسة الخارجية الأردنية دأبت دائما بالعمل على اكتساب احترام المجتمع الدولي، وكسب المصداقية لتعزيز احترام الأردن وسمعته الحسنة (المشاقبة، ١٩٩٩).

٥-الالتزام بمبادئ وأفكار الثورة العربية الكبرى التي تقوم على مبدأ التحرير والاستقلال والوحدة والحرية، والثورة ضد الظلم والاستبداد وضد التجهيل والفساد والتي تعتبر أساس شرعية النظام السياسي الأردني. والتركيز على المبادئ القومية العربية الإسلامية، والعمل على إذابة

التناقضات والحواجز بين الدول العربيـة والإسـلامية لبنـاء التعـاون والتضامن بينهما (بشير، ٢٠٠٣).

ثانيا: أهمية السياسة الخارجية الأردنية.

إن السياسة الخارجية الأردنية أحد العناصر الرئيسية المكونة للسياسة العامـة للدولة، وهي تتضمن كل القرارات المتعلقة بالأمن الوطني، والحفاظ على الكيـان الإقليمي، بالرغم إن هنالك كثير من الدول المستقلة والتي تكون عضو في هيئـة الأمم المتحدة، ولكن لا تملك سياسة خارجية مستقلة(الهزايمـة، ٢٠٠٤). ولكـن الأردن استطاع ومن خلال السياسة الخارجية أن يلعب أدواراً مهمة فـي تحقيـق أهدافه، سواء أكان على المستوى الإقليمي أو الدولي، وبـشكل متـزن ومعتـدل وضمن الظروف التي تتناسب مع ذلك. وكل ذلك يرجع إلى القيـادة الحكيمـة والرؤية الثاقبة التي يتمتع بها الملك وإدراكه لطبيعة المرحلة السياسة الراهنة .لذا فإن السياسة الخارجية الأردنية لعبت أدواراً مهمـة علـى المـستويين الإقليمـي والدولي وأهمها :

أولا: لقد لعبت السياسة الخارجية الأردنية دوراً تنموياً وخاصة علـى المـستوى الاقتصادي؛ حيث لعبت السياسة الخارجية الأردنية دوراً هامـاً مـن الناحيـة التنموية، وجاءت أهمية هذا الدور كون الأردن يعاني من عجز مالي مـزمن في ميزانه التجاري (طهبوب، ١٩٩٤).

فكان لابد على صانع القرار السياسي أن يكون أكثر إدراكاً ووعياً للاسـتفادة القصوى من العلاقات الخارجية، لذلك أولـت الحكومـة الأردنيـة القطـاع الصناعي اهتماماً كبيراً، وذلك من خلال تشجيع الاسـتثمار لجلـب الأمـوال الأجنبية داخل الأردن، والعمل كذلك على منح إعفاءات جمركية علـى الآلات والأجهزة المستوردة، وتشجيع القطاع الخاص على تملك الأسهم والمستندات، والعمل على خلق أسواق خارجية لاستيعاب السلع الأردنية التجارية، وخاصة السلع الزراعية (الهزايمة، ٢٠٠٤).

إن قدرة صانع القرار السياسي الأردني فـي الحـصول علـى القـروض والمساعدات الخارجية، والتي تعتبر مصدر من مصادر تمويل الميزانية العامة

للدولة، ليست بالمهمة السهلة. ولكن استطاع الأردن أن يتلقى الكثير من المساعدات والمنح والقروض ليس على مستوى الدول فقط، وإنما على مستوى المنظمات والوكالات المتعددة الجنسية، مثل هيئة التنمية التابعة للبنك الدولي (عبدالحق، ١٩٧٩). إلا أنه رغم الدور التنموي الذي تقوم به السياسة الخارجية الأردنية إلا أن هنالك تأثير سلبي على الدولة، وهو وقوعها في حبائل الدين أو ما يسمى بنظام عبودية الدين، وذلك نتيجة للقروض الممنوحة. أما التأثير السلبي الآخر فهو إن أغلب المساعدات تأتي من الدول الكبرى، الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية، وبالتالي فإن تلك المساعدات تقيد حركة السياسة الخارجية الأردنية، وربما تأخذ وتتبنى أنماطاً من السلوك بالشكل الذي يتعارض مع المواقف القومية والمصالح الوطنية، وتكون هذه المساعدات الممنوحة مقرونة بتوافق المواقف السياسية للدول المانحة، وألا توقفت تلك المساعدات (الهزايمة، ٢٠٠٤) .

ثانيا:- دور السياسة الخارجية في تدعيم الاستقلال السياسي للدولة.

إن طبيعة النظام الدولي له تأثير واضح على مدى استقلال الدولة أو تبعيتها، وكون الأردن جزء من الأمة العربية، فقد عرفت الدول العربية سياسات غربية وشرقية، أي أنه في مرحلة النظام الدولي ثنائي القطبية، كان هنالك قوتان: الاتحاد السوفيتي والذي يمثل القوة الشرقية، والولايات المتحدة الأمريكية تمثل القوة الغربية، كل من هاتين القوتين تدعي الدفاع عن مصالحها؛ أمريكا تدعي الدفاع والحماية عن مصالح الدول العربية من شر السياسات الشرقية، والاتحاد السوفيتي يهدف إلى تحرير واستقلال المنطقة من كابوس السياسات الغربية (الهزايمة، ٢٠٠٤).

لذا يمكن القول بأن صانع السياسة الخارجية الأردنية، قد لعب دوراً هاماً في العمل على تدعيم الاستقلال السياسي للمملكة الأردنية الهاشمية، بالرغم من أنه لا يمكن أن يكون هنالك استقلال حقيقي، خاصة في ظل الظروف التي تعيشها الأردن من شح الموارد والإمكانيات، فكان لابد من الاستعانة بالدول الأخرى، من أجل التكامل والتعاون بعيداً عن كل الضغوطات السياسية، فهو حال

الواقع المعولم الذي تعيشه بلدان العالم، حيث لا تـشعر دول العـالم بحقيقـة الاستقلال التام، لأن هنالك تشابك كبير في المصالح بين دول العالم، وحتى أنه أصبح هنالك تكييف في الأنظمة والقوانين بحيث تصبح هذه القـوانين مدولـة (أي ذات طابع دولي)، وتكوين حالة من التعاون يعيشها العالم على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني.

ثالثا: دور السياسة الخارجية الأردنية في العمل على إعطاء الأردن مكانة إقليمية ودولية. لقد كانت الظروف السياسية في بداية مرحلة تسعينيات القرن الماضي قاسية بالنسبة للأردن؛ هذه الظروف جعلت الأردن يمر في محطات صـعبه، فكان القرار السياسي الأردني تجاه أزمة الخليج الثانيـة ١٩٩٠ هـو رفـض احتلال العراق للكويت، ورفض التدخل الخارجي في العراق، وكـان الأردن يرغب بحل الأزمة داخل البيت العربي، ولكن العجز العربي وقف حائلاً دون تحقيق ذلك (القرعان، ١٩٩٥). بالمقابل، فإن الوضع الفلسطيني أوجب علـى الأردن الدخول في عملية السلام، من مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، والتوقيع على معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٩٤ وإنهاء حالة الحرب معها. هذه الإحداث والظروف السياسية أعطت السياسة الخارجية الأردنية دوراً رئيسياً وفاعلاً في تبني فكرة السلام في الشرق الأوسط، والسعي نحو قيام صرح السلام الشامل والعادل والدائم، سلام يعيد الحقوق لأصـحابها، ويحقـق تطلعـات الـشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه المشروعة، وإقامة دولته المستقلة علـى ترابـه الوطني الفلسطيني(مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٩) . كـذلك الـدور الأردني في المشاركة الدائمة في حفظ الأمن والسلام الدوليين، وذلك من خلال المشاركة الفعلية في قوات حفظ السلام في كل أرجاء دول العـالم، والـدور الإنساني الأردني في تقديم المساعدات الإنسانية، الطبية والغذائيـة، وإرسـال المستشفيات المتنقلة وبكل كوادرها الطبية (الهزايمة، ٢٠٠٤).

رابعاً : دور السياسة الخارجية الأردنية في تحقيق التكامل القـومي و الـوطني والاستقرار السياسي. فقد لعبت السياسة الخارجية الأردنية دوراً هاماً في خلق وتكييف أرض خصبة للاستقرار السياسي في المنطقة، والعمل علـى تحقيـق

التكامل القومي للدول العربية، أو الـدول المجـاورة لـلأردن، رغـم شـح الإمكانيات والقدرات المادية، إلا أن الأردن كان يملك قيادة قادرة وذات رؤية ثاقبة استطاعت أن تدرك واقع المرحلة، وتوفير حالة من الاستقرار من خلال المشاركة الفعلية في عملية السلام في الشرق الأوسط (الشمري، ٢٠٠٠).

لذا كان أمام صانع السياسية الخارجية الأردنية خيار وحيد وهو خيار السلام كخيار استراتيجي في المنطقة، وذلك من أجل الحفاظ على الاستقرار الـسياسي داخل الأردن، حيث تم توقيع معاهدة السلام مع الجانب الإسرائيلي إلا أنهـا لـم تحقق سوى الاستقرار السياسي، كونها أنهت حالة الحرب مع إسـرائيل وأحلـت مكانها حالة السلم والسلام. ولكن من الناحية الاقتصادية أو التنموية لـم تكـن إلا وعود من أجل إقامة مشاريع التنمية و الاستثمار في مختلف المجالات. فـالواقع كان غير ذلك، مما أدى إلى مزيد من الاحتقـان النفـسي والـشعور بالإحبـاط (المشاقبة، ٢٠٠١).

إن هذه الإحباطات انكشفت لدى صانع القرار السياسي الأردني، عندما نكصت إسرائيل في التزامها وحسب ما نصت علية اتفاقية السلام، بتزويد الأردن بالمياه من بحيرة طبريا، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى القطاع الـصناعي الأردنـي الذي تأثر سلبا بالمنافسة التي تتميز بها الـصناعة الإسـرائيلية المتطـورة وذات الجودة (المشاقبة، ١٩٩٩). إلا إن وجود حالة الـسلم بـين الطـرفين الأردنـي والإسرائيلي، جعل هنالك حالة من الأمن والاستقرار للحياة السياسية فـي الأردن، وذلك من خلال المعاهدة الموقعة والتي نصت على عدم وجود قوات أجنبية علـى الأراضي الأردنية تهدد أمن إسرائيل، والعمل على وضع آلية عمل للتعاون الأمني بين الجانبين (الشرعة وآخرون، ٢٠٠١). مما شكل سبباً مهماً في وجهة صـانع القرار باتجاه دول الخليج العربية لتحقيق نوع من السياسة الخارجية التنموية معها.

خامسا: دور السياسة الخارجية الأردنية في تدعيم سلطة صانع السياسة الخارجية وإضفاء الشرعية على سلطته الداخلية. فقد لعبت السياسة الخارجية الأردنيـة دورا حيويا في تأكيد مشروعية سلطة القائد السياسي وزيادة شعبيته، وذلك من خلال حنكته السياسية وقدرته على تقديم الحلول الفورية للمشكلات الدولية من

خلال منابر الهيئات الدولية، وتنشيط دورهم السياسي الخارجي لإعطاء

الانطباع لدى الرأي العام الداخلي بقدرته على الإنجاز واحترام العالم(نهار، ١٩٩٣). فلقد استندت شرعية النظام السياسي الأردني على عدة مقومات أساسية التي لعبت دورا بارزا في اكتسابه الشرعية للحكم والتي من أهمها: النسب الهاشمي؛ حيث يعود الشريف حسين بن علي بنسبه إلى رسول الله صلى الله علية وسلم. وكذلك الدين الإسلامي، كون منصب الشريف حسين بن على الديني كأمير لمكة وحام للاماكن المقدسة، وقيامه بالثورة إنقاذا للإسلام وانتصارا له. كذلك الفكر القومي الذي نادى بها الحسين بن علي من خلال العمل على استقلال الدول العربية من الاستعمار العثماني والغربي. وأخيراً البعد الديموغرافي ممثلاً بالبعد العشائري، حيث إن الصفة العشائرية من أهم المميزات لسكان الأردن حيث إن العشائر والقبائل الأردنية ارتضت بالنظام الهاشمي لكونه يلتقي معهم بجذوره البدوية ويعتبر الضابط للعلاقات بين العشائر نفسها (الهزايمة، ٢٠٠٤).

٢,٣ لمحة موجزة عن العلاقات الأردنية الخليجية:

تختلف دول مجلس التعاون من حيث طبيعة أنظمة الحكم؛ فهناك دولتان ملكيتان وأميران وسلطان واحد ورئيس دولة. وكذلك الاختلاف والتنوع على صعيد النمو السياسي والاجتماعي، حيث إن هنالك دول محافظة جدا، ودول أقل محافظة قطعت شوطا مهما على صعيد التحرر الاجتماعي والأخذ بمبدأ المشاركة السياسية. كذلك تختلف دول مجلس التعاون من حيث المساحة والتنوع السكاني، والقدرات التنموية والعسكرية وطور النمو السياسي وكذلك الخبرة السياسية؛ حيث ظهر تفاوت بين النخب السياسية والتي لم تعد تنتمي إلي جيل واحد (السويدي،١٩٩٩)

وتوجد علاقات تاريخية مميزة تربط الأردن بدول مجلس التعاون الخليجي، إذ أسست هذه العلاقات على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والتعاون

الوثيق والوضوح الدائم، والتنسيق المستمر بين القيادات. ومن جهة أخرى، فـإن التجربة الأردنية السياسية باعتدالها كانت تلاقي قبولاً لدى المزاج الخليجـي مـع الاستفادة الكثيرة من طروحاتها.

ونتيجة لموقع الأردن الجغرافي، فقد ساهم في تعزيز الأمن والاستقرار لدول الخليج كافة؛ شكل الأردن خط الدفاع الأول كدولة عازلة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل بوقوفه سداً منيعاً ضد أطماع التوسع الإسرائيلي. إضافة إلى أن الأردن يعد العمق الإستراتيجي لدول الخليج والعكس صـحيح؛ فـالأردن أطـول الحدود مع السعودية، إلى جانب وحدة الدين والأرض واللغة والتاريخ والمـصالح المشتركة وتشابه البنى الاجتماعية والأنظمة السياسية، كلهـا تـشكل مقومـات أساسيـة في العلاقـات الأردنيـة مع دول الخليـج (مشاقبة، ٢٠٠١) .

وفي سياق البعد العربي في السياسة الأردنية، فقد كان الـنهج الأردنـي فـي سياسته الأردنية الخارجية واضحاً ومستنداً إلى إقامة علاقات متوازنة مع معظـم دول الخليج العربي؛ وبالنتيجة جاء الدور الأردني في تعزيز الأمن والاستقرار في كثير من دول الخليج العربي فقد ساهم الأردن في استقرار وأمن دولة الكويت عام ١٩٦٢، والبحرين ١٩٧٠، وعمان ١٩٧٢. وقد استمر الأردن في رفد دول الخليج العربي بالكوادر البشرية المدربة وبعثات التدريب العسكرية التـي سـاهمت فـي تطور القوات العسكرية والأمنية في معظم دول مجلس التعاون، وذلك في ميـادين التنمية للعديد من القطاعات. وهذا التعاون قد خلق ثقة عالية بين الطرفين وانعكس هذا الأمر على الأردن بتقديم المساعدات المالية والاقتصادية له وتطوير مجـالات التعاون في الميادين السياسة الاقتصادية والثقافية.

ومنذ تولي الملك عبدا   الثاني سلطاته الدستورية، فقد سعى لتعزيز وتوثيـق العلاقة مع دول مجلس التعاون كافة، فاستطاع أن يعيد الثقة للعلاقات الفاترة بـين الطرفين التي تأثرت بأحداث حرب الخليج الثانية ١٩٩١، بقيامـه بالعديـد مـن الزيارات منذ نيسان ١٩٩٩؛ حيث زار السعودية، الإمارات، والبحرين، وقطـر، وعمان، والكويت. وقد نجحت هذه الزيارات في إعادة الثقة بين الجانبين وتمتـين العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واستمرار التشاور حـول القـضايا

الملحة، مما ساهم بزيادة حجم التبادل التجاري والتعاون الاقتـصادي والإنمـائي. وباعتبار القيادة (صانع القرار الأردني) والعامل الاقتصادي هما المحور الرئيسي في توجيه السياسة الخارجية الأردنية نحو الدول العربية المجاورة بـشكل عـام، والدول الخليجية بشكل خاص.

١,٢,٣ دولة الإمارات العربية المتحدة كنموذج لسياسة الأردن الخارجية تجـاه دول الخليج العربي:

لقد تم اختيار الإمارات كحالة دراسية ونموذج للسياسة الخارجيـة الأردنيـة تجاه دول الخليج لعدة أسباب؛ العلاقات الخاصة التـي تربـط الأردن ودولـة الإمارات منذ عقود طويلة، (يعود تاريخ العلاقات الأردنية مع الإمارات الـسبع إلى ما قبل عام ١٩٥٠) وهي علاقات كرستها قيادة البلدين طوال تلـك الفتـرة وكانت دولة الإمارات السباقة والداعمة بلا حدود للأردن اقتصاديا، على الرغم من عدم وجود حدود مشتركة بينهما؛ فقد شكلت مبادرات الراحل الكبير المغفور لـه الشيخ زايد بن سلطان تجاه الأردن وشعبة منارة وتاريخا ناصعا في نوعية وطبيعة العلاقات القائمة على الاحترام المتبادل وعلى الحس الأخوي والقومي الذي ميـز مسيرة الراحل الكبير. وهو الذي ترجمه الأردن بحرص الملك عبد ا الثاني على الروابط المتينة بين البلدين اللذين ينهضان بمهمة تحديث وإصلاح بلـديهما علـى أسس من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وعصرنه الإدارة وإصـلاح الاقتـصاد والقطاعات المختلفة كي تواكب التطورات المتلاحقة على الصعد المختلفة التجارية والصناعية والإدارية وتكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات والمواصلات. هذا إضافة لوجود القواسم المشتركة الكبيرة بين الأردن ودولـة الإمـارات العربيـة المتحدة.

دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن دول مجلس التعاون الخليجي

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة دولة عربية وجزء من الوطن العربي الكبير تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك، وشعب الإمارات شعب عربي بحكم اللغة والهوية والثقافة والمصير المشترك (الدستور الإماراتي، المـادة

السادسة). ويتألف النظام السياسي الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة من مزيج متناغم ومتكامل من التقاليد العريقة والنظم العصرية والحديثة والمؤسسات الدستورية الراسخة التي تتشكل من المجلس الأعلى للاتحاد الذي يعد أعلى سلطة سياسية في البلاد (انظر ملحق ٣). أما مجلس الوزراء فهو يمثل السلطة التنفيذية، والمجلس الوطني الاتحادي الذي يمثل السلطة التشريعية والرقابية، بالإضافة إلى السلطة القضائية التي تتمتع بالاستقلال الكامل وفقاً لأحكام الدستور(الطباطباني، ١٩٧٨). وتعتبر الإمارات دولة نفطية حديثة الاستقلال، وهي دولة خليجية في انتمائها الجغرافي والتاريخي (Hasan AL-Hakim, 1989)

لقد ظهرت دولة الإمارات على الساحة الدولية ككيان سياسي مستقل عام ١٩٧١، لذا رغم حداثة الاستقلال وقلة الخبرة لكنها لم تنعزل عن العالم ولم تنغلق على نفسها، بل اتبعت سياسة الانفتاح الايجابي على العالم الخارجي وعلى كل المستويات السياسية والاقتصادية (نانو، ١٩٧١). وقد أصبحت عضو في الاتحاد الكونفدرالي عام ١٩٨١م المسمى بمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

عملت دولة الإمارات على الصعيد الخليجي، انطلاقاً من إيمانها بوحدة الهدف والمصير بين دول الخليج العربية على تعزيز العمل الخليجي المشترك، وأسهمت مع شقيقاتها منذ إعلان ميلاد مجلس التعاون في أبو ظبي في الخامس والعشرين من مايو ١٩٨١م في تعميق روابط التعاون والتآزر بين دوله وشعوبه، وتحقيق التكامل فيما بينها في مختلف الميادين، وتنسيق مواقفها وسياساتها الخارجية والاقتصادية وعلاقاتها الإقليمية والدولية مع كافة دول العالم، بما يحقق مصالحها القومية ومنفعة شعوبها الوطنية وطموحاتها في الازدهار والاستقرار، مما أكسب منظومة مجلس التعاون ثقلاً ووزناً كبيرين على الصعيدين الإقليمي والدولي حيث احتضنت القمة الأولى قمة أبو ظبي، لتكون المنارة الأولى التي تنطلق منها آلية التعاون والتنسيق، وعلى كافة الميادين والمجالات (بن حارب، ١٩٩٩).

العلاقات الأردنية الإماراتية تاريخيا:

يعود تاريخ العلاقات الأردنية مع الإمارات السبع إلى ما قبل عام ١٩٥٠، إذ كانت تربط حكام هذه الإمارات علاقات أخوية مع صانع القرار الأردني آنذاك.

وبعد تأسيس اتحاد الإمارات العربية عام ١٩٧١ استمرت علاقات التعاون بالتطور المتسارع؛ حيث قدم الأردن لهذه الدولة الفتية نخبة من الخبرات في ميادين الجيش والأمن العام والتعليم والإعلام والصحة. وقد ساهمت هذه الخبرات في قيام وتطور المؤسسات الإماراتية وفي تدريب الكوادر الإماراتية. هذا إضافة إلى مـساهمات العديد من الخبرات الأردنية الفعالة في تدوين دستور هذه الدولـة الفتيـة، وفـي تأسيس المحاكم حيث عملوا رؤساء محاكم وقضاة ومستـشارين. ومـن هـؤلاء الأردنيين الذين خدموا في النظام القضائي وقدموا مساهمات كبيرة له فـي دولـة الإمارات السيد يسري الدويك الذي ساهم بفاعلية في وضع الدستور الإمـاراتي، حيث تم تعينه مستشارا قانونيا لحاكم الشارقة ومنح الجنسية الإماراتية. بالإضافة إلى مساهمة موظفون أردنيون في مجـال الـشرطة ووزارة الداخليـة ودائـرة الجوازات مساهمة فاعلة في الحفاظ علـى الأمـن الـوطني فـي هـذه الدولـة (مشاقبة،٢٠٠١). ومن جهة أخرى، فقد ساهم الأردنيون فـي تأسـيس النظـام التعليمي، من حيث إعداد المناهج التعليمية والخطط الدراسية والتوجيه التربـوي. وكذلك المساهمة في مؤسسات التعليم العالي بإنشاء الجامعات وتزويدها بعدد مـن الأساتذة الجامعيين.لذا لم تكن العلاقة بين الأردن والإمارات حديثة العهد وإنما هي علاقة قديمة ومنذ تأسيس دولة الإمارات، وهي علاقات متينة تقوم علـى أسـس الاحترام المتبادل وحتمية الأهداف والمصالح المشتركة. وكذلك، فـإن اللقـاءات المتواصلة جعلت من العلاقة بين الأردن والإمارات نموذج يحتذى به في المنطقة؛ حيث قام الملك عبدا وبعد تولية السلطات الدستورية بعدة زيارات رسمية لدولـة الإمارات العربية وأول زيارة كانت في ١٩٩٩/٤/١١ حيث اجتمع بالراحل الشيخ زايد، للعمل على توحيد الكلمة، وتوثيق العلاقات بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي عامة ودولة الإمارات خاصة (سعد، ٢٠٠٢) .

كذلك، فقد كانت زيارة الملك عبدا لدولة الإمارات العربية فـي ٢٠٠٠/٢/٨ زيارة لتوثيق العلاقات بين البلدين بشكل أفضل، و تقييماً شاملاً للأوضاع العربية. وفي نفس العام ١٦/أيار /٢٠٠٠ قام الملك بزيارة لدولة الإمارات حيـث كانـت الزيارة ذات طابع اقتصادي من أجل تعزيز العلاقات الثنائية بين الجـانبين علـى

المستوى الاقتصادي . وفي ١٦/ آذار /٢٠٠١ زار الملك عبدا الثـاني دولـة الإمارات العربية وكانت حول سبل تعزيز التـضامن العربـي وبلـورة الـرؤى المشتركة إزاء قضايا الأمة العربية (سعد، ٢٠٠٢). وكذلك شارك الملك عبـدا الثاني في ٥ كانون الثانـي من عام ٢٠٠٦ في مراسم تشييع جثمان سمو الـشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة حاكم إمـارة دبي. إضافة إلى علاقات المصاهرة بين العائلتين الحاكمتين.

هذا إضافة إلى تطابق وجهات نظر البلدين حول معظـم القـضايا الإقليميـة والدولية؛ مثل المباحثات في نطاق المشاورات التي يجريهـا المـلـك مـع قـادة الإمارات من أجل تشكيل رؤية قومية مشتركة وبناء موقف عربـي قـادر علـى التعامل مع التحديات التي يواجهها النظـام العربـي، فـي ضـوء الـصراعات والنزاعات التي تشهدها المنطقة وفي مقدمتها الـصراع الفلـسطيني الإسـرائيلي والأوضاع الخطيرة في العراق، حيث تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن الدائرة المحيطة بتلك الصراعات بحكم موقعها الجغرافي، كما هو الحال بالنـسبة للأردن؛ فوضع الشيخ خليفة في صورة الاتصالات التي يجريها المـلـك عبـدا الثاني مع أطراف إقليمية ودولية من شأنه إن يوسع حلقة الحوار الهادف وتبـادل المعلومات ووجهات النظر التي تدعم فكرة إحيـاء الموقـف القـومي، وخاصـة المبادرة العربية للسلام، التي تشكل إحدى أهم منطلقات الحل لمجمـل الـصراع العربي الإسرائيلي. ذلك هو التفسير الموضوعي لما حققته العلاقات من تقدم بـين الأردن ودولة الإمارات العربية المتحدة وعلى شتى المستويات، وكذلك لاتخاذهـا نموذجا وحالة دراسية لسياسة الأردن الخارجية تجاه دول الخليج.

السياسة الخارجية الأردنية تجاه دولة الإمارات والقواسم المشتركة

إن السياسة الخارجية الأردنية تجاه دولة الإمارات العربية تحكمها مجموعـة من العوامل المشتركة القومية والتاريخية والإقليمية والدولية والتي أنتجت توافقـا وتطابقا في المواقف والثوابت وفي وجهات النظر تجاه بعضهم الـبعض. وهـذه العوامل المشتركة بين الطرفين لم تأتي من فراغ، إنما هي نتاج لعلاقات أخويـة طبيعية سابقة، قامت على أساس الاحترام المتبـادل والتنـسيق والتعـاون علـى

المستوى السياسي والاقتصادي والأمني. فقد كان الملك عبدا الثاني حريصا على توثيق عرى العلاقات بين الجانبين، فقام بزيارات متعددة لدولة الإمارات العربية بعد تولية سلطاته الدستورية ؛ فأول زيارة كانت في ١٩٩٩/٤/١١ حيث اجتمع بسمو الشيخ زايد، للعمل على توحيد الكلمة، وتوثيق العلاقات بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي عامة ودولة الإمارات خاصة (سعد، ٢٠٠٢). فيظهر هنا العامل القيادي والاقتصادي كأهم عاملين في توجيه السياسة الخارجية الأردنية تجاه دولة الإمارات العربية بشكل خاص، ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام.

واستنادا إلى هذه العلاقات المتميزة بين الجانبين، فقد اتسمت السياسة الخارجية الأردنية تجاه دولة الإمارات العربية بالسمات والثوابت والتي من أهمها هو احترام ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة باحترام سيادة كل دولة، وصون استقلالها وسلامتها الإقليمية، وكذلك احترام استقلال الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والسعي نحو ترسيخ مبادئ التضامن والإخوة، والوقوف إلى جانب الإخوة والشرعية الدولية ونبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية، وإقامة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والتجارية معها على أساس المصلحة المتبادلة والمنفعة المشتركة ومواثيق الأمم المتحدة **(**الشمري، ٢٠٠٠)**.**

كذلك ارتكزا الجانبين الأردني والإماراتي في العلاقات الدولية على قواعد دساتيرها وأعرافها، التي نصت على أنها دول عربية، وشعوبها جزء من الأمة العربية. وبالتالي فإن العلاقات بينهما علاقات أخوية قائمة على الثقة والاحترام المتبادل، والسعي لتعزيز الوحدة العربية والالتزام بميثاق الجامعة العربية **(**المشاقبة، ٢٠٠١**).**

ومن ثم قيام كل من الأردن والإمارات بتقديم المساعدات للأشقاء والأصدقاء وفق مبادئ الأخوة العربية والإسلامية و المبادئ الإنسانية وبما يخدم أهداف التضامن العربي والتكافل الإسلامي والإنساني ويخفف من المعاناة الإنسانية للشعوب الشقيقة والصديقة**،** حيث تعتبر الأردن ودولة الإمارات العربية من أولى الدول التي بادرت بإرسال المساعدات الإنسانية (الصحية والغذائية) للشعب

العراقي والشعب اللبناني من خلال إرسال الكوادر الطبيـة وإقامـة المستـشفيات المتنقلـة (الجبلي، ٢٠٠٥) .

أما بالنسبة لتوجهاتهم نحو القضية العربية الرئيسية (القضية الفلسطينية) فكان التزام الأردن المبدئي والثابت بالقضية الفلسطينية بحكم معايشته اليومية وتحسـسه المباشر لمعاناة الشعب الفلسطيني واتفاق كلا الطرفين الأردني والإمـاراتي فـي تقديم المساندة والدعم للأشقاء الفلسطينيين وسلطتهم الوطنية فـي كافـة المحافـل العربية والإقليمية والدولية حتى يتمكنوا من استرداد حقوقهم وتقريـر مـصيرهم، وتأسيس دولتهم المستقلة على ترابهـا الـوطني وعاصـمتها القـدس الـشريف (بشير،٢٠٠٣) وتركيز الأردن ودولة الإمارات العربية بعمليـة الـسلام خيـارا استراتيجيا، وتقديم الدعم اللازم للأشقاء العرب على كافـة المـسارات لاسـتعادة حقوقهم وصولاً إلى تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم وفقا لمقررات الـشرعية الدولية .

إما من الناحية الاقتصادية فان التعاون الاقتصادي بين الأردن ودولة الإمارات العربية كبيرا جدا، حيث تم توقيع اتفاقية التعاون الجمركي في ٢٠٠٠/١٠/١١ م وتضمنت الاتفاقية على أن تتبادل دائرة مواني وجمرك دبي والجمارك الأردنيـة وبناء على أي طلب منهما الحصول على معلومات تتعلق فـي مجـال التهريـب والوسائل المستخدمة لاكتشاف جرائم التهريب وكيفية مكافحتها (سعد، ٢٠٠٢) .

أما على المستوى العربي، فقد كان للجانبان الأردني والإمـاراتي دورا هامـا بالمسـاهمة في تحقيق التضامن العربي والحرص على حل الخلافـات العربيـة بالطرق السلمية و الالتزام بمبادئ التضامن العربي على قاعدة مـن الوضـوح و الصراحة و الأخوة و المصالح المشتركة والاحترام المتبادل والمبادئ الإسـلامية والإنسانية وبما يخدم أهداف التضامن العربي و التكافـل الإسـلامي والإنـساني ويخفف من المعاناة الإنسانية للشعوب الـشقيقة و الـصديقة (الجبلـي، ٢٠٠٥). أخيرا حرص الجانبان الأردني والإماراتي على وحدة العراق الشديد وسيادته على كامل أراضية، وإعطاء الخيار للشعب العراقي في اختيار قيادته ومستقبل دولتـه (المشاقبة، ٢٠٠١).

لمحة موجزة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يعد مجلس التعاون الخليجي من الاتحاديات الكونفدرالية، والتي قلما توجد مجموعة من الدول في العالم تشترك في صفات وخصائص مشتركة وعميقة، كما هو الحال في دول الخليج العربية الست (المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية، دولة البحرين، سلطنة عمان، دولة قطر ودولة الكويت)، حيث أقرت تلك الدول بفكرة الاندماج الإقليمي من خلال تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شهر أيار عام ١٩٨١(السويدي، ١٩٩٩) . جاءت فكرة الاتحاد ليس فقط لوجود حالة من التشابه، وإنما حالة من التطابق في أصولها وفروعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي المحالات الحياتية (بسيسو، ١٩٨٧). إن الهدف الأهم والشاغل لذاك المجلس هو تجاوز كل المخاطر والإخفاقات وخاصة الداخلية، لأن التماسك والانسجام الداخلي بين الأعضاء وليس التهديد الخارجي، هو محور الاهتمام وأحد الأولويات بالنسبة للدول الأعضاء في المجلس خلال السنوات القادمة رغم الظروف الإقليمية غير المستقرة، لكن الأهم هو تركيز المجلس على الأولويات الداخلية وإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة(السويدي، ١٩٩٩).

إلا أنه رغم السرعة في التنفيذ والإنجاز والولادة لهذا المجلس من رحم تجمع دول الخليج، إلا أنه يعيش حالة من الغموض حول تحديد طبيعته وماهيته والغرض الأساسي من تأسيسه، ويرتبط ذلك الغموض بالظروف الفجائية وغير الاعتيادية التي شهدتها منطقة الخليج العربي عام ١٩٧٩-١٩٨١ والتي دفعت بتلك الدول إلى تأسيسه عام ١٩٨١م (السويدي، ١٩٩٩)، وما تلاها من متغيرات إقليمية ودولية حتى هذه الأيام. وعلى الرغم من قيام المجلس، فإن كل دولة من الدول الأعضاء كان لها تصور خاص، ورؤية تحدد طبيعة المجلس وماهيته وأهدافه وتصورات سياسية واقتصادية وعسكرية. وبالتالي فان هذه التصورات جاءت لحاجة الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، للحفاظ على بقاءها وديمومته، في ظل الظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية ضمن الإطار الإقليمي والدولي (الاشعل، ١٩٨٣).

فكانت دولة الإمارات العربية المتحدة تشكل اتحادا فيدراليا تختلف عن باقي الدول الخليجية الأخرى، مشكلة مزيجا من التقاليد العريقة والنظم العصرية والمؤسسات الحديثة.

٢,٢,٣ أهداف و مجالات عمل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أولا:أهداف المجلس ومنطلقاته؛ لمحة موجزة.

في ٢٥ مايو ١٩٨١م توصل القادة رؤساء الدول لكل مـن دولـة الإمـارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، والمملكة العربية الـسعودية، وسـلطنة عمـان، ودولة قطر، ودولة الكويت في اجتماع عقد في أبو ظبي إلى صيغة تعاونية تـضم الدول الست تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم، فـي جميـع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وفق ما نص عليه النظام الأساسي للمجلس في مادته الرابعة، التي أكدت أيضاً على تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعـاون بين مواطني دول المجلس. وقد جاءت المنطلقات واضحة فـي ديباجـة النظـام الأساسي التي شددت على ما يربط بيـن الدول السـت من علاقـات خاصــة، وسمات مشتركة، وأنظمة متشابهة أساسها العقيـدة الإسلامية، وإيمان بالمـصير المشترك ووحدة الهدف، وان التعاون فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمـة العربية والإسلامية (عبيد، ١٩٩٦) .

حيث لم يكن القرار وليد اللحظة، بل تجسيداً مؤسسياً لواقع تاريخي واجتماعي وثقافي، لذا تتميز دول مجلس التعاون بعمق الروابط الدينية والثقافية، والتمـازج الأسري بين مواطنيها، وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد عززتهـا الرقعـة الجغرافية المنبسطة عبر البيئة الصحراوية الساحلية التي تحتـضن سـكان هـذه المنطقة، ويسرت الاتصال والتواصل بينهم وخلقت ترابطاً بين سكان هذه المنطقة وتجانساً في الهوية والقيم (رجب، ١٩٨٣). لقد حدد النظـام الأساسـي لمجلـس التعاون أهداف المجلس في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بـين شـعوبها، ووضـع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والماليـة، والتجاريـة والجمـارك

والمواصلات، وفي الـشؤون التعليميـة والثقافيـة، والاجتماعيـة والـصحية، والإعلامية والسـياحية، والتشـريعية، والإدارية، ودفع عجلـة التقـدم العلمـي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائيـة والحيوانيـة، وإنشاء مراكـز بحـوث علميـة وإقامة مشـاريع مشـتركة، وتشـجيع تعـاون القطاع الخاص(السويدي، ١٩٩٩).

ثانيا: مجالات التعاون في مجال السياسة الخارجية والمجـال الاقتـصادي بـين أعضاء مجلس التعاون الخليجي.

١- مجال السياسة الخارجية.

يعد تنسيق السياسة الخارجية أحد الجوانب الهامة في أعمال مجلس التعاون، التي أكد عليها النظام الأساسي بالنص في ديباجته، على أن الدول الأعضاء فـي المجلس قد وافقت على إنشاء مجلس التعاون، اقتناعـا بـأن التنـسيق والتعـاون والتكامل فيما بينها، يخدم الأهداف السامية للأمة العربية وتوجيها لجهودها إلى ما فيه دعم و خدمة القضايا العربية و الإسلامية(عبيد، ١٩٩٦).

كما أوضح النظام الأساسي بأن المجلس الأعلى يخـتص باعتمـاد أسـس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية. إذ إن عددا من آليـات و قنـوات التشاور و تنسيق السياسات و التحركات إقليميا ودوليا، وعلى مختلف المستويات، وذلك من خلال لقاءات القمة، واجتماعات المجلس الوزاري الدورية، و تلك التـي تعقد على هامش الاجتماعات العربية والدولية، وعبر لقاءات ممثلي دول المجلس في الخارج، وفي المحافل الدولية، وغير ذلك من قنوات الاتـصال الجمـاعي و الثنائي(شفيق، ١٩٨٩).

وثمة معطيات عديدة أسهمت في تيسير ودعم عملية تنسيق وتوحيد المواقف السياسية، و تمكين دول مجلس التعاون من صياغة سياسة خارجية مشتركة حيال العديد من القضايا الأساسية، وهي تتمحور حول حقيقة أن دول مجلـس التعـاون تمثل تركيبة متجانسة اجتماعيا و سياسيا، فكـرا ومنظـورا، تجمعهـا التجربـة التاريخية، ويربطها الموقع الجغرافي والحـدود المـشتركة، والتقـارب الثقـافي والحضاري. وقد أسهمت تلك العوامل، من بين أمور أخرى، فـي توليـد رؤيـة

متقاربة، أن لم تكن متطابقة للعالم الخارجي (شـفيق، ١٩٨٩). وتعـززت تلـك العوامل بإجماع دول المجلس على تبني مبادئ سامية في التعامل الدولي أساسـها ميثاق الأمم المتحدة، و التأكيد في تعاملاتها الإقليمية و الدولية التي ترتكز علـى مبادئ حسن الجوار، والاحترام المتبادل للسيادة، وعدم جواز اكتساب الأراضـي بالقوة، و احترام سيادة كل دولة على مواردها، واعتماد الحوار و التفاوض وسيلة فعالة لفض المنازعات بين الدول تمشياً مع مبادئ التعايش السلمي التـي أعلنتهـا الأمم المتحدة وأقرتها القوانين الدولية (الاشعل، ١٩٨٣).

عمليا، فقد تمكن مجلس التعاون من تحقيق نجاحات عديدة في مجال الـسياسة الخارجية تتمثل في إيجاز صياغة موقف خليجي منسجم و متجانس من القـضايا السياسية و الأمنية التي تهم الدول، إقليميا وعربيا ودوليا. كما أثبت المجلس خلال السنوات التالية على قيامه و قدرته على التحرك الدبلوماسي الجماعي الفاعل، كما حدث على سبيل المثال أبان العدوان على دولة الكويت، والتعامل مع العالم كتجمع يطرح رؤى موحدة ويبحث مصالح مـشتركة لدولـه الأعـضاء مـع الـدول و المجموعات و المنظمات الدولية.

٢-المجال الاقتصادي.

يعد التعاون في المجال الاقتصادي إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليهـا العمل المشترك في مجلس التعاون، وبشكل عام فإن الهدف العريض هو الانتقـال بدول المجلس من التعاون والتنسيق إلى مراحل متقدمة من التـرابط و التكامـل والاندماج الاقتصادي. وتحقيقاً لذلك وضعت دول المجلس إطاراً ومنهاجاً شـاملاً للعمل الاقتصادي المشترك، يتمثل في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التـي أقرتهـا القمة الثانية لمجلس التعاون في عام ١٩٨١ .ولقد تمكنت دول المجلـس مبكـراً، وتحديداً في العام ١٩٨٣ من إقامة منطقة للتجارة الحرة بينها، أصبحت بموجبهـا المنتجات ذات المنشأ الوطني معفاة من الرسوم الجمركية، وهي المرحلة الأولـى في عملية التكامل الاقتصادي (رجب، ١٩٨٣).

وفي مجال تطوير موقف جماعي في التعامل الاقتصادي الـدولي، فـإن دول المجلس تقوم برسم سياستها وعلاقاتها الاقتصادية بصفة جماعيـة تجـاه الـدول

والتجمعات الإقليمية الأخرى والمنظمات عملا على إيجاد ظروف وشروط أفضل. وتحقيقا لهذا الهدف المنصوص عليه في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام ١٩٨١ والاتفاقية الاقتصادية لعام ٢٠٠٢، دخلت دول المجلس في مفاوضات مع شركائها التجاريين الرئيسيين دولاً ومجموعات، كما تم اعتماد السياسة التجارية الموحدة لدول مجلس التعاون .

من هنا يلاحظ بأن هنالك تقارب فعلي بين التوجهات السياسية لمجلس التعاون الخليجي وتوجهات السياسة الخارجية الأردنية، وخاصة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، كذلك هنالك توافق تام تجاه العملية السلمية في الشرق الأوسط. وكذلك تطابق فكري بين الملك عبدا الثاني والقادة الجدد في الخليج في الرؤى والتوجهات على المستوى الإقليمي والدولي، ولكن مع بعض التحفظات على مستوى العلاقات السابقة، وخاصة فترة تسعينيات القرن الماضي التي شهدت الاحتلال العراقي لأحد أعضاء مجلس التعاون الخليجي(دولة الكويت) والتي خلقت حالة من تباين الآراء، واختلاف في وجهات النظر على المستوى الإقليمي الدولي. أخيرا فإن متطلبات المرحلة الراهنة كان لها الدور الأكبر في حالة التقارب السياسي بين الأردن ودول مجلس التعاون، وخاصة في ظل النظام العالمي الجديد، وظهور المارد القادم الجديد، الإرهاب الدولي، الذي لعب دور كبير في توحيد السياسات العالمية بشكل عام. وأخيرا من الملاحظ إن السياسة الخارجية الأردنية ومن خلال الأهداف والغايات التي تعتمدها تجاه الدول العربية عامة، ودول مجلس التعاون الخليجي العربية خاصة، هي ثوابت راسخة تقوم على مناصرة الحق والعدل والسلام، والاحترام المتبادل وحل النزاعات بالطرق السلمية، وتجنيب الشعوب ويلات الحروب، وعدم اللجوء إلى القوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومد جسور الصداقة والتعاون مع الجميع.

الفصل الرابع

ثوابت السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليج والقواسم المشتركة بين الطرفين

لم تكن العلاقات بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي فقط ضمن إطـار هذا التجمع الكونفدرالي المسمى بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولكن هـي علاقات قديمة ومنذ وجود وتأسيس معظم هذه الدول ؛ حيث وقـف الأردن منـذ سابق عهده إلى جانب دول مجلس التعاون الخليجي، وساهم فـي تثبيـت الأمـن والاستقرار في بعض تلك الدول، مثل مساهمة الأردن عام ١٩٧٣م في القـضاء على التمرد اليساري الذي قامت به المعارضة في سلطنة عمان، المسماة بالجبهـة الشعبية لتحرير عمان، كذلك مساهمة الأردن في طرد الجماعات الإرهابية التـي قادها جهيمان العتيبي، والتي سببت أزمة أمنية في السعودية اسـتمرت ٢٢ يومـا وقتل ٤٠٠ شخصا داخل الحرم المكي(نهار، ١٩٩٣) . وقبل ذلك فقـد سـاهمت القوات الأردنية بالتواجد في الكويت ضمن إطار القوات العربية عام ١٩٦٢.

ومهما يكن الأمر، فإن السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول الخلـيج العربـي بشكل عام والإمارات بشكل خاص محكومة وبشكل كبير بالتوجهات الاقتـصادية التنموية ؛ وبمعنى آخر فإن الاقتصاد الأردني له تأثير كبير على توجهات السياسة الخارجية، حيث إن هنالك كثير من الدراسات الاقتصادية تبين وبوضوح هـشاشة الاقتصاد الأردني، وتبعيته واعتماده على المـساعدات والمعونـات والقـروض الخارجية، وخاصة من دول الخليج العربية، والدول الأوروبية والولايات المتحـدة الأمريكية، بهدف تمويل جزء من ميزانيته العامة، ولـسد العجـز فـي ميـزان مدفوعاته التجارية . لذا فقد لعبت السياسة الخارجية الأردنية دوراً تنموياً وخاصةً على المستوى الاقتصادي . لذا سيتم التركيز في سياسة الأردن الخارجيـة تجـاه دول الخليج على الجوانب والمجالات الاقتصادية والتنموية.

ومن ناحية أخرى، فهناك عوامل مشتركة بين الأردن ودول الخلـيج أرسـت بعض الثوابت النسبية في سياسة الأردن الخارجية تجاه تلك الـدول مثـل وحـدة

الدين؛ حيث إن شعوب دول مجلس التعاون والأردن يعتنقون الإسلام باستثناء ٥% من سكان الأردن يعتنقون المسيحية، والباقي مسلمون (المشاقبة، ٢٠٠١)، والتشابه الجغرافي والإقليمي، حيث إن معظم أراضي دول مجلس التعاون الخليجـي ذات طابع صحراوي، والإقليم الصحراوي الذي يتميز بانخفاض نسبة الأمطار. إمـا الأردن فان الجزء الأكبر منه صحراء باستثناء الجهة الغربية فأنها ضـمن إقلـيم البحر التوسط، لذ فإنه لا يوجد فواصل طبيعية بين الأردن ودول مجلس التعاون. فسهولة الاتصال البري والجوي والبحري واضحة(المشاقبة ،٢٠٠١). أما بالنسبة للغة فإن الجانبين يتكلمون اللغة العربية، ويملكون كذلك تاريخاً مشتركاً، لأن كـلا الطرفين عانى من الحكم التركي(العثماني) والغزو الاستعماري الأوروبـي، أمـا بالنسبة للعامل الديموغرافي، فيتميز كلهما بانخفاض الكثافة السكانية، والحداثة في الاستقلال؛ وباستثناء الأردن والسعودية، فإن دول مجلس التعاون الأخرى حديثـة الاستقلال، نالت استقلالها ضمن الفترة الواقعة بين الستينات والسبعينات من القرن الماضي (المشاقبة، ٢٠٠١).

ومهما يكن الأمر، **فسيتم الحديث في هذا الفصل عن القواسم المشتركة بـين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، وثوابت السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول الخليج بعامةٍ في مبحث، والسياسة الخارجية الأردنية تجاه دولة الإمـارات بخاصةٍ في مبحث أخر.**

١,٤ ثوابت السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلـس التعـاون الخليجـي والقواسم المشتركة بين الطرفين

تشترك الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي في مجال الـسياسة الخارجيـة بمجموعة من المواقف والثوابت والتطابق في وجهات النظر تجاه بعضهم البعض، وإن هذه العوامل المشتركة بين الطرفين لم تأت من فراغ، إنما هي نتاج لعلاقات أخوية طبيعية سابقة، قامت على أساس الاحترام المتبادل والتنسيق والتعاون علـى المستوى السياسي والاقتصادي والأمني. ولكن ثمة ظروف على المستوى الإقليمي والدولي عكرت صفو تلك العلاقات، وخلقت حالة من التباعد والفتور في العلاقات

الدولية مثل أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١. وهو الحدث الأكثر تأثيراً في تأزم العلاقات بين الطرفين، عندما اجتاحت العراق الكويت، وهو ما لم يستطيع الأردن إن يوقفه ؛ فقد بذلت الأردن كل الجهود لحل ذلك الصراع ضـمن إطـار البيـت العربي، أي من داخل أروقة جامعة الدول العربية. ولكن كل الجهود العربية باءت بخيبة الأمل ولم تستطيع إن تضع حلول لذلك الصراع (ابـو طالـب، ١٩٩٥). ومع ذلك فإنه بعد تسلمه سلطاته الدستورية، فقد كان الملك عبدا حريصاً علـى توثيق عرى العلاقات مع دول الخليج؛ حيث قام بزيارات متعـددة لزعمـاء دول مجلس التعاون الخليجي، والالتقاء كذلك بالجيل الخليجي الحاكم الجديد، حيث أبدوا حاله من التقارب القائمة على المحبة والإخوة والتشاور والتنـسيق فيمـا يتعلـق بالقضايا ذات الاهتمام المشترك، والقضايا العربية والإقليمية والدولية(المناصير، ٢٠٠٣). وذلك انطلاقا من معرفة صانع القرار الأردني بالتحديات التي لا يستطيع حلها بمفرده أو إمكانيته الذاتية، فهو بحاجة إلى مساعدة الأشقاء والأصـدقاء، وان هذه التحديات والمشاكل الإقليمية لا تهدد فقط أمنة الوطني وحده، ولكنهـا تهـدد الأمن القومي العربي بصفة عامة، وأمن دول مجلس التعاون الخليجي بخاصة.

وضمن هذا السياق، فقد حرص الجانبان الأردني والخليجي علـى اسـتمرار هذه العلاقة، وخاصة في مجال السياسة الخارجية، وان هذا التقـارب والتطـور السريع في هذه العلاقات يخدم الطرفين، خاصة وإن الأردن تعد من الدول الأكثر انفتاحا في المنطقة، ويملك تجربة ديمقراطية جيدة على مستوى الدول العربية في إطار المشاركة السياسية سواء على المستوى الشعبي أو مستوى المشاركة الحزبية في عملية صنع القرار. كل هذه العوامل ساعدت على هذا التقارب بين الجـانبين، وخلق حالة من الروابط المشترك بين الأردن ومجلس التعاون الخليجي، منطلقـاً الأردن في سياسته الخارجية من مبادئ الثورة العربيـة الكبـرى، التـي أُطلـق شرارتها الأولى الشريف الحسين بن علي من أجل حرية العرب واستقلالهم والذود عن كرامتهم (المشاقبة ،٢٠٠١).

من هنا فقد كان لوعي القيادة الهاشمية، وإدراكها التـام لـدورها التـاريخي ومسؤولياتها اتجاه أُمتها أكبر الأثر في إعطاء الأردن صورة ودور أكبر من حجم

موارده البشرية والمادية، تلك الموارد التي لم تكن عائقاً حيال قيام الأردن بواجباته الوطنية والقومية، وتصدره للعمل القومي العربي، مهما غلت التضحيات وكبرت التحديات. ونتيجة لهذه السياسة فقد أصبح الأردن يعرف بالعقلانية والاعتدال والوسطية والتعامل مع الواقع دون التنازل عن المبادئ . فكانت القواسم المشتركة بين الطرفين كبيرة وتتسم بنوع من الثبات النسبي.

لذا فان توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم تأتِ من فراغ، وإنما هنالك مقومات وعوامل يشترك بها الجانبان . وهذه العوامل والمقومات والروابط المشتركة، خلقت حالة من التعاون بين الطرفين، وعملت على تطور العلاقات السياسية والاقتصادية وعلى كافة الجوانب والأصعدة (الوخيان، ١٩٩٣).

واستنادا إلى هذه الأسس والمنطلقات، فقد اتسمت سياستا الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي الخارجية بالسمات والثوابت التالية :

١-التزام الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي بمبادئ الشرعية الدولية واحترام ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة باحترام سيادة كل دولة، وصون استقلالها وسلامتها الإقليمية، وكذلك احترام سيادة واستقلال الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والسعي نحو ترسيخ مبادئ حسن الجوار والتضامن والأخوة، والوقوف مع الشرعية الدولية ونبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية، وإقامة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والتجارية معها على أساس المصلحة المتبادلة والمنفعة المشتركة ومواثيق الأمم المتحدة (الشمري، ٢٠٠٠).

٢-إن الجانبين الأردني ودول مجلس التعاون الخليجي ارتكزا في العلاقات الدولية على قواعد دساتيرها وأعرافها التي نصت على أنها دول عربية، وشعوبها جزء من الأمة العربية، وبالتالي فإن العلاقات بينهما هي علاقات أخوية قائمة على الثقة والاحترام المتبادل، والسعي لتعزيز الوحدة العربية والالتزام بميثاق الجامع العربية(المشاقبة، ٢٠٠١).

٣-التزام الأردن المبدئي والثابت بالقضية الفلسطينية بحكم معايشتها اليومية وتحسسه المباشر لمعاناة الشعب الفلسطيني التي رسخت نتيجة لتداخل الجغرافيا مع العامل الديموغرافي، واتفاق كلا الطرفين الأردني والخليجي على تقديم المساندة والدعم للأشقاء الفلسطينيين وسلطتهم الوطنية في كافة المحافل العربية والإقليمية والدولية حتى يتمكنوا من استرداد حقوقهم وتقرير مصيرهم، وتأسيس دولتهم المستقلة على ترابها الوطني وعاصمتها القدس الشريف (بشير، ٢٠٠٣).

٤- التزام الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي بعملية السلام خيارا استراتيجيا، وتقديم الدعم اللازم للأشقاء العرب على كافة المسارات، لاستعادة حقوقهم وصولاً لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم، وفقاً لمقررات الشرعية الدولية، حيث أيدت دول المجلس المبادرات الرامية إلى إيجاد حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي. بل أن إحدى دول مجلس التعاون وهي المملكة العربية السعودية، تقدمت بمبادرتين لإيجاد حل لهذا النزاع في العام ١٩٨١ ولاحقاً في العام ٢٠٠٢. كما شاركت دول المجلس، ممثلة بمعالي الأمين العام، في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م. وتتمسك دول مجلس التعاون الخليجي بمبادرة السلام العربية، التي أقرها مؤتمر القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢، أساسا لأي تحرك يهدف إلى تحقيق السلام العادل والشامل في إطار الشرعية الدولية، انطلاقاً من القناعة بأن السلام خيار استراتيجي للأمة العربية .

٥- حرص وتأكيد الجانبين على وحدة العراق الشديد وسيادته على كامل أراضية، وإعطاء الخيار للشعب العراقي في اختيار قيادته ومستقبل دولته.

٦- وفاء الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي بالتزاماته من خلال عضويته في المنظمات الدولية والإقليمية بما في ذلك الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها المتخصصة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي واحترام المعاهدات والاتفاقيات والوفاء بها، وإقامة العلاقات مع الدول على أساس المصالح المتبادلة والمنفعة المشتركة (المشاقبة ،٢٠٠١).

٢,٤ مجالات التعاون بين الأردن والإمارات أنموذجًا للسياسة الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

١-التعاون التعليمي والتربوي

لقد لعبت السياسة الخارجية الأردنية دورا مهما في ميدان التعاون التربـوي والثقافي مع دولة الإمارات العربية، ليعد هذا التعاون أنموذجاً لسائر دول الخلـيج العربي الأخرى، بحيث شكل التعاون التربوي بين الأردن والإمارات حالـة مـن التقارب بين البلدين في شتى المجالات لا سيما في المجالات التربوية والتعليميـة وتبادل الخبرات والوفود لتوطيد أواصر التعاون التربوي. وذلـك بعـد أن أبـدى المختصون في دولة الإمارات ثقتهم بمسيرة التطوير التربوي في الأردن، والنقلـة النوعية التي حققها في مجال التربية والتعليم، بقيادة الملك عبـد ا الثـاني بـن الحسين، وتعزيز العلاقات التربوية بين البلدين الشقيقين (سـعد، ٢٠٠٢). وقـد كشفت الكثير من اللقاءات الأردنية الإماراتية عن احتياجات دولة الإمارات الكبيرة للكفاءات التدريسية لا سيما من التخصصات التي لا تتوفر لديهم، وإن الأردن من الدول التي هي محط استقطابٍ لهم في مجال الهيئات التدريسية والجامعات، سواء من خلال الإعارات أو التعاقد. إضافة إلى إطلاع الجانب الإماراتي على تطـور التجربة التربوية الأردنية والنقلة النوعية، ومنها التوسع الكبير في تطوير البنيـة التحتية للمدارس لتوظيف تكنولوجيا المعلومات، ورفد المدارس بأجهزة حاسـوب وصلت خلال ٤ – ٥ سنوات إلى ٨٠ ألف جهاز. والانطباع الآخر هو إن الأردن يمثل أنموذجاً طيباً للتعلم في الدول العربية حيث احتل الأردن مراتب متقدمة فـي مجال التعليم وإشراك الطلبة في مسابقات دولية، في مبحثي الرياضيات والعلـوم، ومنافسة طلبة من جميع دول العالم (زيدان، ٢٠٠٧) . وذلك كله ناتج عن طبيعة التعليم في الإمارات الذي مر في مراحل عديدة وتوسع إلى حد كبير في استيعاب جميع الطلبة، وكانت سياسة الدولة توفير فرص التعلـيم لكـل مـواطن، بحيـث أصبحت القضية فيما يتعلق بالتعليم هي جودة التعليم. ونتيجـة لتوجهـات دولـة الإمارات لتطوير التعليم ونوعيته إلى الأفضل من خلال برامج تطويرية للقيادات التربوية، ولمديري المدارس، وكذلك الحصول على شهادة الإدارة المدرسية. فقـد

عكس ذلك على التقارب من الأردن بشكلٍ أفضل، وبخاصة بعد التوجه الإماراتي نحو اللامركزية بحيث تكون المدرسة وحدة إدارية مستقلة، مسؤولة عن ذاتها في تسيير أمورها، مع الحفاظ على الضوابط التي تضعها وزارة التربية والتعليم، و تطبيق نظام مكثف لتطوير القيادات والإدارات في المدارس (زيدان، ٢٠٠٧). مما جعل هناك تقاربا كبيرا بين الأردن والإمارات في هذه الميادين وميادين أخرى، وبأن تكون بالفعل أنموذجا للعلاقات مع باقي دول الخليج الأخرى.

٢-التعاون الاقتصادي

لقد كانت سياسة الأردن الخارجية على الصعيد الاقتصادي حريصة منذ فترة طويلة على تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع ودولة الإمارات العربية، وفي عدة ميادين، ومن أهمها:

أ- التعاون الجمركي.

لقد وقع البلدان اتفاقية تعاون جمركي في ٢٠٠٠/١٠/١١ م حيث تضمنت الاتفاقية تبادل دائرة موانئ وجمرك دبي والجمارك الأردنية، وبناء على أي طلب منهما الحصول على معلومات تتعلق في مجال التهريب، والوسائل المستخدمة لاكتشاف جرائم التهريب وكيفية مكافحتها، وتحديد القيمة الجمركية والمعاينة الجمركية، والتصنيف والنظام المنسق والتحاليل المخبرية، والأوضاع المتعلقة بالرسوم والإعفاءات والترانزيت العربي والدولي، والقضايا والتشريعات الجمركية وتبسيط الإجراءات الجمركية، وتحديث الإدارة وأنظمة الحاسب الآلي، إلى جانب قوائم البضائع التي يحتمل أن تشكل موضوع مخالفة أو تهريب(سعد، ٢٠٠٢) . كذلك نصت الاتفاقية على تبادل الخبرات بين الجانبين في مجالات الإدارة الفنية المتعلقة بالعمل الجمركي، والقيام بتبادل الزيارات السنوية على الأقل، وعقد دورات تدريبية لموظفي الجانبين، والعمل على تأهيل العناصر البشرية في المجالات الجمركية، وكيفية استعمال الحاسوب والأرشفة ونظم المعلومات، والتعرف على الوسائل المتبعة لمنع تهريب المخدرات والسلع الثمينة، ودعم الطرفان التنظيم المشترك للندوات والمؤتمرات والاجتماعات ذات الصلة بالاتفاقية.

ب- التعاون التجاري.

إما بالنسبة للتبادل التجاري بين البلدين فقد شهد تناميا مضطردا، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري من ٥٦ مليون دينار عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٢٠٠ مليون دينار عام ٢٠٠٥ ويتوقع أن يصل عام ٢٠٠٦ إلى ٣٠٠ مليون دينار إضافة إلى إن هذا التنامي رافقه بشكل ملحوظ إقامة مشاريع رأسمالية ضخمة مشتركة في الأردن سواء على مستوى الحكومات أو الأفراد(المومني، ٢٠٠٦). بينما بلغت مستوردات المملكة الأردنية من دولة الإمارات في عام ٢٠٠٥ حوالي ١٥٠ مليون دينار، تشمل السلع المعاد تصديرها من دولة الإمارات إلى الأردن، ومن أبرز الصادرات الأردنية ؛ الخضار بالدرجة الأولى والحلي والمجوهرات بالدرجة الثانية، يليها مستحضرات الأدوية، ومنتجات البحر الميت، وزيت الزيتون (عبدا ، ٢٠٠٦).

ج- اتفاقية منطقة تجارة حرة.

لقد كان لاتفاقية التجارة الحرة واتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني، والمتضمنة إعفاء السلع والخدمات ذات المنشأ المحلي من أي رسوم أو ضرائب، والتي وقعها البلدان عام ٢٠٠١ الأثر البالغ في تنمية العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الطرفين.

وجدت هذه الاتفاقية انطلاقا من روابط الأخوة العربية التي تربط بين شعبيهما والعلاقات العريقة القائمة بين بلديهما، ورغبة كل منهما في تطوير ودعم العلاقات التجارية بين البلدين، وتسهيل وتعزيز التبادل التجاري بينهما بما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين، وعملاً بنص الفقرة (٩) من المادة الأولى من البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واقتناعا منهما بأن اتفاق إقامة منطقة تجارة حرة بينهما سيوفر مناخاً أفضل لتعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين. تستهدف هذه الاتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين المتعاقدين وذلك وفقاً للأسس المتفق عليها وأهمها : تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع والمنتجات الوطنية المتبادلة بين الطرفين المتعاقدين وصولاً إلى الإعفاء الكامل في ٢٠٠٣/١/١م.

بعد هذا التخفيض سيكون الإلغاء الكامل والفوري للرسوم الجمركية، والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع غير المصنعة، الزراعية والحيوانية والأسماك والثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين الطرفين المتعاقدين . والإلغاء الفوري لكافة القيود غير الجمركية بين الطرفين المتعاقدين إن وجدت وعدم فرض أي قيود جديدة فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ . وقد كان لاتفاقية التجارة الحرة واتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني والمتضمنة إعفاء السلع والخدمات ذات المنشأ المحلي من أي رسوم أو ضرائب والتي وقعها البلدان عام ٢٠٠١ الأثر البالغ في تنمية هذه العلاقات، وزيادة التبادل التجاري بين البلدين حيث شهد تناميا مضطردا منذ ذلك الوقت، إذ ارتفع حجم التبادل التجاري من ٥٦ مليون دينار عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٢٠٠ مليون دينار عام ٢٠٠٥، ويتوقع أن يصل في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٠٠ مليون دينار، إضافة إلى أن هذا التنامي رافقه بشكل ملحوظ إقامة مشاريع رأسمالية ضخمة مشتركة في الأردن سواء على مستوى الحكومات أو الأفراد، وكذلك أهمية اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، والتي تسمح للمنتجات ذات المنشأ الوطني في البلدين بالانسياب دون رسوم جمركية.

د- مجال الاستثمار

تعد الاستثمارات الإماراتية في المملكة الأردنية الهاشمية استثمارات واعدة، تبشر وفق الأرقام والمعطيات الرسمية الأردنية بالكثير من التطور والنمو. وتتنوع هذه الاستثمارات في السوق الأردني في العديد من المجالات سواء العقارية أو الصناعية أو المالية.وقد بلغ حجم المشاريع الاستثمارية الإماراتية والمشاريع التي يساهم بها مستثمرون إماراتيون واستفادت من حوافز قانون تشجيع الاستثمار نحو ما يقارب ١٤٤ مليون دينار أردني، حيث إن معظم المشاريع الإماراتية مستفيدة من حوافز قانون المشاريع الصناعية والفنادق والزراعة. ففي سوق العقار الأردني ارتفعت قيمة الاستثمارات للمستثمرين الإماراتيين إلى ٦ ملايين دينار أردني، حتى منتصف عام ٢٠٠٦ وسط تنامي الاستثمارات العقارية بشكل عام والإماراتية بشكل خاص في المملكة الأردنية التي تشهد نشاطا عقاريا متزايدا، في كل

الجوانب وخاصة الاحتياجات السكنية والتي تقدر بنحو ٣٥ ألف مـسكن سـنوي (سعيد، ٢٠٠٧).

ويلاحظ أن الاستثمارات الإماراتية في القطاع العقاري الأردني تـشهد نمـواً متصاعداً في السنوات الثلاث الماضية، ففي حين بلغت قيمة مشتريات الإماراتيين العقارية في الأردن العام ٢٠٠٤ حوالي ٤,٥ ملايين دولار توزعـت علـى ٢٩ مستثمراً، ولمساحات إجمالية بلغت حوالي ١٧٦ ألف متر مربع مـن الأراضـي والمباني السكنية، حيث بلغت قيمة مشتريات الإماراتيين العقارية في عـام ٢٠٠٥ حوالي ٣,٧ ملايين دولار توزعت على ٤٦ مستثمر تجاوزت المساحات المشتراة حوالي ٤٤٠ ألف متر مربع من العقارات(سعيد، ٢٠٠٧). إلا أن القفزة الحقيقيـة التي جرت في قيمة مشتريات الإماراتيين العقارية حدثت خـلال الـسبعة أشـهر الأولى من العام ٢٠٠٦ وبلغت ٦,٣ ملايين دولار ولمساحات إجمالية بلغت ٢٣٨ ألف متر مربع من قبل ٢٠ مستثمر . وقد استفادت المشاريع الإماراتية من قانون تشجيع الاستثمار نموا منذ العام ١٩٩٦ إذ بلغت قيمتها نحو ١٤٤ مليـون دينـار أردني تركزت في مجال الصناعة والخدمات، وقد بلغ حجم الاستثمارات الإماراتية الكلية في الأردن نحو ٦٠٠ مليون دينار أردني في حين أن المشاريع الإماراتيـة التي تستفيد من قانون تشجيع الاستثمار تبلغ تقريبا ٣٥ مليون دينار أردني موزعة على قطاع الصناعة والفنادق والزراعة.

كذلك كان للشركات الأردنية مساهمة فعالة في مجـالات الاسـتثمار، حيـث شاركت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية فـي معـرض انـدكس ٢٠٠٦المتخصص في قطاع الأثاث، والذي عقد في أمارة دبي بدولـة الإمـارات العربية المتحدة. وتأتي هذه المشاركة وفقاً للبيان بدعم وتمويل من مشروع تطوير الأعمال والصادرات الأردنية، لضمان مشاركة مميزة في هذا المعـرض المهـم، والذي يعتبر من أهم المعارض المتخصصة بالأثاث، وتناول البرنامج موضوعات متعددة حول العولمة والتنافسية، والاتفاقيات الإقليمية، وقواعد وشهادات المنـشأ، وآليات الدفع الخارجية وقنوات التسويق، والاتصال ووظيفـة التـسويق وأبعـاده (المومني، ٢٠٠٦).

ومن أجل تقديم خدمات أفضل للاستثمار قامت بعض من الشركات الرأسمالية بالتعاون مثل شركة (كبيتال) الإماراتية وشركة (أمان) وشركة (أصول) الأردنيتان حيث يشار إلى أن رأسمال شركة المال كبيتال التي تتخذ من دبي مقرا لهـا بلـغ ٣٣٣ مليون درهم إماراتي، في حين يبلغ رأسمال شركة (أمان) للأوراق الماليـة ٣٠ مليون دينار أردني، وتحظى بمكانة متقدمة في سوق عمان المالي. أما شركة (أصول) للخدمات المالية فيبلغ رأسمالها ١٠ ملايين دينار أردني ومقرها عمـان، وتشترك الشركات الثلاثة بتقديم جملة من الخدمات المالية والاسـتثمارية تـشمل الوساطة المالية وإدارة محافظ الاستثمار والاستشارات المالية(عبدا ، ٢٠٠٦).

هـ - المساعدات والمنح الإماراتية للأردن

لقد قدمت دولة الإمارات العربية مبلغ ٣٠ مليون دولار عام ١٩٩٩ لتطـوير مشاريع توزيع المياه في منطقة الأغوار، ومشروع حوض اليرمـوك، بكلفـة 5 مليون دولار، وتمويل مشروع سد الوحدة بكلفة ١٠ مليـون دولار. وفـي عـام ٢٠٠٠ قدمت الإمارات قرضين بقيمة ٢٠ مليون دولار لتمويل مشاريع الميـاه في جنوب الأردن (سعد، ٢٠٠٢). كذلك قدم الشيخ زايد منحة بقيمة ٢٠٠ مليون دولار من أجل دعم الاقتصاد الأردني في عام ٢٠٠٠. كذلك تبرعـت الهيئـات الخيرية في الإمارات وخاصة هيئة آل مكتوم بمبلغ خمسة ملايـين درهـم لبنـاء مساجد في مناطق شمال الأردن ومساعدات للأسر المستورة. كذلك جـاء التـزام دولة الإمارات مع الكويت والسعودية في تأمين احتياجات الأردن النفطية كـدليل على عمق ومتانة العلاقات، والتخفيف من الخسائر التي لحقت بخزينة الدولة نتيجة وقف مثل هذه الإمدادات من العراق، حيث كان الأردن يحـصل علـى معاملـة تفضيلية من حيث الحصول على حصة مجانية، بالإضافة إلى سعر تفضيلي ودفع الفاتورة على شكل سلع، الأمر الذي يضمن ديمومة حركة قطاعات اقتصادية عدة في الأردن. فالأردن يقدر عالياً ما قدمته الإمـارات والـسعودية والكويـت مـن مساعدات للأردن، وهو موقف يجسد متانة العلاقات الأردنية مع الدول الـشقيقة. ولعل موقف تلك الدول من الأردن دليل أيضاً على أهمية الدور الذي يلعبه الأردن كعامل استقرار للمنطقة ككل(الحديدي، ٢٠٠٣)

٣-التعاون العسكري

لم يكن التعاون العسكري الأردني والإماراتي وليد اللحظة، وإنما هو سـابق، ومنذ تأسيس دولة الإمارات، حيـث قـدمت الأردن الخبـرة العـسكرية لجـيش الإمارات، من خلال الخبرة التي يتمتع بها الجيش الأردني، وتقديم كـل وسـائل التعاون العسكري من خلال التدريب وعمل دورات عسكرية للجيش الإمـاراتي، وتأسيس الكوادر العسكرية الإماراتية، كذلك قامت الأردن بإرسال وحـدات مـن الأمن العام الأردني لتقوم بتأسيس وحدات الأمن العام الإماراتي، وإرسـال عـدد كبير من أفراد الشرطة الإماراتية إلى الأردن، من أجل الدراسة والتدريب في كلية الشرطة الأردنية(المشاقة، ٢٠٠١).

وكذلك التعاون العسكري من خلال المعرض العسكري (سـو فكـس) لعـام ٢٠٠٦ الذي تخصص في معالجة قضايا الإرهـاب والقـضايا الأمنيـة وتـوفير متطلبات العمليات الخاصة. فهذا المعرض هو حالة من التعاون العسكري الأمني القائم بين الأردن ودولة الإمارات، ودعوة الأردن للأطراف الدولية لإيجـاد حـل لمشكلة امتلاك السلاح النووي من قبل بعض الدول في المنطقة عبـر إخـضاعها للمعاهدات ذات العلاقة. وقد جاءت فكرة إقامة المعرض نتيجة لتزايـد الأحـداث الإرهابية في المنطقة العربية ودول العالم في السنوات الأخيرة، والخطر المتنامي الذي قد يهدد أي دولة تأتي أهمية معرض (سو فكس) كونه المعرض العـسكري الدولي الأول والوحيد في الشرق الأوسط المتخصص بكافة شـؤون ومـستلزمات قوات العمليات الخاصة وقوات حفظ السلام والمعـدات والتجهيـزات العـسكرية المختلفة. حيث يطرح المعرض موضوعات تركز على بحث القـضايا الأمنيـة والإنسانية المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

الفصل الخامس

مجالات السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

يضم هذا الفصل ثلاثة مباحث تتناول مجالات السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تعد الجزء الأهم في سياسة الأردن الخارجية تجاه تلك الدول، وبالتركيز على فترة حكم الملك عبـدا الثـاني ١٩٩٩-٢٠٠٦، وذلك بالحديث المختصر عن بعض النماذج لبعض الـدول فـي هـذه الميـادين المختلفة، وكما يلي:

المبحث الأول: مجالات التعاون **السياسية** بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثاني: مجالات التعاون **الاقتـصادية** بـين الأردن ودول مجلـس التعاون الخليجي.

المبحث الثالث: مجالات التعاون في **المجال الأمني** بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي.

١,٥ مجالات التعاون السياسية بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي

أ-**ضرورة التعاون السياسي**

إن التعاون السياسي بين الدول أصبح حاجة ملحة في ظروف النظام الـدولي الراهن المتجه نحو الاندماجات أو التكتلات السياسية الإقليمية، فـي عـالم أكثـر انفتاحا وأكثر ديمقراطية. وباعتبار الأردن جزءا من هذه المنظومة الدولية، فكان من أوائل الدول التي تأثرت وتجاوبت مع أمواج التغيير الديمقراطي الذي اجتـاح العالم كله، حيث بدأت رياح التغيير في بلدان أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحـاد السوفيتي في ديسمبر ١٩٩١م، والتحول نحو نظام عالمي جديد نادى به كل مـن الرئيس الأمريكي جورج بوش والرئيس السوفيتي جورباتشوف، والذي يقوم على سياسة التعاون والسلام في العالم (الشرعة، ٢٠٠١). إذ تحركت القوى الـسياسية

في دول أوروبا الشرقية بالمطالبة في التغيير السياسي، وحرية التعبير، ورفـض نظام حكم الحزب الواحد (القطاطشة، ٢٠٠٠). وكان ذلك هدفًا من أهداف السياسة الخارجية الأردنية، كما ذكر سابقا، انعكس في سياسته الخارجية وعلاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجي.

ب-**العلاقات السياسية بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي**

إن العلاقات السياسية بين الأردن ودول مجلـس التعـاون الخليجـي عامـة والإمارات بشكل خاص هي علاقات تاريخية قديمة، وليـست علاقـات وليـدة اللحظة، حيث تأسست هذه العلاقات على الاحترام المتبادل، والمصالح المـشتركة والتعاون الوثيق، والوضوح الدائم والتنسيق المستمر. فهذه العلاقات لم تأت مـن فراغ وإنما هو نتيجة لقبـول دول الخلـيج العربيـة لواقـع الأردن التـاريخي والاجتماعي والسياسي والثقافي، الذي يجل قبول سياسات وتطلعات دول مجلـس التعاون الخليجي، و التي تسعى إلى النمو والتطور والانـدماج فـي المجتمعـات المنفتحة، وتسعى إلى الاستفادة من التجربة الأردنية وفي كافة المجالات (المشاقبة ،٢٠٠١). لذلك فقد ساهمت عدة عوامل كمحددات لسياسة الأردن الخارجية، تجاه دول الخليج على وجه العموم، على الرغم من عدم مجاورته إلا للعربية السعودية، إضافة إلى العوامل الاقتصادية والتاريخية والثقافية.

فموقع الأردن الجيوسياسي قد ساهم في تعزيز الأمن والاستقرار لدول مجلس التعاون الخليجي، باعتبار الأردن خط الدفاع الأول أي كدولة عازلـة بـين دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل. وبالتالي وجود الأردن الجغرافي مع إسـرائيل يعتبر سدا منيعا ضد الأطماع والتوسع الإسرائيلي، لأن إسرائيل تعتبر أخطر دولة استيطانية على مستوى العالم، والأردن هي الدولة العربية الوحيـدة التـي تملـك أطول شريط حدودي لإسرائيل. من هنا فإن الأردن يعتبر العمـق الاسـتراتيجي لدول الخليج من التهديد القادم من الغرب (إسرائيل)، وإن دول الخليج هي العمـق الاستراتيجي للأردن من التهديد القادم من الشرق، إيران (Faddah، Mohammad 1974).

وبناء على تلك المعطيات، فإن الأردن نهج طريقـا واضـحا فـي سياسـته الخارجية تجاه مجلس التعاون الخليجي استندت إلى إقامة علاقات متوازنة مع دول المجلس. وبالتالي، فقد لعب الأردن دورا هاما في تحقيق الأمن والاستقرار لكثيـر من دول الخليج من خلال قيام الأردن برفد دول الخليج بالكوادر البشرية المدربة، وإرسال البعثات العسكرية التي ساهمت في تطور القوات العـسكرية والأمنيـة، لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي وبخاصة دولة الإمارات العربية، بالإضـافة إلى الـدور الأردني الشامـل في تحقيق التنمية وللقطاعات كافـــة (المـشاقبة، ٢٠٠١).

ج- الملك عبد ا الثاني كصانع قرار رئيس تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

في ٧ شباط ١٩٩٩م تولي الملك عبدا الثاني سلطاته الدستورية، حيث سعى إلى تعزيز وتوثيق عرى العلاقات مع كافـة دول مجلـس التعـاون الخليجـي، واستطاع وخلال فترة بسيطة إعادة وبناء الثقة في العلاقة كما كانت علية قبل عام ١٩٩٠م، وقيامه بالعديد من الزيارات الرسمية والشخصية (المناصـير، ٢٠٠٣)؛ فقد قام الملك عبدا الثاني بجولة من الزيارات لدول مجلس التعاون الخليجي، منذ تولية سدة الحكم، والهدف هو إزالة حالة الانقطاع المأساوي لفترة تسعينيات القرن الماضي، التي خلقت فجوة نتيجة انقطاع العلاقات بسبب الاجتياح العراقي لدولـة الكويت عام ١٩٩٠م (الشمري، ٢٠٠٠). وبالتالي فقد زار الملك عبد ا الثـاني كل دول الخليج تقريبا أكثر من مرة، بهدف التنـسيق والتـشاور؛ حيـث تـشير الإحصائية أنه منذ تولي الملك سلطاته الدستورية عام ١٩٩٩م ولغاية فقط ٢٠٠١م بلغ عدد الزيارات أكثر من واحد عشرين زيارة، أغلبها للملكة العربية الـسعودية ودولة الإمارات العربية، وهذه الزيارات الملكية كانت مدعمـة تمامـا بـالوفود البرلمانية والقضائية والفنية، من وزارات ومؤسسات ودوائـر وكـذلك الوفـود الرسمية على مستوى رئيس الوزراء ونوابه (المشاقبة، ٢٠٠١). إن الهدف مـن هذه الزيارات هي من أجل إعادة حالة الود والاحترام المتبادل، وهي رغبة حقيقية من الأردن لتمتين العلاقات بين الجانبين، حتى إن كثرة هذه الزيارات والمشاركات الفعلية بين حكومة الأردن وحكومات مجلس التعاون الخليجي، خلقت حالـة مـن

الإشاعات تفيد بأن هنالك نية خليجية لدعوة الأردن للانضمام إلـى دول مجلـس التعاون الخليجي(المشاقبة، ٢٠٠١).

إن الأردن بقيادته الحكمية وبرؤية مليكه الثاقبة، كصانع قرار أساسي، ورغـم إمكانيات الأردن البسيطة، استطاع أن ينجح في مساعدة الأشقاء في مواجهة كـل التحديات والقضايا التي تتعرض لها الأمة العربية عامة، ودول مجلـس التعـاون الخليجي خاصة. وبهذا شكل الأردن حلقة وصل بين الأشقاء العرب، من خـلال دوره كوسيط في إدارة العلاقات، وتسوية المنازعات، والعمل على خلـق توافـق عربي من أجل تحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة، الـذي يعيـد الحقـوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وتطوير العلاقات العربية –العربيـة علـى مستوى العلاقات الدولية والسياسية والدبلوماسـية والاقتـصادية، لمواجهـة كـل التحديات الخارجية التي تهدد واقع الأمة والمنطقة (الشمري، ٢٠٠٠).

إن الملك في تحركه النشط الدؤوب والموصول ينطلق من قناعـات أردنيـة راسخة في خدمة القضايا العربية، وبما يضمن المحافظة عليهـا وعـدم الـسماح بتغييب لغة العقل والمنطق في منطقة يحاول المتطرفـون والمزايـدون ارتهانهـا لمصالحهم المعروفة؛ وبالنسبة لدول الخليج فإن كل هذه التحركات والزيارات هي من أجل تمتين العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع دول مجلس التعاون الخليجي، واستمرار التشاور والتنسيق حول معظم القضايا الملحة. وكـذلك، فـإن هذه الزيارات ساهمت في كبر حجم التبـادل التجـاري والتعـاون الاقتـصادي والإنمائي بين الأردن والدول الخليجية بشكل عام.

٢,٥ مجالات التعاون الاقتصادية بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي.

يمكن القول بأن الأردن يرتبط بعلاقات ثنائية مميزة مع دول مجلس التعـاون الخليجي، فهناك من العوامل التي تدفع نحو وجود هذه العلاقات على أساس مـن الموضوعية والاشتراك في العديد من المحاور الأساسية، ولعل ذلك يشكل قاعـدة موضوعية للبناء عليها في مجال تطوير هذه العلاقات والانتقال بها من الثنائية إلى الإطار المؤسسي لدول مجلس التعاون الخليجي (تليلان، ٢٠٠٧). فدول مجلـس

التعاون الخليجي تدرك حقيقة الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها الأردن وهي بـلا شك أحد أهم محددات سياسة الأردن العامة. وإذا كان هذا الإدراك في السابق قـد ترجم على شكل مساعدات ودعم للأردن، فإن معطيات هذه المرحلة باتت تقتضي إعادة النظر من جديد في سبل تداخل اقتصاد الأردن باقتـصاديات دول مجلـس التعاون الخليجي، والانتقال من حالة المساعدات إلى حالة من التبادل الاقتـصادي الفاعل. فبالإضافة إلى ما يربط الأردن من علاقات ثنائية بين دول المجلس، فـإن إيجاد ميزة اقتصادية تدعم الاقتصاد الأردني ضمن إطار مجلس التعاون الخليجي ستشكل دعامة حقيقية للاقتصاد الأردني ولمجمل العلاقات الأردنية الخليجية.

وقبل الحديث عن التعاون الاقتـصادي بـين الأردن ودول مجلـس التعـاون الخليجي، لا بد من الإطلاع على واقع الاقتصاد الأردني، حيث إن الأردن يعـاني من مشاكل اقتصادية حادة وهي نتيجة لقلة الموارد الطبيعية، مقابل عـدد سـكان يتراوح نحو ٥،٥ مليون نسمة، في حين إن الناتج المحلي بلغ ٧، ٧ مليار دولار عام ١٩٩٩ م ومتوسط دخل الفرد ٤٥٠٠ دولار سنوياً. وفي المقابل، فإن النفقات الدفاعية الأمنية بلغت ٥٦٩ مليون، وان ٤٣% مـن ميزانيـة الأردن تخـصص لمرتبات القطاع العام، و١٥% على قطاع الخدمات بما يقدر ٤٧٥ مليـون دولار، حيث يوجد انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي، مقابل وصول نـسبة النمـو السكاني إلى ما يقارب ٢، ٥%، مما يعني انخفاض في معدل دخل الفرد . إمـا الدين الخارجي فقد ارتفع إلى نحو ٧ مليار وبنسبة ١١٤% من إجمـالي النـاتج المحلي مع ارتفاع نسبة البطالة إلى أكثر من ١٨% (المـشاقبة، ٢٠٠١). ومـن أجل مواصلة علاج المشكلة الاقتصادية فـإن الأردن يعتمـد علـى المـساعدات الخارجية التي بلغت عام ١٩٩٩م ٧٠٦مليون دولار موزعة على شكل قـروض بنسبة ٥٧% ومنح بنسبة ٤٣%، علماً بأن السبب الحقيقي لهذه الديون هو عـدم الوفاء بالمساعدات التي وعد بها الأردن آنذاك (المشاقبة، ٢٠٠١). ولكن الوضع اختلف بعد تولي الملك عبدا الحكم وفي المجالات المختلفة، كما سنرى لاحقا

وقد بلغ صافي الدين العام في نهاية العام ٢٠٠٤ ما قيمتـه (٧١٤١) مليـون دينار، أو ما نسبته (٩٣,١%) من الناتج المحلي الإجمالي المقـدر للعـام ٢٠٠٤،

مقابل (٧٠٩٥) مليون دينار أو ما نسبته (١٠٠,٦%) من الناتج المحلي الإجمـالي للعام ٢٠٠٣ .

إن حجم المديونية يقترب مما كانت عليه نهاية عقـد الثمانينـات مـع فـارق انخفاضها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.المعضلة في الدين العام الذي يتجاوز السبعة مليارات دينار هو استحقاقات خدمة الفائدة عقب انتهاء فترة الجدولـة مـع نادي باريس بداية ٢٠٠٧ والتي من المتوقع إن تقترب من المليار دولار سنويا.

أولا: الاستثمار

لقد سعى الأردن دائما لتحسين أوضاعه الاقتـصادية، ومواكبـة التطـورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، والسير قدما نحو الاستفادة مما تـوفره الاتفاقيـات الاقتصادية الموقعة مع مختلف الدول، كسبيل لتعزيز البنية الاقتصادية في الأردن والبقاء في المكانة التي يتمتع بها بين دول الجوار، كمركز للاستثمار، وحرصـه على تقديم التسهيلات التي تشجع المؤسسات والأفراد من خارج الأردن، للاتجـاه نحو نقل رؤوس الأموال والاستثمار في الأردن . فجهد الملك في هذا المجال يأتي معززا لهذا الاتجاه سواء بالزيارات التي يقوم بها الملك إلى الخارج بقصد جـذب الاستثمارات، والتعريف بمناخ الأردن الاستثماري وتسويقه، أو من خلال توجيـه الملك الدعوات الرسمية لقادة الدول ذات التجربة الاقتـصادية المميـزة، ودعـوة القيادات الاقتصادية في الشركات والمؤسسات الكبرى بغـرض الإطـلاع علـى التجربة الأردنية في المجال الاقتصادي. وما حققه الأردن من إنجازات اقتصادية واستثمارية عززت من سمعته في المنطقة والعالم بأسره.

لقد قام الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي بالتوقيع على مـشروع اتفاقيـة اقتصادية شاملة بينهما، وهي عبارة عن اتفاقيات تجارة حرة أو اتفاقيات ثنائيـة، تناولت تحرير تجارة السلع من خلال إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية، إلى جانب ارتباط الأردن مع هذه الدول، باتفاقيات لحماية وتشجيع الاستثمار، وتجنب الازدواج الضريبي، كون هنالك العديد من العوامل المشجعة، لعقد مثل الاتفاقية، يتمثل في وجود العديد من القواسم المشتركة، كتـشابه فـي توجهـات سياسـات التحرير التجاري، وعضوية منظمة التجارة العالمية، وعضوية اتفاقيـة التجـارة

الحرة العربية الكبرى، إلى جانب الارتباطات التجارية الكبـرى مـع الولايـات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية (الهندي، ٢٠٠٦). فأي اتفاقية يجب أن تعمل على تفعيل التعاون بين الجانبين في مجالات الملكية الفكرية والمنافسة والـسياحة والخدمات المالية وإدارات الجمارك والتجارة الالكترونية. وكـذلك إن مـشروع الاتفاقية يتضمن الكثير من المكتسبات للمملكة الأرنية من خلال توسـيع الرقعـة الجغرافية للصادرات الوطنية، وتسهيل انتقال الأشخاص من وإلـى دول مجلـس التعاون الخليجي(الهندي، ٢٠٠٦).

كذلك وقد أعلن رئيس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة عـن دخول استثمارات خليجية جديدة وضخمه إلى منطقة العقبة، لكبـار المـستثمرين الخليجيين في الوطن العربي، والتي بدورها ستساهم في زيادة حجم الاسـتثمارات في المستقبل القريب، وأضاف رئيس المفوضية بـأن حجـم الاسـتثمارات فـي العام٢٠٠٥، زاد بنسبة ٨٠ % وزادت الصادرات من ١١ % إلـى ١٥ % فـي الربع الأول من العام٢٠٠٦، حيث بلغت الصادرات الأردنية في نفس الفترة لدول الخليج ٣٦٠ مليون دينار (النعيمي، ٢٠٠٦).

ثانيا:استثمار دول مجلس التعاون الخليجي في الأردن

تشير الإحصائيات الرسمية لمؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية أن المـشاريع الاستثمارية لدول مجلس التعاون الخليجي التي تقدمت بها لـلأردن مـن الفتـرة ٢٠٠٤/١/١٣ ولغاية ٢٠٠٤/١٢/٢٠ بلغت ١٤، ٧١٣، ٤١٧مليون دينار أردنـي في قطاع الصناعة والزراعة.

في حين تشير الإحصائيات لعام ٢٠٠٥ بأن الاسـتثمارات لـدول المجلـس الخليجي ما يقدر بـ ٢١، ٨٩٥، ٠٢٨ مليون دينار أردني في القطاع الـصناعي. ولكن هنالك تطور ملحوظ للاستثمارات الخليجية في عـام ٢٠٠٦ حيـث بلغـت مجموع الاستثمارات حوالي ٦٢٦، ٤٢٠، ٠٠٠ دينـار أردنـي، وأغلـب هـذه الاستثمارات كما تشير مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردني، هي استثمارات للملكـة العربية السعودية والتي تقدر ٥٦٢، ٧١٦، ٩٢٥ دينار أردني ودولـة الإمـارات العربية بحوالي٣٧، ٦٨٥، ٠٠٠ دينار أردني ودولة الكويت ما يقـدر ٦٦، ٩٧٦،

٠٠٠ دينار أردني (زيارة ميدانية، ٢٠٠٦). بالمقابل فان حجم الاستثمار الكلي العام لعام ٢٠٠٦ بلغ(١، ٨٣٣، ٦٤١، ٤٢٠).في حين بلغ عام ٢٠٠٥ (٧٤٩، ٩٨٣، ١٣٤) أما عام ٢٠٠٤ فقد بلغ (٤١٨، ٣٢٦، ٨٤٩). أما بالنسبة لمجموع الاستثمارات لدول مجلس التعاون الخليجي للمشاريع في الأردن المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار، فقد بلغت هذه الاستثمارات حوالي (١,٨٣٣) مليار دينار أردني (٢,٥٨٥ مليار دولار) مقارنة بحجم استثمار قدره ٧٥٠ مليون دينار أردني (١,٠٥٧ مليار دولار)عام ٢٠٠٥ و٤١٨ مليون دينار أردني (٥٨٩,٨ مليون دولار)عام ٢٠٠٤ (المجالي، ٢٠٠٧).

سنتحدث هنا بشكل موجز عن استثمارات بعض دول الخليج العربية كنماذج متنوعة.

١ - الكويت

هنالك تبادل استثماري بين الأردن والكويت؛ حيث عقدت الجمعية العمومية العادية للشركة الكويتية الأردنية القابضة اجتماعا في الكويت لدراسة الحالة الاقتصادية بين الأردن والكويت، وإن الشركة ستركز في عملها في المرحلة المقبلة على عدد من القطاعات المهمة للاستثمار فيها، وأهمها قطاع الكهرباء وقطاع توصيل الغاز وقطاع المياه وتطوير المطار إضافة إلى قطاع الصناعة (بدران، ٢٠٠٦).

فالشركة القابضة بدأت بالفعل في الاستثمار في الأردن، حيث ستقوم بإنشاء مصنع للاسمنت بشراكة أوروبية إستراتيجية مع إحدى أهم الشركات العالمية المتخصصة بصناعة الاسمنت على أرض مساحتها ١٨٠٠ دونم، بتكلفة تصل إلى حوالي ٢٥٠ مليون دولار، وإن من المشاريع التي ستدخلها الشركة مشروع مياه الديسي الذي تصل تكلفته إلى حوالي ٨٠٠ مليون دولار (بدران، ٢٠٠٦). أخيرا فقد بلغ مجموع الاستثمارات الكويتية التي استفادت من قانون تشجيع الاستثمار من الفترة ٢٠٠٦/١/١ ولغاية ٢٠٠٦/١٢/٣١ وخاصة في القطاع الصناعي ٦٦، ٩٧٦، ٠٠٠ مليون دينار أردني .

ويعتبر بيت التمويل الخليجي من أكبر المستثمرين الـذين سيـستثمرون فـي الأردن، حيث إن هذا البيت وبالتعاون مع أمانة عمان الكبرى والشركة الكويتيـة للتمويل والاستثمار، ستقومان بإنشاء مشروع بوابة الأردن، وبكلفة مليـار دولار أمريكي، وهي المرحلة الأولى من المدن الملكية سيكون مشروعا تطويريا حديثا، تضم برجين منفصلين، يربطهما مبنى البوديوم على مساحة أرض تبلـغ حـوالي ٢٨٥٠٠ متر مربع، وتبلغ إجمالي المساحة لهذه المباني ٢٢٠٠٠٠ متـر مربـع، وسيتكون المشروع من مكاتب عالية الجودة والمواصفات، وتسهيلات حديثة وفندق خمسة نجوم والعديد من المحلات التجارية ذات الطابع الحديث، وكـذلك سـوف يوفر مشروع "بوابة الأردن" مجمعاً تجارياً راقيا. وسيقام المشروع فـي منطقـة الدوار السادس في جبل عمان على أعلى قمة في المدينة و يمكن أن يشاهد من أي مكان في العاصمة.أما فيما يتعلق بالمرحلة الثانية من الاستثمار فسوف يتم تطوير " القرية الملكية" على مساحة ٤٧٠,٠٠٠ متر مربع، وذلك في موقع متميـز فـي منطقة "مرج الحمام"، وعلى امتداد الطريق السريع للبحر الميت، وستضم القريـة الملكية مجمعات سكنية تعرض مستوى فاخرا للمعيـشة مـع أحـدث المرافـق العصرية،ومركزاً تجارياً وفندقاً،ومساحات استثمارية تأجيرية(زيدان، ٢٠٠٧ **).**

٢- دولة قطر

لقد تزايدت حجم الاستثمارات القطرية في الأردن في السنوات الثلاث السابقة حيث بلغ مجموع الاستثمارات القطرية في الأردن ٧٢٥ مليون دينار أردني، وكانت معظم هذه الاستثمارات موجهة إلى الشركات المدرجة في البورصة الأردنية، وبالرغم من ضخامة حجم الاستثمارات القطرية في الأردن، إلا أن عدد المستثمرين القطريين في الأردن لا يزيد عن ٢٠٠ مستثمر وتشكل نسبتهم من إجمالي القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في البورصة الأردنية ٨,٢ .% وبحسب الإحصاءات الرسمية التي نشرها مركز إيداع الأوراق المالية الأردني، فإن القطريين احتلوا المرتبة الرابعة من بين المستثمرين العرب والأجانب من حيث حصتهم السوقية في الشركات المدرجة في البورصة الأردنية، علما بأن القيمة الإجمالية تصل إلى ٢,٢٥ بليون دينار أردني، وتنتشر الاستثمارات القطرية

في الأردن في مختلف القطاعات الاقتصادية وخصوصا في القطاع المالي والمصرفي في البنوك الأردنية حيث تشكل الاستثمارات القطرية في بنك الإسكان الأردني للتجارة والتمويل نسبة كبيرة من رأسماله والذي يعد ثاني أكبر بنك في الأردن، بعد البنك العربي الأردني، حيث ارتفعت القيمة السوقية لأسهم البنك بعد الصفقة الأخيرة التي زادت فيها وزارة الاقتصاد والتجارة القطرية من حصتها السوقية فيه، والتي وصلت إلى ١٠٠ مليون دولار (خلف، ٢٠٠٦).

٣- السعودية

بدأ التعاون الفعلي في مجالات الاستثمار بين الأردن والسعودية منذ عام ٢٠٠٠ م. حيث إن هنالك مجموعة من الشركات السعودية التي توجهت للأردن لتوفر البيئة المناسبة والمناخ الاستثماري الملائم، حيث إن شركة (صافولا) وهي من أكبر الشركات السعودية في المواد الغذائية، وقعت عقدا بأربعة ملايين دولار لإنتاج الزيت النباتي مع شركة أردنية في القطاع الخاص. وإن رجال الأعمال السعوديين أبدوا اهتماما للاستثمار في القطاع السياحي، في شركات (زارة) و(الغور سيزونز)، إضافة للاستثمار في مشروع المنطقة الحرة الإعلامية الذي يقدر بنحو ١٠٠ مليون دولار أمريكي. إن القطاع الخاص الأردني قدم عرضا تفصيليا لمشروع «خليج تالا» الذي بدأ تنفيذه على الشاطئ الجنوبي للعقبة على مساحة ٢٧٠٠ دونم من أجل التعاون مع مشروع (دلة البركة) العقارية السعودية التي تنفذ مشروع (درة العروس) السياحي في جدة على البحر الأحمر للاستثمار في المشروع الأردني. أما بالنسبة للاستثمارات السعودية في الأردن، فإن قيمة الاستثمارات في المجالين الصناعي والسياحي المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار في الأردن عام ٢٠٠١ م بلغت ٨٩ مليون دولار .

وقد كانت الاستثمارات السعودية في الأردن خلال السنوات الأخيرة أكبر من السنوات الماضية، حيث ارتفعت العام ٢٠٠٦ بنسبة حوالي ٨٠%، وقد بلغ حجم الاستثمارات السعودية في الأردن والمستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار حتى نهاية العام ٢٠٠٦م حوالي ٢٥٠ مليون دولار، فيما حقق الاقتصاد الأردني إنجازات مهمة على صعيد النمو الاقتصادي الذي بلغ ٥ر٧%، وزيادة الصادرات

بنسبة ١١% وزيادة المستوردات بنسبة ٢٧% (رانيا الهندي، ٢٠٠٧). وقد أشهر رجال أعمال أردنيون وسعوديون رسميا ٢٠٠٧ شركة تطوير المشاريع السعودية الأردنية، لإدارة صندوق استثماري بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، وبحضور وزيـري التجارة والصناعة الأردني والسعودي، ومقرها في الرياض، وفرعها الرئيسي في عمان (الهندي، ٢٠٠٧).

أما بخصوص الاستثمار في منطقة العقبة الاقتصادية فقد ذكر مفوض شـؤون التنمية الاقتصادية والاستثمار بمنطقة العقبة الاقتصادية، إن السلطة أنجزت خطتها لجذب الاستثمارات حتى عام ٢٠٢٠م، حيث بلغت قيمة الاسـتثمارات التـي تـم استقطابها حتى الآن ٨ مليارات دولار، في مشاريع ذات طابع سـياحي عقـاري بالدرجة الأولى بزيادة ١٣٠ % عن الاستثمارات المستهدفة خلال هذه الفترة التي كان مستهدفا فيها استقطاب ٦ مليارات دولار فقط. وقد أوضح المفوض أيضا أن معظم هذه الاستثمارات خليجية تغلب عليها الصبغة السعودية بنسبة حوالي ٨٠%، وقال إننا نستهدف جذب ٦ مليارات دولار أخرى خلال السنوات الثلاث القادمـة (حامد، ٢٠٠٦). وكانت شركة الأسمنت العربية السعودية تقدمت بدراسة للجهات المعنية في الأردن تعرض التوجه نحو إنـشاء مـصنع للأسـمنت فـي الأردن، بمنتجات ضمن مواصفات عالية يستخدم فيها أحدث التقنيات العالمية التي تـتلاءم وتتوافق مع المتطلبات البيئية، ومطابقة للمواصفات والمقاييس المحلية والدوليـة. وقد أعلنت هذه الشركة في ٢٠٠٦/١١/٣٠ عن تأسيس مـصنع للأسـمنت فـي القطرانة بمحافظة الكرك بقيمة ٢٠٠ مليون دينار، وبطاقة إنتاجية تقدر بحوالي ٥ ألاف طن يوميا (الخالدي، ٢٠٠٦)

ثانيا:التبادل التجاري

أولا:التبادل التجاري بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي

إن حجم المبادلات التجارية بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي بلغـت عام ٢٠٠٥ قرابة ٤ر٢ مليار ديناراردني؛ بلغت المستوردات ٩٧ر١ مليار دينـار أردني، في حين بلغ حجم التبادل التجاري بين الجـانبين عـام ٢٠٠٤ (٩٦ر١) مليار دينار أردني (الهندي، ٢٠٠٦). والجدول التالي يبين إجمـالي الـصادرات

والمستوردات الأردنية من وإلى دول مجلس التعاون الخليجي لعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ م وحسب التقرير الذي أعدته وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية لغرفة تجارة عمان عام ٢٠٠٦.

١- السعودية

بلغت قيمة صادرات السعودية إلى الأردن خلال الشهرين الأولين من العام٢٠٠٤ م ما يقدر ٢٤,٤ مليون دينار أردني (٣٤,٤ مليون دولار) مقابل ٢٩,٧ مليون دينار أردني (٤١,٩ مليون دولار) لنفس الفترة من العام ٢٠٠٣ بانخفاض قدره ٥,٣ مليون دينار أردني ونسبته ١٧,٨ %. وقد أشارت بيانات وزارة الصناعة والتجارة الأردنية إلى انه رغم هذا الانخفاض إلا أن السعودية تعتبر الشريك التجاري الثامن للأردن لجهة المستوردات من بين دول العالم. وفي المقابل صدر الأردن للسعودية خلال الشهرين الأولين من العام٢٠٠٤ ما قيمته ١٩,٩ مليون دينار أردني (٢٨ مليون دولار) مقابل٢١,٩ مليون دينار أردني (٣٠,٩ مليون دولار) لنفس الفترة من العام ٢٠٠٣ بانخفاض قدره مليونا دينار أردني ونسبته ٩,١ %. وأشارت البيانات إلى إن السعودية احتلت المرتبة الخامسة في قائمة الشركاء التجاريين للأردن خلال العام ٢٠٠٤ لجهة الصادرات (الحديدي، ٢٠٠٤). ولكن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد تجاوز المليار دولار سنويا بعد عام ٢٠٠٤ وهو يميل حاليا لصالح السعودية، إذ أن حجم الصادرات السعودية للأسواق الأردنية بلغ خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٦ نحو ٨١٦ مليون دينار أردني، فيما كان حجم الصادرات الأردنية للأسواق السعودية خلال نفس الفترة بحدود مائة مليون دينار أردني كانت على شكل منتجات غذائية ومواد استهلاكية وملابس ومواد صناعية متنوعة (الخالدي، ٢٠٠٦).

وقد شهد زيادة في حجم التبادل التجاري القائم بين المملكة والأردن .جاء في التقرير السنوي الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة الأردنية ؛ إن الصادرات السعودية إلى الأردن شهدت العام ٢٠٠٦ زيادة بلغت نسبتها ستة بالمائة، حيث بلغت قيمة هذه الصادرات نحو ٨٥٨ مليون دينار أردني، وأوضح التقرير إن

حجم الصادرات الأردنية إلى المملكة شهد زيادة بلغت ٣ر٤ % وبلغت قيمة هـذه الصادرات ٥٨ مليون دينار أردني .

٢- البحرين

أما بالنسبة للتبادل التجاري بين الأردن والبحرين، فقد أكد النائب الأول لغرفة تجارة وصناعة البحرين أن التعاون الاقتصادي المتنامي في العلاقات الاقتـصادية بين البحرين والأردن هو نتاج صريح لعمق العلاقات السياسية التي تـربط بـين قيادة البلدين الشقيقين، حيث بين أن حجم التبادل التجاري بين الأردن والبحرين في عام ٢٠٠٦ بلغ حوالي ٢٠، ٥ مليون دولار أمريكي بزيادة ٢٠% عـن حجـم التبادل التجاري خلال الأعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٥) منها ما يقرب من ١٥ مليـون دولار صادرات بحرينيـة لـلأردن يـأتي علـى رأسـها الألمنيـوم ومنتجاتـه والبتروكيماويات، وحوالي٦ ملايين دولار صادرات أردنيـة للبحـرين (حامـد، ٢٠٠٦).

٣- الكويت

تعد دولة الكويت من أهم الدول التي لها علاقات تبادل تجـاري مـع الأردن، حيث إن أهم الصادرات الأردنية لدولة الكويت هي من الخـضراوات والفاكهـة، والمنتجات الكيماوية المنسوجات، وأحجار البناء والمعادن العادية والزجاج، حيث بلغت نسبة الصادرات الأردنية عام ٢٠٠٥ ما نسبته ٤٤، ٩% مقارنة بالعـام ٢٠٠٠م والتي بلغت ٢٤، ٦% . أما بالنسبة للواردات الأردنية من الكويت، فقـد بلغت عام ٢٠٠٥ ما نسبته ٥٤، ٩% (جنات، ٢٠٠٦). ووفق أرقام رسمية بلغت قيمة الصادرات الأردنية للكويت خلال الفترة من بداية كانون الثاني وحتى نهايـة كانون الأول من العام ٢٠٠٦نحو ٥٩ مليون دينار أردني، وبلغـت المـستوردات ٢٣ مليون دينار أردني (تليلان، ٢٠٠٧م).

ثانيا:المساعدات والهبات.

لقد أثرت الأحداث الدولية والمتغيرات الإقليمية على مسيرة الاقتصاد الأردني ومروره بظروف صعبة جدا، وإن المنح النفطيـة التـي انقطعـت عـن الأردن والمساعدات الخارجية التي قلت بنسبة ٥٠% تقريبا عن الحجم المقـدر. فـالتوتر

السياسي في المنطقة يهدد حركة الاستثمارات الأجنبية وتدفق الأموال العربية إلى المملكة. حيث وضعت تلك الأحداث مسيرة الاقتصاد الوطني أمام مفترق طـرق، بسبب التحديات الجسيمة التي تحيط بإنجازاته، والتي تحققت في السنوات الماضية، وهي أربعة تحديات؛ المديونية، الفاتورة النفطية المرتفعة، الإنفـاق الرأسـمالي، وعجزالموازنة (الدرعاوي، ٢٠٠٥ م).

١-المساعدات الخارجية

تعد المساعدات سواء أكانت مالية أم عينية من المؤثرات على صانع القـرار السياسي، والتي تقيد حركة صانع القرار السياسي، ولها أثر سلبي على صـناعة السياسة الخارجية الأردنية؛ بتبنيها أنماط من السلوك بالشكل الذي يتعارض مـع المواقف القومية والمصالح الوطنية، وتكون هذه المساعدات الممنوحـة مقرونـة بتوافق المواقف السياسية للدول المانحة، وألا توقفت تلك المساعدات (الهزايمة، ٢٠٠٤). وتقسم المساعدات الخارجية في التعاون الدولي إلى نـوعين ؛ النـوع الأول: التعاون المالي وهو على شكل منح وقروض ميسره، أما النوع الثاني: فهو التعاون غير المالي ويقصد به الدعم الفني والتعاون العلمي والثقافي.

تشير الإحصائيات الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية، بأن المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة العامة للأردن هي فـي حالـة تزايد، وذلك ابتدءا من عام ٢٠٠١ ولغاية ٢٠٠٦ وهي بالشكل التالي: في عـام ٢٠٠١ بلغت المنح والقروض للمملكة حوالي ٤٦١ مليـون دولار(٢٢٤ مليـون دولار منح خارجية و ٢٣٧ مليون دولار قروض ميسرة). وفي عام ٢٠٠٢ بلغت المساعدات الخارجية ٥٨٧ دولار(٤٦١ مليون دولار منح و١٢٦ مليون قروض ميسرة). في حين بلغت عام ٢٠٠٣ حوالي ١٤٩١ دولار ،وهي مساعدات طارئة بعد الحرب على العراق، حيث إن المساعدات الطبيعية بلغـت ٦٤١ دولار(٢٨٨ مليون دولار منح و٣٥٣ قروض). ونتيجة الحـرب علـى العـراق زاد معـدل المساعدات ليصل إلى ٨٥٠ مليون دولار(٧٠٠ مليـون دولار مـن الولايـات المتحدة الأمريكية، و١٠٠ مليون دولار من اليابان، و٥٠ مليون دولار من الاتحاد الأوروبي). وبالتالي تكون المساعدات الخارجية للأردن عام ٢٠٠٣ ما يقـارب

مليار ونصف المليار دولار، بينما في عام ٢٠٠٤ بلغت تلك المساعدات ٦١٦ مليون دولار(٤٧٤ مليون منح و مليون١٤١ قروض ميسرة).ولكن في عام ٢٠٠٥ بلغت المساعدات الخارجية ٦٤١ دولار(٤٧٠ منح و١٧١ مليون قروض)، في حين بلغت تلك المساعدات عام ٢٠٠٦ ما يقارب ٦٩٩ مليون دولار (٤٩٣ مليون منح و٢٠٦ قروض ميسرة).

٣- المساعدات الفنية

وهي التعاون غير المالي ويقصد به الدعم الفني والتعاون العلمي والثقافي؛ على سبيل المثال وقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مع الحكومة الأردنية اتفاقية، يقدم بموجبها الصندوق منحة للأردن بقيمة خمسة ملايين دولار، لإنشاء وتجهيز مبنى إدارة الأكاديمية العلمية (كينجز أكاديمي). ويعد المشروع وفق القائمين عليه من المشاريع التعليمية الرائدة لمرحلة التعليم الثانوي، ويهدف لتطوير نوعية التعليم في المنطقة، وإعداد جيل من القيادات المزودة بالأدوات العلمية الحديثة، ويأتي تصميم (كينجز أكاديمي) التي ستركز على التراث الغني للعالم العربي وعاداته وقيمه ولغته على غرار أكاديمية (دير فيلد) الأمريكية التي درس فيها الملك عبدا الثاني في المرحلة الثانوية التي تعد طلابها لتحمل مسؤوليات القيادة في المجالات المختلفة .

٤- المنح النفطية

يعاني الأردن من مشكلة عدم توفر مادة النفط في أراضيه، فهو يعتمد على الاستيراد من الخارج، وإن ما يحدث اليوم من حروب ضمن الإطار الإقليمي، تزيد من معاناة الأردن الحقيقية في الحصول على النفط أو المعاناة بسب ارتفاع أسعار مشتقات النفط عالميا. لذا فإن وضع الأردن الاقتصادي الآن وبعد ارتفاع أسعار النفط عالميا والتوقعات باستمرار الارتفاع في المستقبل يمكن وصفه على أنه وضع حرج للغاية، لكنه مستقر. فبدون مساعدات خارجية مباشرة وغير مباشرة لا يمكنه احتمال الزيادة الكبيرة في الأسعار(الخيطان، ٢٠٠٦). وتقدر إحصاءات حكومية كلفة الفاتورة النفطية بـ ١,٨ مليار دينار أردني بنهاية العام ٢٠٠٥ وهي قيمة ٣٥ مليون برميل إضافة لحوالي ١,١ مليون طن من المشتقات

النفطية الجاهزة التي تم استيرادها خلال العام ٢٠٠٥. وقد بلغ صافي دعم المحروقات حوالي ٦٥٠ مليون دينار أردني بنهاية العام ٢٠٠٥، وارتفعت إلى ٧٦٠ مليون دينار أردني تقريبا، عندما ارتفع معدل الأسعار إلى ٧٠ دولارا للبرميل بمعدلات تتجاوز ١١٠ بالمائة عما هو مقدر بموازنة٢٠٠٥.

ويشكل الارتفاع المستمر للفاتورة النفطية التي وصلت إلى نحو مليار دينار أردني لعام ٢٠٠٤ أي ما نسبته ١٤ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، والمرشحة للنمو خلال السنوات المقبلة يعتبر تحديا بالنسبة للأردن، لعدة أسباب لا تقف عند ارتفاع الأسعار العالمية، بل إلى النمو المقدر بـ ٣ بالمائة سنويا في استهلاك الطاقة في الأردن، إلى جانب نضوب المنح النفطية منذ ابريل٢٠٠٤ لأول مرة منذ خمسة عشر عاما وانخفاض قيمة المساعدات المقدمة للأردن من ١٠٦٠ مليون دينار أردني، حسب المقدر في موازنة ٢٠٠٥ إلى حوالي ٥٤٩ مليون دينار أردني. ومن المعروف أن الأردن بلد يفتقر إلى مصادر محلية للطاقة التجارية، ويعتمد على استيراد ٩٥ في المائة من مجمل احتياجاته من الطاقة. علما بأن حاجة السوق اليومية من النفط تقدر بـ ١٠٠ ألف برميل يوميا.

وتشير تقديرات اللجنة المشكلة من وزارة الطاقة ووزارة المالية وشركة المصفاة إلى أن كلفة إنتاج واستيراد النفط الخام والمشتقات النفطية في عام ٢٠٠٦، أنها ستبلغ ١٫٨٢٧ مليار دينار أردني، مقابل إيرادات متوقعة بحجم ١٫٤٦١ مليار دينار أردني ،في حين يتوقع أن يبلغ حجم الدعم ٤١٩ مليون دينار أردني على فرض معدل سعر النفط المقدر في عام ٢٠٠٦ بـ ٦٠ دولاراً للبرميل (شاملا كلفة شحن البرميل إلى المصفاة بمقدار ٢٫٩ دولار للبرميل). ويشكل السولار ٤٠% من استهلاك المملكة من المشتقات النفطية،في حين يذهب ٧١% من دعم المشتقات النفطية إلى السولار (غنيمات، ٢٠٠٧).

وفي ظل ارتفاع أسعار النفط العالمية لمعدلات قياسية، يعاني الأردن اقتصاديا. لذا فقد تولدت قناعة لدى صانع القرار الأردني بضرورة مساعدة دول الخليج للأردن بمنحه أسعارا نفطية تفضيلية. القناعة الأردنية تستند لعدد من المعطيات: أولها الفائض النقدي الهائل الذي تراكم عند الدول الخليجية المصدرة للنفط، والتي

لن تتأثر إطلاقا بمساعدات نفطية للأردن، نظرا لصغر حجم الفاتورة النفطية الأردنية، مقارنة بفائض هذه الدول. كما وتستند القناعة الأردنية للجانب الأمني الاستراتيجي، ومردة أن استقرار الأردن وأمنه الاقتصادي والاجتماعي يمثل صمام أمان للخليج، وأن دول الخليج صاحبة مصلحة عليا بهذا الاستقرار الذي قد يتأثر سلبًا في ظل الأوضاع الاقتصادية الخانقة الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط . لهذا فإن الأردن يراهن على موقف السعودية ودولة الإمارات. فالسعودية من جانبها قررت معاودة تقديم المساعدة الشهرية للأردن والمقدرة بنحو ٢٠ مليون دولار، دون إعلان رسمي عن ذلك من الطرفين، لكن الأردن يطمح بمساعدة أكبر في مجال النفط (الخيطان، ٢٠٠٦م) .

في السابق كان الأردن يحصل على منحة نفطية من العراق، ولكن ظروف الحرب أوقفت ذلك، فكان لابد من الاتجاه إلى الخليج، وخاصة السعودية والكويت والإمارات، وذلك من أجل تجديد المنح النفطية التي يحصل عليها الأردن بعد احتلال العراق في عام ٢٠٠٣. علما بأنه توجد مصادر تقول بأنه منذ نيسان من عام ٢٠٠٣ يحصل الأردن على ٥٠ ألف برميل نفط يوميا من السعودية، إضافة إلى ٥٠ ألف برميل أخرى مناصفة من الكويت والإمارات، وهو ما يساوي حاجة الأردن اليومية من النفط تقريبا (اشتيوي، ٢٠٠٤)

٣,٥ التعاون في المجال الأمني.

سيتم الحديث هنا عن أنموذج واحد من دول مجلس التعاون، وهي العربية السعودية، على اعتبار أنها الدولة الوحيدة من دول مجلس التعاون الخليجي التي لها حدود مع الأردن، ويكون الحديث في المجال الجمركي والحدودي فقط.

التعاون في المجال الجمركي والحدودي (السعودية أنموذجا)

المملكة العربية السعودية هي الدول الوحيدة من دول مجلس التعاون الخليجي التي لها حدود مع الأردن، حيث وقع الجانبان الأردني والسعودي اتفاقيات أمنية بخصوص التعاون الجمركي والحدودي بين البلدين. و أكد الجانبان على أهمية تبادل الخبرات بين البلدين في المجال الجمركي وعرض الجانب الأردني على

الجانب السعودي إمكانية الاستفادة من التجربة الأردنية في مجال حوسبة الإجراءات الجمركية (الاسيكودا)، وقد تم تبادل جداول التعرفة الجمركية المعمول بها في البلدين بين المختصين من الجانبين(محضر اجتماعات، ٢٠٠٢)

إما في مجال التعاون الأمني، فقد طلب الجانب السعودي المشاركة في الدورات التدريبية، التي تنظم من قبل مديرية الأمن العام في المملكة الأردنية الهاشمية، وقد أبدى الجانب الأردني استعداده لتزويد الجانب السعودي بالخطة التدريبية لمديرية الأمن العام ليتسنى اختيار الدورات في المجالات المناسبة. كذلك طلب الجانب السعودي المشاركة في الدورات التدريبية في مجال الأركان والقوات الخاصة في مدرسة العمليات الخاصة، ومدرسة الشهيد الملك عبد ا التي تعقدها القوات المسلحة الأردنية، ورحب الجانب الأردني بالطلب على أن يتم ذلك عبر القنوات الدبلوماسية.

كذلك اتفق الجانبان على عقد اجتماعات دورية مشتركة بين قادة ومدراء حرس الحدود في البلدين واجتماعات دورية كل شهرين أو ثلاثة أشهر بين القادة والمسئولين عن الحدود في المواقع والقيادات الأمامية وتوفير وسائل الاتصالات اللازمة لها، وذلك لمنع التسلل والتهريب ودخول إي أشخاص لأي من البلدين بطريقة غير مشروعة، وطلب الجانب السعودي الإسراع في الإجراءات المتخذة من قبل الجانب الأردني حيال المرحلين الذين كان قدومهم عن طريق المملكة الأردنية الهاشمية سواء كان ذلك بطريقة مشروعة أو غير مشروعة، وأوضح الجانب الأردني أهمية التنسيق المسبق بين الجهات المختصة في البلدين قبل الترحيل، وتزويدها بما يثبت دخول المرحلين من الأراضي الأردنية إلى الأراضي السعودية. وطلب الجانب الأردني أنه في حالة القبض على إي شخص متسلل من حدود إي من البلدين ،أن تتولى الدولة التي تسلل منها استلامه، وبعد النظر في الاتفاقية، فإن الجانبين يؤكدان على العمل بذلك مع ضرورة التنسيق المسبق لترحيله، شريطة أن يثبت من خلال وثائقه ما يثبته التحقيق بأنه قد دخل لأي من البلدين بطريقة غير مشروعة. وأكد الجانبان على ضرورة العمل على منع تسرب أي سلع غير وطنية بين البلدين من خلال استغلال المعاملة التفضيلية الممنوحة

للسلع الوطنية المتبادلة بينهما، وكذلك على أن الجهات المختصة ستقوم بتطبيق الإجراءات النظامية بكل حزم، ووقف التعامل مع الأشخاص أو المؤسسات التي يثبت قيامها بمثل هذه الممارسات غير المشروعة .

كذلك أبدى الجانب الأردني رغبته في أن تقوم الجهات المختصة في المملكة العربية السعودية بإعادة العمل بنظام التصاريح الاستثنائية، الصادرة عن محافظي معان والعقبة والزرقاء، بعد التنسيق مع أمير منطقة الجوف وأمير منطقة تبوك، بالدخول إلى منطقتي تبوك والجوف في المملكة العربية السعودية عند الضرورة . وقد وعد الجانب السعودي بدراسة هذا الطلب وإبداء ملاحظاته في اقرب وقت. وأشاد الجانبان بمستوى التعاون بين الجهات المختصة في البلدين في مجال مكافحة المخدرات. وفي هذا الصدد زود الجانب الأردني الجانب السعودي بمشروع الخطة الوطنية لمكافحة المخدرات خلال الأعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٥م). وكذلك، أكد الجانبان على أهمية تفعيل اتفاقية الرعي المبرمة بين البلدين بتاريخ ١٨ جمادى الأولى ١٣٩٩هـ الموافق ١٥ ابريل (نيسان) ١٩٧٩م والتي نصت على ما يلي: فيما يتعلق بتنقل أبناء البادية بسياراتهم ومواشيهم ودخولهم عبر المنافذ غير الرسمية للبلدين، بعد الحصول على تصريح خاص لسياراتهم من أقرب مركز حدود أو مخفر شرطة، يوضح في التصريح هوية صاحب السيارة وهوية السيارة ومدة التصريح، وذلك حسب النموذج المعد لهذه الغاية على إن يتم تسجيل هذا التصريح لدى أقرب مركز حدود، أو مخفر شرطة في الدولة التي دخلت إليها السيارة، خلال مدة ثلاثة أسابيع من تاريخ صدور التصريح، ويراجع كذلك هذا المركز في حال انتهاء مدة صلاحية التصريح بالتجديد (محضر اجتماعات، ٢٠٠٢) .

الفصل السادس

أثر التطورات الإقليمية والعالمية على توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.

سيقتصر الحديث هنا عن حدثين مهمين أثـرا على العلاقات الدولية والإقليمية لدول المنطقة العربية، وهما أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والاحـتلال الأمريكي والبريطاني للعراق ٢٠٠٣، وكيفية تأثيرهما على الـسياسة الخارجيـة الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بعد حديث موجز عن **موقف كل من الأردن ودول الخليج من الحدثين** في مبحث **وتأثير هـذين الحـدثين علـى سياسة الأردن تجاه دول الخليج في مبحث أخر.**

١,٦ موقف الأردن ودول الخليج من أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والاحتلال الأمريكي للعراق.

١,١,٦ موقف الأردن ودول الخليج من أحداث الحادي عـشر مـن سـبتمبر ٢٠٠١

أولا: أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١

لقد أثرت أحداث الحادي عشر من سـبتمبر ٢٠٠١ علـى واقـع العلاقـات الدولية، حيث جاءت هذه الأحداث، لتشكل مفصلا حقيقيـا فـي واقـع العلاقـات الدولية، وإعادة هيكلة النظام الدولي برمته، وذلك بعد انحسار وتفكـك منظومـة الاتحاد السوفيتي وغياب الدور الصيني والأوروبي، مما سمح للولايات المتحـدة وهي تمتلك وسائل القوة العسكرية والاقتصادية والإعلامية والتقنية، بأن تـستفرد بالنظام الدولي كقوة شبة وحيدة يصعب مقارنتها بأي قوة دوليـة(عبيـد، ٢٠٠٤). فلقد جاءت هذه الأحداث مناسبة للولايات المتحدة وفرصة لتنفيذ أجنـدة أهـداف سياستها الخارجية، والتي لم تتاح لها في السابق؛ دخول أمريكا أفغانـستان بعـد إسقاط نظام طالبان، والتي تعني لها الشيء الكثير كموقع استراتيجي هام، لتقترب من المفاعل النووي الإيراني والقنبلة الإسلامية في باكستان، ولتكون على مشارف

الحدود الجنوبية لروسيا، وبالقرب من الصين المارد الاقتصادي القادم، (حمـوده، ٢٠٠٦). وبالقرب من نفط بحيرة قزوين، بحيث أصبح من اليسير تأديب الـدول التي تعتبرها مارقة أو خارجة عن نطاق سيطرتها (معلوم، ٢٠٠٢) .

فدول الخليج العربية والأردن هم جزء من المنظومة العالمية، فـدول الخـليج العربية التي ارتبطت بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحـدة الأمريكيـة، كحليـف رئيسي لها في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك الحال بالنسبة للأردن وبدرجة أقل. هذه الدول تواجه حالياً تحديا جديدا يتمثل في كيفية معالجة معـضلة لـم تتـضح معالمها بالكامل حتى الآن، فقد أكد المسؤولون الأمريكيون أن أنصاف الحلول غير مقبولة، وهذا يعني أن كل من لا يلبي طلبات ورغبات صناع القرار الأمريكي لا تصنيف له سوى أنه نصير للإرهاب (سامر، ٢٠٠١). وبالتالي، فقد تأثرت هـذه الدول بهذه الأحداث بحيث أنها انعكست على سياساتها وعلاقاتها الدولية المختلفة.

ثانيا:موقف الأردن من أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ :

لقد أدان الأردن بشدة هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ على مدينتي نيويورك وواشنطن. علما بأن الأردن ومواطنيه من مدنيين ورسميين، بالإضافة إلى مصالحه ومؤسساته كان ولا يزال ومنذ عقود طويلة هدفا للإرهاب والعمليات الإرهابية بسبب مواقفـه المبدئية وجهوده في مكافحة ومحاربة جميع أشكال الإرهاب؛ فقد أصدرت محكمة أمن الدولـة مؤخرا أحكاما قضائية على إحدى خلايا تنظيم القاعدة الإرهابي وذلك للتخطيط بالقيام بأعمال إرهابية ضد الأردن .

لذلك فقد شدد الأردن في سياسته الخارجية والداخلية على الدوام على وجوب محاربة المحاولات المسمومة والخبيثة الرامية إلى محاولة الربط ما بين الدين الإسلامي الحنيف وظاهرة الإرهاب الدولي، وأكد على أهمية عدم تحميل العرب والمسلمين مسؤولية ارتكـاب مثل هذه الأعمال، وذلك لأن الإرهاب ينافي جميع مبادئ الإسلام ورسالته التي حددت الحـوار والتسامح كأساس لحل النزاعات .

وفي هذا السياق، فقد قامت الحكومة الأردنية بتاريخ ٨ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠١ بإصدار قانون معدل لقانون العقوبات الأردني، وقـد فرضـت بموجبـه عقوبات مشددة على أي فعل أو عمل يعد في نظر القانون من الأعمال الإرهابية،

وأشتمل هذا القانون أيضا على نصوص تجرم وتعاقب الأشخاص الذين يـشكلون عصابات ومجموعات بقصد إجرامي أو إرهابي. كما تساوي العقوبة علـى هـذه الجرائم بعقوبة الأشخاص الذين يقدمون المساعدة والدعم لهذه المجموعات. فبقـي موقف الأردن الذي يدين بشكل قطعي جميع أشكال وممارسات الإرهـاب موقفـا ثابتا وواضحا، وما رسالة عمان إلا أكبر دليل على ذلك.

ثالثا:موقف مجلس التعاون الخليجي من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١

لقد تعاملت دول مجلس التعاون الخليجي مع الحدث منذ الحادي عـشر مـن سبتمبر وحتى ٢٠٠١/٩/٢٣ بمواقف انفرادية تم التعبير عنها بأشكال شتى سـواء من خلال التصريحات أو عن طريق القيام بزيارات واتـصالات مختلفـة لتؤكـد رفضها للإرهاب ووقوفها إلى جانب الولايات المتحدة.

فلقد أدانت دولة الإمارات العربية المتحدة بشدة الهجمات التي تعرضـت لهـا الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر انطلاقاً من موقفها الثابت ضد الإرهـاب فـور وقوعها. وأكد رئيس الدولة في اتصال هاتفي مع الرئيس الأمريكي جورج بـوش يوم ١٧ سبتمبر الماضي موقف دولة الإمارات الثابت في رفض الإرهـاب بكـل صوره وأشكاله قائلاً : " إن الإرهاب بغيض من وجهة نظر الإسـلام والـديانات السماوية الأخرى وهو عدو لدولة للإنسانية جمعاء". كما أكد رئيس دولة الإمارات استعداد دولة الإمارات التام للتعاون في مكافحة الإرهاب وشدد على أن التضامن الدولي ضد الإرهاب يجب أن ينطلق من مبادئ ثابتة لا تكيل بمكيالين وأن علـى الولايات المتحدة والمجتمع الدولي العمل على وقف أعمال الإرهاب الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لكي لا تشعر شـعوب العـالم بـالظلم والإجحـاف (عبيد، ٢٠٠٤).

لكن الموقف الجماعي للدول الخليجية جاء لاحقاً متبلوراً في البيان الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي المنعقد بجـدة بتـاريخ ٢٣ سبتمبر٢٠٠١ م، الذي يدين تلك الهجمات، فقد حدد ذلك الاجتماع الموقف الخليجي من قضية الإرهاب و كما يلي :

١. إدانة الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة .

٢. دعم دول المجلس مع كل الجهود الدولية الهادفة إلى تحديد مرتكبي الأعمال الإرهابية وتقديمهم إلى العدالة.
٣. التحذير من انشغال العالم من تداعيات الإحداث وإغفال ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من إرهاب دولي منظم تمارسه الحكومة الإسرائيلية.

وكان لمجلس التعاون الخليجي وجهة نظر أخرى بعد أحداث ١١ سبتمبر وبعد العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان وسقوط آلاف من المدنيين الأبرياء وكالأتي:

أ- رفض المنظور الأمريكي الخاص بمكافحة الإرهاب العالمي والمقتصر على البعد العسكري والدعوة إلى حلول سياسية واقتصادية.
ب- رفض الحملة الإعلامية التي تشن ضد المملكة العربية السعودية.
ج- القلق من مسألة تقسيم العالم مع أو ضد .
د- المطالبة بوقف الحرب على أفغانستان.
ه- رفض فكرة اتهام العرب بمسالة الإرهاب.

فهذه الظروف أثرت على دول مجلس التعاون سياسيا واقتصاديا وامنيا، وفرضت عليها صياغة سياسية خارجية موحدة، تقدر على مواجهة التحديات التي فرضتها تطورات تلك الأحداث . وكانت السياسة الخارجية لتلك الدول ذات موقف موحد يؤكد رفض الإرهاب بكل صوره وأشكاله، وأعلنت أدانتها لتلك العمليات باعتبارها أعمال غير إنسانية، وتتعارض مع القيم الأخلاقية والدينية والمفاهيم الحضارية، وأن الإسلام بريء من تلك الأعمال الإرهابية(مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٢).

٢,١,٦ موقف الأردن ومجلس التعاون الخليجي من الحرب على العراق

لقد كانت الرؤية الاستراتيجية الأمريكية للعراق بأنه يشكل جزءا مهما في حفظ الأمن القومي الأمريكي الجديد بعد أن تلازم الأمن الداخلي للولايات المتحدة

مع المصالح الأمريكية في العالم، وذلك بنظرة الولايات المتحدة إلى واردات النفط على أنها سلاح استراتيجي بيد أنصار القاعدة والأنظمة القريبة من تفكيـره، لـذا تقول واشنطن أنه يجب أن يكون هناك إشراف دولي لنظام العولمة حـول كيفيـة الاستفادة من واردات النفط. فمبدأ السيطرة على منابع النفط ليس مهم عند مفكري نظام العولمة الجديدة، أنما المهم لديهم بعد إحداث ١١ أيلول هو أين تـذهب تلـك الموارد، هل تذهب في تشكيل مدارس دينية متطرفة و جمعيـات خيريـة تـدعم الإرهاب، أم تذهب في صناعة أسلحة دمار شامل تشكل خطرا استراتيجي علـى نظام العولمة (جمال، ٢٠٠٢). وأخيرا اعتبرت الولايات المتحدة العراق منطـق مهم لتجفيف منابع التطرف الإسلامي المتمثل في القاعدة باستدراج كـوادره إلـى حرب الإرهاب، واستخدام العراق ساحة قتال لكوادر القاعدة والعناصر الإسلامية المتطرفة في المنطقة والعالم .

أولا: موقف الأردن من الاحتلال الأمريكي من العراق:

يمكن القول إن السياسة الأردنية كانت واضحة المعالم تجاه العراق، فـالأردن اعترض سياسيا على الغزو الأمير كي، ولكن ليس "باليد حيلـة"، فأضـطر إلـى اختيار الأفضل بين الخيارات السيئة في دعم العملية السياسية في العراق والتـي أدارها الاحتلال الأمير كي بكثير من الغطرسة، وخاصة في فترة قيادة بول بريمر والتي جلبت الدمار للعراق. لقد استطاع الأردن أن يفتح كل القنوات مـع فئـات الطيف السياسي العراقي، فكان أول الدول العربية التـي افتتحـت سـفارته فـي العراق، وكان جزاؤه تفجير هذه السفارة من قبل تنظيم القاعدة الرافض للاحـتلال الأمير كي. وكان الأردن أول من طور صلات اقتصادية وسياسـية مـع كافـة التيارات السياسية العراقية، . وحاول الأردن جمع الأطراف المختلفة فـي عـدة لقاءات وحوارات. ولكن كان واضحا أن المشكلة ليست في القيادات السياسية بـل الدينية التي ترفض سماع صوت المنطق (باتر ، ٢٠٠٦).

فالسياسة الأردنية المتوازنة تجاه العراق لم تحظ بتقدير من القـوى الـسياسية العراقية وأصبح الأردن متهما حتى بدعم الإرهاب. وكان من المثير للدهـشة أن نجد تنظيم القاعدة يستهدف الأردن بسبب اتهامه بدعم الوجود الأمير كـي وقيـام

التنظيم بخطف وقتل مواطنين أردنيين بتهمة التعاون مع الاحتلال، وبنفس الوقـت استهداف الأردن ومواطنيه ومؤسساته من قبل تيارات شـيعية مؤيـدة للحكومـة العراقية بسبب وجود عدد من المواطنين الأردنيين في تنظيمات المقاومة الوطنيـة أو في تيارات التكفير والتطرف. إن ما يزيد الأمور سوءا أن وتيرة العنف الطائفي أصبحت أسرع وأقسى وأكثر منهجية وتنظيما وخاصة مـن جانـب الميليـشيات الشيعية ورجال الشرطة. في ظل هذه الظروف الصعبة، لا يمكـن أن يتغاضـى الأردن عن لعب دور سياسي وإنساني مساند للسنة العرب في العـراق، وهكـذا تكون استضافة شيوخ العشائر وقادة السياسة الـسنة فـي الأردن عمـلا طبيعيـا ومطلوبا أيضا لتوفير نوع من الحماية التي لا توفرها الشرطة العراقية لهم في كل أرجاء العراق. ولهذا السبب أيضا يكون الإجراء الوحيد الأخلاقي هو رفض تسليم الأشخاص أو التعاون مع الحكومة العراقية في ملاحقـة متهمـين أو شخـصيات سياسية من السنة قبل أن يتم كسر شوكة الميليشيات والعـصابات المنتـشرة فـي العراق والتي تستهدف الشخصيات السنية والمواطنين العاديين.

إن الدور الأردني في العراق، ينصب باتجاه تخفيف المعاناة عـن الـشعب العراقي من خلال تقديم المساعدات وفتح الحدود الأردنية أمام تدفق المـساعدات العربية والدولية للأشقاء العراقيين، وكذلك تزويد الشعب العراقي بمستشفى أردني ميداني، حيث يقدم المعالجة لأكثر من ١٥٢ ألف مريض عراقي، وكذلك اسـتقبال أفواج من رجال الأمن العراقيين لتدريبهم على أعمال الشرطة، حيـث اسـتعدت الأردن لتدريب الكوادر العراقية في مجالات مثل الكهرباء والطيران المدني بمـا في ذلك إدارة المطارات. وهناك العديد من اللقـاءان بـين مـسؤولين أردنيـين ونظرائهم العراقيين حول مسائل فنية مختلفة يمكن للأردن أن يساعد العراق فيها. أما عن الدور السياسي للأردن في العراق فهو يقتصر على حث القـوى الدوليـة لدعم الشعب العراقي في إعادة بناء العراق وفي اختيار حكومة وطنية على أسس ديمقراطية .

أما من الناحية الاقتصادية، فإن الأردن يرتبط مع العراق بعلاقات اقتـصادية وتجارية قديمة يحكمها البعدان الاقتصادي والجغرافي. وقد شـكّل الأردن بوابـة

للتجارة العالمية مع العراق، حتى أصبح الاقتصاد العراقي أحـد أهـم الـشركاء التجاريين للبلاد. وقد امتدت هذه العلاقات على مدى خمسة عقـود مـن خـلال مجموعة من البروتوكولات التجارية واتفاقية النفط مقابل الغذاء بالإضـافة إلـى الاتفاقيات الأخرى .

ثانيا: موقف مجلس التعاون الخليجي من الاحتلال الأمريكي للعراق

لقد كان لمجلس التعاون الخليجي اهتمام بالغ بتطورات الوضع السياسي الذي تعيشه دولة العراق منذ فترة الحصار ومراحل التفتيش الدولي، حيث تابع المجلس بقلق بالغ التطورات والأحداث الراهنة الخطرة والمتسارعة في المنطقة، والتي قد تقود إلى حرب على العراق، وانعكاسات وتداعيات ذلك على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج والعالم. وقد أكد مجلس التعاون الخليجي آنذاك، على أهمية التـزام العراق الفوري والكامل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٤١ الخاص بنـزع أسـلحة الدمار الشامل العراقية، واستكمال تطبيق القرارات الأخرى ذات الصلة، وخاصة ما يتصل منها بالإفراج عن الأسرى والمحتجزين من مـواطني دولـة الكويـت وغيرهم من رعايا الدول الأخرى، وإعادة كافة الممتلكات، والأرشـيف الـوطني والوثائق والسجلات الرسمية الكويتية والعمل على تهيئة الظروف والأسباب وبذل كل ما أمكن من جهود مكثفة لتجنب حرب محتملة مدمرة على العـراق، وإعطاء المفتشين الدوليين، والجهود الدبلوماسية، العربية والدولية، مهلة كافية من الوقـت لتحقيق التوصل إلى النزع الكامل لأسلحة الدمار الشامل العراقية. وبعد الاحتلال، فقد أكد المجلس مواقفه الثابتة من ضرورة احتـرام اسـتقلال العـراق ووحـدة أراضيـه وسلامته الإقليمية .

وقد طرحت مبادرات عربية لحل الأزمة العراقية ؛ فقد أخذت مبـادرة دولـة الإمارات عناية من دول مجلس التعاون الخليج حرصا من دول مجلـس التعـاون على سلامة وأمن العراق شعبا وأرضا، وسعيا للحفاظ على أمن واستقرار منطقـة الخليج والعالم العربي، ومن منطلق تجنيب العراق وشعبه الـشقيق المزيـد مـن المعاناة والدمار وويلات الحروب التي عانى منها على مدى العقدين الماضـيين، وما تولد عن ذلك من انعكاسات سلبية وتبعات على المنطقة واستقرارها. فإن دول

المجلس أعربت عن تقديرها البالغ للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولـة الإمارات العربية المتحدة، على جهوده الخيرة التي تهدف إلى دفـع الـشر عـن الشعب العراقي وتجنيبه مغبة العمل العسكري، وذلك لما عرف عنه من حكمـة، وبعد نظر وبما اتسمت به فترة حكمه من مواقف قومية لا يرقى إليها الشك هدفها وغايتها مصلحة الدول العربية والإنسان العربي .

فبعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية ارض العراق وسقوط النظام العراقي، حيث دبت الفوضى وبدأت التصفيات الدموية والعرقية فـي العـراق وعجـزت الولايات المتحدة الأمريكية، والحكومات المحلية عن وقف نزيف الدماء، فكان دور دول مجلس التعاون الخليجي هو تتابع مستجدات الأحداث الجارية على الـساحة العراقية، والاستمرار المؤسف لتدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية، من جراء تفاقم عمليات العنف، وتعطيل الجهود المبذولة لإنجاح العملية السياسية، التي من شأنها إرساء وتثبيت أسس دستورية يرتضيها الشعب العراقي، بكافة أطيافه لعراق موحد جديد، ينعم بالأمن والاستقرار، والرخاء، للشعب العراقي الشقيق .

حيث أكدت دول المجلس على مواقفها المعروفة والثابتة، فـي إدانـة كافـة الأعمال الإرهابيـة الإجراميـة، التي تستهدف المدنييـن، وخطـف الأبريـاء، وسفراء ومسؤولي السلك الدبلوماسي في العراق، والمؤسسات الإنسانية والدينيـة، كذلك دعم وتأييد كافة الجهود الهادفة إلى تحقيـق المصالحة الوطنية العراقيـة، وإشراك كافة أطياف الشعب العراقي في العملية السياسية، تجنباً لما قد يترتب على عدم تحقيق ذلك من نتائج سلبية على وحدة العراق، واستقلاله وسيادته. كما جددت دول المجلـس تطلعها إلى أن تتوحد كلمة أبناء الشعب العراقي، لتحقيق ما يصبوا إليه، من أمن واستقرار، ورخاء يؤدي إلى وحدة ترابـه الوطنـي، والتأكيـد على هويته العربية والإسلامية، وإعادته عضواً فاعلاً في أمته، والمجتمع الدولي. والإعراب عن الأمل في استرداد العراق لأمنه واستقراره، ورخائه، وعودته للعب دوره الإيجابي كعضـوٍ فاعلٍ في محيطه الخليجي والعربـي والـدولي، ملتزمـاً بقرارات الشرعية الدولية، والعيش في أمن وسلام مع جيرانه والعالم (البرصـان، ٢٠٠٦).

لقد أبدت دول مجلس الخليج مطالبة من خلال مؤتمر القمة الخليجية في الرياض (أواخر عام ٢٠٠٦) ببحث كيفية التحرك سريعاً للمساعدة في إخماد أجواء الفتنة الطائفية في العراق والتي أخذت تنحدر وتتدهور بشكل مؤسف ومتسارع خلال الشهور الأخيرة، وخاصة في عهد حكومة نوري المالكي، وذلك حفاظاً على المستقبل العراقي أولاً، ومنعاً لاشتداد نيران الحرائق الطائفية التي يمكن إن تمتد بدرجة أو بأخرى في مراحل لاحقة بحسب تطور الإحداث إلى داخل المجتمعات الخليجية ذاتها، فهنا لا بد من تحرك عربي – إقليمي دولي لبحث الأطر المناسبة لمساعدة العراقيين على استعادة أجواء الوفاق الوطني والتعايش المشترك، ووأد الفتنة في مهدها، وكذلك العمل على تحصين الجبهة الداخلية في كل بلد خليجي ضد تداعيات النزعات السلبية للروح الطائفية، وتأكيد روح التضامن الاجتماعي والتآلف الأخوي والتعايش الحضاري في إطار قيم الإسلام الجامع والموحد، وما يستوجبه ذلك من مبادرات وخطوات سياسية واقتصادية وإعلامية وأمنية لتأكيد هذا الاتجاه (سلمان، ٢٠٠٦).

٢,٦ تأثير أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والاحتلال العراقي على السياسة الأردنية تجاه دول الخليج العربي

السؤال هنا، **كيف أثرت أحداث ١١ سبتمبر والاحتلال العراقي على السياسة الخارجية الأردنية تجاه الخليج؟**

نستطيع رصد تأثير هذه التطورات الدولية (أحداث ١١ سبتمبر واحتلال العراق) على سياسة الأردن الخارجية تجاه دول الخليج العربية من خلال الملاحظات التالية:

أولا: هناك تطابق وتوافق بين الطرفين، الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي بعامة، ودولة الإمارات بخاصة، حول هذه التطورات التي شهدها العالم، كون ذلك الأمر يشكل أساسا لموقف عربي موحد، قبل أن يصبح لزاماً على دول الخليج التعامل معها(سامر، ٢٠٠١).

فانعكست هذه الأحداث بتقوية العلاقات ما بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي. فكانت السياسة الأردنية هي شعورها بأهمية ما قامت بـه بعـض دول مجلس التعاون من إقامة اتفاقيات تعاون أمنية مع القوى الغربية من اجل الحفـاظ على الأمن والاستقرار؛ حيث وقعت اتفاقية أمنية بين الكويت وحلف النـاتو، وان الاتفاقية التي أبرمتها الكويت مع حلف الناتو ستعود بالنفع على الكويت في عـدد من الجوانب الأمنية والسياحية والبيئية (باجي، ٢٠٠٦). وكذلك التطابق ما بـين وجهة النظر الأردنية والخليجية حول موضوع الإرهاب، مما قارب بين الطرفين واعتبر هذا التطابق أساسا لسياسة خارجية أردنية واضحة وتقارب بين هذه الدول. فكان الموقف الإماراتي، على سبيل المثال مطابقـا للموقـف الأردنـي؛ عنـدما أصدرت دولة الإمارات العربية عام ٢٠٠٤ مرسوما بقانون اتحادي، بخـصوص مكافحة الجرائم الإرهابية، واتخاذ الإجراءات الصارمة التي اتخذتها في تعاونهـا الإقليمي والدولي لمكافحة الإرهاب. وقد أوضحت في تقريرهـا الـوطني عـام ٢٠٠٢، حول مكافحة الإرهاب الذي سلمته إلى لجنة مجلس الأمن الدولي، المعنية بهذه القضية بموقفها الداعي للتمييز بين مسألتي الإرهاب وحق الشعوب في تقرير المصير، ومقاومة الاحتلال الأجنبي من جهة أخـرى(الجبلـي، ٢٠٠٥). وهـذا يتطابق مع الموقف الأردني الرافض للإرهاب، بكل صورة وأشـكاله اسـتمراراً للنهج الذي اعتمده الأردن وقيادته في رفض الإرهاب، وضرورة التعامل معه كآفة دولية، ومطالبا بتضافر الجهود الدولية، كون الإرهاب لا يعرف حدودا ولا ينتمي إلى وطن. ويعد الأردن من أكثر دول المنطقة التي عانت من ويـلات الإرهـاب وتبعاته، فقد أكد مرارا على ضرورة قيام مواجهة دولية له وإيجاد آلية دولية تكفل مواجهته والقضاء عليه من حيث التمويل والتـدريب والممارسـة، وفـي إطـار العلاقات الحميمة بين البلدين، فقد أدان الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة آنذاك بكل قوة وشدة الاعتداءات الإرهابيـة الإجراميـة التي عصفت بالعاصمة عمان ٢٠٠٥، معربا عن وقوف دولة الإمارات العربيـة المتحدة الكامل إلى جانب الأردن، وتضامنها التام معه ووضع كل إمكانياتها إلـى جانبه، ومؤكدا إن هذه الجرائم الجبانة لن تزيد الأردن إلا ثباتا وصمودا في وجـه

الإرهاب بكل صوره وأشكاله، ومقدما تعازيه إلى الملك عبدا   الثاني وإلى شعب وحكومة المملكة الأردنية وذوي الضحايا . إذن كان هناك تقـارب بـين صـناع القرار السياسي لدولتي الأردن والإمارات على عزمهما في التعاون، حيـث أكـد الملك عبدا   الثاني في عدة مناسبات عزمه الكامل على المضي قدماً فـي حربـه على الإرهاب.

ويلاحظ ومن خلال تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر أن العلاقة بـين الأردن والإمارات تبدو كحالة من العلاقات القائمة على أساس التعاون، في كافـة الجوانب والأصعدة سواء كان أمنيا أو اقتصاديا أو سياسيا. وبالتالي، فـإن هـذه الإحداث كانت لها الأثر الكبير في تقوية أواصر الصداقة وخلق حالة من تكـاثف الجهود بين البلدين لمواجهة هذه التحديات القادمة وهي تحديات ظاهرة الإرهاب. هذا الإرهاب الذي لم يقتصر على تفجيرات مدينتي نيويورك وواشـنطن، وإنمـا أصبح داخل كل دولة، وكانت الأردن من مناطق ضحايا الإرهاب. ومن هنا يجب إن نوضح بأن الأردن والإمارات ميزت بين الإرهـاب كظـاهرة خطـرة علـى الإنسان والمجتمع والدولة، وبين مفهوم حق الشعوب في تقرير المصير، ومقاومة الاحتلال الأجنبي من جهة أخرى. فإن هذه التطورات الدولية خلقـت حالـة مـن التعاون بين الأردن ودولة الإمارات العربية من حيث توجهات السياسة الخارجية الأردنية وحالات التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني، باتخاذهما عدة إجراءات مشتركة لمكافحة هذه الظاهرة.

بعد قيام القوات الأمريكية والبريطانية بشن الحرب في ٢٠ مـارس ٢٠٠٣/ واحتلال العراق وحدث ما حدث من ويلات وإضرار بالغة بالأرواح والممتلكـات العراقية، أسرعت الإمارات بتقديم المساعدات الطبية والإنسانية الفورية للـشعب العراقي، ومن بينها إنشاء مستشفى الشيخ زايد العسكري فـي بغـداد، واسـتقبال مستشفيات دولة الإمارات أعدادا من الجرحى العراقيين، وإنشاء مستشفى الـشيخ زايد في مدينة الرطبة العراقية، ومساعدات أخرى مثل تركيب محطـات لتحليـة المياه(عبيد، ٢٠٠٤). وقد سارعت الإمارات بإقامة جسر جوي وبري وبحـري من المساعدات لمساندة الشعب العراقي، حيث بلغت قيمـة العمليـات الإغاثيـة

والمساعدات الإنسانية ما يقارب مائة مليون درهم إماراتي من خلال هيئة الهلال الأحمر. والمساهمة بمبلغ ٢١٥ مليون دولار في أعادة أعمار العراق عام ٢٠٠٤ خلال المؤتمر الذي عقد في أسبانيا للدول المانحة. كذلك ساهمت دولة الإمـارات من الناحية الأمنية لدولة العراق من خلال تجهيز قوات مسلحة عراقيـة بآليـات وتجهيزات عسكرية، وتقديم الدعم من أجل تدريب عناصـر الجـيش العراقـي الجديد(الجبلي، ٢٠٠٥). وتتطلع دولة الإمارات العربية إلـى اسـتعادة الـشعب العراقي لسيادته وحريته، وقيام حكومة عراقية شرعية تمثل كافة فئاتـه وأطيافـه السياسية وتعمل على إقامة علاقات جيدة مع جيرانها، والحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضية. بالمقابل، فإن الدور الأردني في العراق، كان مـشابها للـدور الإماراتي، وينصب باتجاه تخفيف المعاناة عن الشعب العراقي، من خلال تقـديم المساعدات، وفتح الحدود الأردنية أمام تدفق المساعدات العربية والدولية للأشقاء العراقيين، وكذلك تزويد الشعب العراقي بمستشفى أردني ميـداني، حيـث يقـدم المعالجة لأكثر من ١٥٢ ألف مريض عراقي، وكذلك استقبال أفواج مـن رجـال الأمن العراقيين لتدريبهم على أعمال الشرطة؛ حيث اسـتعدت الأردن لتـدريب الكوادر العراقية في مجالات مثل الكهرباء والطيران المدني بما فـي ذلـك إدارة المطارات.

وبالتالي، فإن السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول الخلـيج بعامـة، ودولـة الإمارات العربية بخاصة أصبحت أكثر متانة، وذلك بفضل وجود قيادة وصـانع قرار قادر على إدراك أهمية المرحلة الراهنة والبدء بفتح صفحات جديـدة مـن التعاون في مختلف الميادين. وكذلك الحال بالنسبة للأردن؛ فالـسياسة الخارجيـة الأردنية كانت واضحة المعالم تجاه العراق، فالأردن اعترض سياسيا على الغزو الأميركي على العراق، فدعم العملية السياسية في العراق والتي أدارها الاحـتلال الأميركي. وقد تلاقى ذلك مع رغبات وسياسات دول الخليج دون اسـتثناء؛ فقـد أكدت السياسة الخارجية الأردنية دائما على العلاقات التاريخية والأخويـة التـي تربط بين الشعبين الشقيقين، الأردني والعراقي، والمستند إلى أهمية الحفاظ علـى وحدة العراق أرضا وشعبا، وضمان سيادته وتـأمين اسـتقراره ودعـم العمليـة

السياسية فيه، بما يكفل بناء عراق قوي وموحد يتاح فيه المجال للتعددية والانفتاح ونبذ العنف والإرهاب. وأن الأردن ستدعم كل جهد مخاص يهدف إلـى تحقيـق الوئام والمصالحة الوطنية في العراق الشقيق، الأمر الذي يمهـد إلـى انـسحاب القوات الأجنبية من أراضيه وبدء مرحلة البناء والتنمية، ليعود العـراق عـضوا فاعلا بين أشقائه وعلى المسرح الدولي، كذلك لا تخرج دول الخليج الأخرى فـي مواقفها من أحداث ١١ أيلول والاحتلال الأمريكي للعراق عن الموقفين الأردنـي والإماراتي المتشابهين؛ مما كان له الأثر في تلاقي السياسة الخارجية الأردنية مع سياسات شقيقاتها العربية الخليجية إلى حد كبير في كثير مـن الميـادين الأمنيـة والاقتصادية والسياسية الخاصة بتطورات الأحداث في المنطقة العربية. وكأن هذه التطورات الإقليمية والدولية قد قاربت بين الأردن ودول الخليج دون استثناء.

الخاتمة

السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية الأردنية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعامة ودولة الإمارات العربية بخاصة؟

بعد الإجابة على سؤال الدراسة الرئيسي (ما أسس ومرتكزات السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج بشكل عام، والإمارات العربية بشكل خاص، منذ تولي الملك عبد ا الثاني الحكم عام ١٩٩٩، وخاصة في المجالات السياسية الاقتصادية، والأمنية، والثقافية؟)، والأسئلة الفرعية الأخرى، لا بد لنا من عرض **الملاحظات التالية**، وذلك قبل وضع السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبدا الثاني تجاه دول الخليج بعامة ودولة الإمارات العربية بخاصة، وكما يلي:

<u>أولا</u>:إن العلاقة بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجية ليست حديثة العهد، وإنما هي علاقة قديمة تعود جذورها إلى بدايات التأسيس لتلك الدول الخليجية، وبخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث كان الأردن من أوائل الدول العربية التي أبدت حالة من التعاون والتنسيق معها، وحتى الاعتراف بها كوحدة سياسية مستقلة ذات سيادة. ولقد ساهم الأردن بوضع البنية الأساسية لتلك الدول في بداية نشأتها، سواء كان على المستوى السياسي أو العسكري أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي التعليمي أو الأمني، حتى باتت قادرة على إدارة نفسها، والوقوف على قدميها. بعد ذلك ظهرت لتلك الدول ثورة النفط، لتنقل تلك الدول نقلة نوعية كاملة من الحياة البدوية إلى عالم الحداثة والتطوير، بل تجاوزت كل الدول العربية في التقدم والازدهار العمراني، وأصبحت ليست مجرد دول عادية وإنما دول رفاه، بحيث إن معدل دخل الفرد تجاوز معدلات دخول أفراد بعض الدول الغربية وخاصة الأوروبية.

من هنا أصبحت الحاجة لسياسة خارجية أردنية أكثر تفعيلا من السابق تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، لان واقع الأردن السياسي لا يحتمل أن يكون في حالة من العزلة في ظل ظروفه السياسية والاقتصادية الصعبة. وكذلك، كون

الأردن يقع بين دول تعيش حالة من الفوضى والاضطراب، وعدم الاستقرار وهي فلسطين وإسرائيل من الغرب، والعراق من الشرق، بالإضافة إلى التهديدات التـي تواجهها سوريا ولبنان بين الحين والآخر من الجهة الشمالية. وكذلك الحال بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي التي تواجه هذه التهديدات والتحديات، وحالـة مـن عدم الاستقرار، وخاصة نتيجة الوجود الإيراني من الجهة الشرقية، الـذي يعتبـر التهديد الحقيقي للخليج العربي.

ثانيا:خلال فترة تسعينيات القرن الماضي وبخاصة بعد الاجتياح العراقي لدولـة الكويت، أصبحت العلاقات بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجـي علاقـات تشوبها حالة من الفتور، بسبب اختلاف المواقف العربية تجاه تلك الأزمة، رغم إن الأردن كان أكثر حيادية تجاه الأزمة والذي أرادها أن تحل داخل البـت العربـي دون أي تدخل أجنبي، ولكن العجز العربي وقف حائل دون تحقيق ذلـك، بحيـث اعتبرت فترة التسعينيات حلقة انفصام في العلاقـات الأردنيـة الخليجيـة بـسب الاجتياح العراقي لدولة الكويت.

بعد ذلك جاءت نقطة تحول أخرى وهي أحداث الحادي عشر مـن سـبتمبر حيث أثرت تلك الأحداث على واقع العلاقات الدولية، وتبدو هذه الأحـداث هـي مرحلة انتقال جديدة في تغيير سلوكيات الدول في تعاملها مع بعـضها الـبعض، وانقسام العالم إلى قسمين من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية، إما معنا في كل التوجهات السياسية، أو ضدنا ومع الإرهاب. وباعتبار إن دول الخليج العربية والأردن هي جزء من المنظومة العالمية، فدول الخليج العربيـة التـي ارتبطـت بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والأردن بدرجـة أقـل، كحليـف رئيسي لها في منطقة الشرق الأوسط، تواجه حالياً تحديا جديدا يتمثل فـي كيفيـة معالجة معضلة لم تتضح معالمها بعد أن أكد المسؤولون الأمريكيون أن أنـصاف الحلول غير مقبولة. وجاء الاحتلال الأمريكـي للعـراق ليفـرض العديـد مـن الالتزامات على دول المنطقة، وبخاصة الدول الخليجية، بعد أن أصبح الإرهـاب بكل أشكاله موجودا في العراق وينتقل إلى الدول المجاورة.

ثالثا- لقد لعبت هذه الإحداث الدولية دورا كبيرا في واقع العلاقات الدولية، بحيث أصبح هنالك توحيد في السياسات العالمية؛ فالإرهاب الدولي أصبح ذريعة للدول للقضاء على أي شيء يقف حائلا أمام سيادة الدولة، حتى أنهم لم يفرقوا بين المقاومة أو الدفاع عن أرض الوطن، أو المطالبة في حق تقرير المصير، حتى إن معظم الدول الغربية لم تعرف الإرهاب بمفهومة، وإنما ترك تعريف الإرهاب مفتوحا لتقرر تلك الدول تفسير وتحليل تلك الحالة كما تشاء وكيفما تريد. وقد تأثرت دول مجلس التعاون الخليج والأردن بهذا الواقع السياسي. فقد غيرت الأنظمة في أفغانستان والعراق، ودمرت دولاً دون الحصول على نتائج من وراء هذا التدمير، كل ذلك بداعي وذريعة القضاء على الإرهاب، وتحرير الشعوب من الأنظمة السلطوية والدكتاتورية الحاكمة. وكل ذلك نتاج لحقيقة طبيعة النظام الدولي والإقليمي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فكان لابد من الأردن ودول مجلس التعاون بتوثيق علاقاتهما، وتحدي الظروف السياسية والاقتصادية بمزيد من التقارب في الميادين كافة.

بعد هذه الملاحظات لا بد من وضع بعض **السيناريوهات لمستقبل السياسة الخارجية الأردنية تجاه دولة الإمارات العربية بخاصة، ودول الخليج بعامة**:

كما هو معلوم، فإن السيناريو هو عملية تنبئية لما سيحدث في المستقبل؛ وسيكون الأمر هنا خاص بوضع بعض السيناريوهات لسياسة الخارجية الأردنية تجاه ودول مجلس التعاون الخليجي بعامة، ودولة الإمارات العربية بخاصة بناء على تلك الظروف والمعطيات السابقة.

فسيناريو مستقبل العلاقات بين الأردن والإمارات بخاصة، والأردن ودول الخليج بعامة، تؤكده المعطيات الحالية لواقع العلاقات بين الطرفين والتي تنبئ بالتطور الايجابي في الميادين التالية:

أولا: التطور في العلاقات السياسية، وذلك من خلال التقارب في التوجهات والمواقف المشتركة بخصوص القضايا الإقليمية والدولية التي تمس مصالح الطرفين بشكل خاص، ومصالح الدول العربية على وجه العموم.

ثانيا: تطور العلاقات بين البلدين على المستوى الاقتصادي والإنمائي؛ ودليل ذلك توقيع الأردن والإمارات على اتفاقية إقامة منطقة تجارة حـرة، وبموجـب هـذه الاتفاقية سيوفر مناخاً أفضل لتعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بـين البلدين، بحيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخـرى ذات الأثر المماثل على السلع .

ثالثا- أما الجانب الاقتصادي وهو الجانب الأشمل، حيث يوجد اتجاهات مـشتركة للعمل الاقتصادي من أجل مواجهة التحديات الاقتصادية الكبرى مثل نقص المياه والكهرباء في المنطقة. وأخيرا هنالك توجهات نحـو انفتـاح اقتـصادي أردنـي إماراتي، وأردني خليجي من ناحية الاستثمار، حيث تعتبر الأردن الأرض الخصبة للاستثمارات الخليجية نتيجة لتوفر عوامل الأمن والاسـتقرار، وسـهولة ويـسر الأنظمة والقوانين التي تساعد على الاستثمار في الأردن؛ فوجود مؤسسة تـشجيع الاستثمارات الأردنية التي عملت على وضع أنظمة تسهل على المـستثمر غيـر الأردني الاستثمار داخل الأردن، والجهود التي يبذلها الملك عبدا الثاني في هذا النطاق زاد، وأعطى الفرصة الأكبر لدولة الإمارات العربيـة والـدول الخليجيـة الأخرى من الاستفادة من هذه التسهيلات، ومن المناخ الاستثماري الأردن الـذي اعتبر الأردن بموجبة واحة خصبة للاستثمار لدول الخليج كافة.

رابعـا: الاحتمالية المستقبلية لتطور العلاقات الأردنية الخليجية بشكل كبير ومتين، وذلك لوجود خامات بشرية أردنية قادرة على استثمار سوق العمـل الإمـاراتي، ومستجيبة لاحتياجات المواطن الإماراتي والخليجي، كونها خامات مدربة ومؤهلة ومناسبة لسوق العمل الإماراتي والخليجي، الذي يعيش مرحلة من النمو والتوسع.

خامسا: أما بالنسبة للتحديات الأمنية، فان هنالك توجهات نحـو حـل النزاعـات الإقليمية بالطرق السلمية بدلا من الحلول العسكرية التـي لا تجبـي إلا الـدمار، وبالتالي التقارب نحو عقد اتفاقيات تعاون استراتيجية بين الأردن ودولة الإمارات، والتوجه نحو فكرة عمل اتفاقية دفاع عربي مشترك، من خلال إشراك إطـراف عربية أخرى للدفاع عن دول مجلس التعاون الخليجي. فالتوسع في التعاون الأمني أصبح ضروريا ؛ لأن الأردن هو دولة "ثغرية" بالمعني التاريخي للكلمة. فهو يقف

كدولة عازلة على خط المواجهة مع طبيعة الأطماع الإسرائيلية ويمثل حاجزا لهذه الأطماع، فلابد أن يكون الأردن قويا ببنيته الداخلية علـى المـستوى الـسياسي والاقتصادي، وأن يكون قويا في علاقاته الدولية ومتماسكا في وحدته الوطنية. كل ذلك يصب في صميم مصلحة العلاقة بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي. وكذلك التعاون الأمني على المستوى الإقليمي والدولي؛ فظاهرة الإرهاب أصبحت العدو القادم للدول حيث وضعت الأردن والإمارات وبعض الدول الخليجية قوانين وأنظمة لمكافحة الإرهاب، إذ هنالك لقاءات أمنية بين الجانب الأردني والخليجـي لإيجاد القواسم المشتركة في المجالات الأمنية المختلفة ووضع البرامج الخاصـة بها.

المراجع

أ- المراجع العربية

أبو دية، سعد، (٢٠٠٢) **العلاقات بين الإمارات والأردن**، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات.

أبو طالب، عبد الرحيم، (١٩٩٥) **أزمة العراق والكويت**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.

احمد، سعيد، **الاستثمارات الإماراتية في المملكة الأردنية الهاشمية**، جريدة البيان الإماراتية، العدد رقم ٩٧٥١، تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٨ .

اشتيوي، جمال، **تفائل اردني بتجديد المنح النفطية**، جريدة الرياض الإلكتروني، العدد ٣٢٤٧، تاريخ ٢٥ /١١/ ٢٠٠٤ .

الاشعل، عبد ا ، (١٩٨٣) **الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي**، د.ن، الرياض.

البحيري، صلاح الدين، (١٩٩٤) **الأردن دراسة جغرافية**، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان.

بدران، ريم، **الكويتية الأردنية تبدأ عملية الاستثمار في الأردن**، جريدة الرأي الأردنية، العدد ١٣١٠٢، التاريخ: ٢٠٠٦/٠٨/١٠.

بدوي، محمد طه، (١٩٧٢) **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، دار النهضة، بيروت.

البر صان، احمد، (٢٠٠٦) "الشرق الأوسط: إعادة للتفكير"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد رقم ١٦٦، ص٢٣.

بسيسو، فؤاد احمد، (١٩٨٧)**التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي(المنهاج المقترح والأسس المضمونة والعلمية)** ، مركز دراسات الوحدة العربية .بيروت.

بشير، نوال، (٢٠٠٣) **الأردن أولا أفاق وتطلعات**، المؤلف، عمان.

تليلان، إسامة، **العلاقات الاقتصادية بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي**، جريدة الرأي الأردنية، العدد، ١٣٢٧٧، تاريخ ٢٠٠٧/٢/٨ .

تيلان، اسامة، **وزير التجاره الكويتي يصل عمان ومباحثات مع القطاع الخاص ،** جريدة الرأي الأردنية تاريخ، ٣ /٢/ ٢٠٠٧م.

جان نانو، (١٩٧١) **اتحاد الإمارات العربية**، دار الأعلام العربي، بيروت.

الجبلي، عبداللة، (٢٠٠٥) **الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة**، وزارة الأعلام الثقافة.

حداد، ريمون، (٢٠٠٠) **العلاقات الدولية**، دار الحقيقة، بيروت.

الحديدي، هالا، **صادرات السعودية إلى الأردن**، جريد العرب الدولية،، العدد ٩٢٧٦، تاريخ ٢١ /٤/ ٢٠٠٤.

حسين، معلـوم، (٢٠٠٢) "الاستراتيجية الأمريكية وسط آسيا، الواقع والأفاق " **مجلة السياسة الدولية**، العدد١٤٧ ، ص١٣-١٥.

الحضرمي، عمر (٢٠٠٢) **التربية الوطنية الوطن والمواطن والنظام السياسي في الأردن**، مجدلاوي، عمان.

خالد، جمال، **الاستراتيجية الامريكية في العراق**، جريدة الزمان، العدد ١٢٦٢، التاريخ ٢٠٠٢./٧/١٧.

الخالدي، نشوى، **اسمنت العربية السعودية تنشىء مصنعا بالقطرانة**، جريدة الرأي الأردنية،، العدد ١٣٢١١ التاريخ، ٢٠٠٦/١١/٣٠ .

الخالدي، نشوى، **الصادرات الأردنية للأسواق السعودية**، جريدة الرأي الأردنية، العدد ٧١٣١٤٣ التاريخ، ٢٠٠٦/٠٩/٢٠.

خاف، احمد، (٢٠٠٦) ، "محاولة الاستثمار الأجنبي في الأردن " العدد رقم ٥٢ ، **مجلة المستثمرون** ، ص٢٧-٢٩.

خليل، علي، **الاستثمارات السعودية في الأردن**، جريدة العرب الدولية: العدد ٨١١٦ تاريخ ١٦ /٢/ ٢٠٠٢ .

الخيطان، فهد، **عودة المساعدات الخليجية امتحان لقدرة الحكومة**، جريدة العرب اليوم، العدد ٣٢٩٢، تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٥م.

داود، عبدا لمنعم محمد، (١٩٨٨) **مجلس تعاون دول الخليج ومحاولة تطويره على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة** . منشأة المعارف.الإسكندرية.

الدرعاوي، سلامة، **أربع تحديات أمام الاقتصاد الأردني**، جريدة العرب اليوم الأردنية، العدد، ٣٠١٧، تاريخ ٢٠٠٥/٩/٨.

رجب، يحي حلمي، (١٩٨٣) **مجلس التعاون لدول الخليج العربية : رؤية مستقبلية، دراسة قانونية سياسية اقتصادية**. مكتبة دار العروبة، الكويت.

الرمضاني، مازن إسماعيل، (١٩٩١) **السياسة الخارجية دراسة نظرية**، مطبعة دار الحكمة، بغداد.

سليم، محمد السيد، (١٩٨٩) **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

سليم، محمد السيد، (١٩٩٨) **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

السويدي، جمال سندس، (١٩٩٩) **مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرون**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

الشرعة علي وآخرون، (٢٠٠٢) **عملية السلام في الشرق الأوسط الدوافع والانعكاسات**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان .

شفيق، علي، (١٩٨٩) **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت.

الشمري، غسان إبراهيم،(٢٠٠٠) **جلالة الملك عبداللة الثاني دراسة في الرؤى الأفاق**، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، عمان.

الطباطباني، عادل،(١٩٧٨) **النظام الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مقارنة**، مطبعة القاهرة الجديدة.

طهبوب، ناصر، (١٩٩٤) **السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام**، مطبعة القبس.عمان.

عبدا لحق، يوسف إبراهيم، (١٩٧٩) **التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن**، جامعة عين شمس، القاهرة.

عبدالمالك، سلمان، **إخماد أجواء الفتنة الطائفية في العراق**، جريدة إخبار الخليج، العدد ١٠٤٩١، تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١١).

عبيد، علي نايف، (١٩٩٦) **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

عبيد، نايف علي،(٢٠٠٤) **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية بين النظرية والتطبيق**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

علي، باجي، **توقيع اتفاقية امنية بين الكويت وحلف الناتو**، جريدة القبس الكويتية، العدد ١٢٠٤٩، تاريخ ١٨ /١٠/ ٢٠٠٦ .

عمرو، كمال حمودة، (٢٠٠٦) "النفط في السياسة الخارجية الأمريكية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد رقم ١٦٤، ص١٧-٢٢.

غنيمات، جمانة، **كلفة إنتاج واستيراد النفط الخام والمشتقات النفطية في عام ٢٠٠٦**، جريدة الرأي الأردنية، العدد١٢٣٨٧، تاريخ ٢/١٨/ ٢٠٠٧ .

فضة، محمد إبراهيم، (١٩٧٧) **السياسة الخارجية للدول الكبرى في الشرق الأوسط، أزمة السويس ومشكلة الاعتداء الثلاثي**، الجامعة الأردنية، عمان.

القرعان، صالح احمد،(١٩٩٥) **الموقف الأردني من أزمة الخليج**، دار زهران للنشر، عمان.

القطاطشة، محمد حمد، (٢٠٠٠) **تطور الحياة السياسية في الأردن في عهد المغفور له جلالة الملك حسين**، مركز سعد للخدمات، عمان.

كريم، حامد، **الاستثمار في منطقة العقبة الاقتصادية**، جريدة إخبار الخليج،، العدد ١٠٤٦٠ تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١١.

الكيالي، عبد الوهاب، (١٩٩٣) **موسعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

مأمون، صيدم، (٢٠٠٦) **مؤشرات التجارة الخارجية الاردنية للعام ٢٠٠٥ مقارنة مع العام ٢٠٠٤**، غرفة تجـارة عمان، :، إدارة الدراسات والتدريب، وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية.

المجالي، عصام، **استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الأردن**، جريدة إيلاف الالكترونية اللندنية،، العدد ٢٠٨١ تاريخ ١ /١/ ٢٠٠٧.

المحاميد، خالد خلف، (٢٠٠٢) **الاقتصاد وسياسة الأردن الخارجية**، وزارة الثقافة، عمان.

محضر اجتماعات الدورة العاشرة للجنة الأردنية السعودية المشتركة الموافق ٢٠٠٢م.

محمد، فاضل زكي، (١٩٧٥) **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية**، مطبعة شفيق، بغداد.

مركز دراسات الشرق الأوسط، (١٩٩٩) **توجهات السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبداللة الثاني**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.

مسعد، حليم، **منحة تعليمية من الكويت للأردن،** موقع اليوم الالكتروني، العدد ١١٧٨٤، تاريخ ١٩ /٢٠٠٥/٩

المشاقبه، آمين، (١٩٩٩) **السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار**، دار الحامد، عمان.

المشاقبه، آمين، (٢٠٠١) **السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي**، دار الحامد، عمان .

مقلد، إسماعيل صبري، (١٩٩٤) **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت، الكويت.

مقلد، إسماعيل صبري، (١٩٨٧) **نظرية السياسة الدولية**، دار السلاسل، الكويت.

المناصير، هيثم خليل، (٢٠٠٣) **العلاقات العربية والدولية الشأن المحلي والعربي والدولي في الزيارات الخارجيـة لصاحب الجلالة الملك عبداللة الثاني**، سلسلة الأجندة الوطنية، عمان.

مواد الدستور الاردني(٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١)(٣٠)(٥١، ٤٩)(٤٥) وتعديلاته، ١٩٥٢م.

المومني، محمد حسين، **السفير الاماراتي في المملكة يؤكد حرص بلادة على العلاقات الاردنية الاماراتية،** جريدة الغد الأردنية، العدد٨٤٦، تاريخ٢٠٠٦/١٢/٢.

المومني، محمد حسين، **تطوير المشاريع تشارك بفعاليات اقتصادية في دبي،** جريدة الغد الأردنية العدد ٨٤١ التاريخ: ٢٠٠٦/١١/٢٧ .

النعيمي، حمزة، **افتتاح منتدى الخليج الاول في الأردن،** جريدة العرب اليوم الأردنية، العدد ٣٢٥٦، تاريخ ١٠ /٥/ ٢٠٠٦م.

نهار، غازي صالح،(١٩٩٣) **القرار السياسي الخارجي الأردني اتجاه أزمة الخليج.** دار مجدلاوي، عمان.

نورا، جنات، **تشجيع الاستثمار في الأردن،** جريدة الوطن الكويتيه، العدد١٤٣٤٥، تاريخ ٢٠٠٦ /٥/٢٦ ..

الهزايمه محمد عوض، (٢٠٠٤) **السياسة الخارجية الاردنية،** المكتبة الوطنية، عمان.

همام، زيدان، **الملك يضع حجر الاساس لمشروع بوابة الأردن،** جريدة الدستور الاردنية، العدد ١٥٣٧٩، ٢٠٠٧/٢/٢٨ .

همام، زيدان، **الملك يضع حجر الاساس لمشروع بوابة الأردن،** جريدة الدستور الاردنية، العدد ١٥٣٧٩، ٢٠٠٧/٢/٢٨ .

الهندي، رانيا، **الأردن ودول مجلس التعاون يبحثان توقيع اتفاقية اقتصادية شاملة،** جريدة الرأي الأردنية،، العدد ١٢٩٢٤ التاريخ: ٢٠٠٦/٠٢/١٣.

هيثم، سامر، **الخليج بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر،** جريدة العرب الدولية، العدد رقم ٨٣٤١، تاريخ ٢٩ /٩/ ٢٠٠١.

الوخيان، غالب، (١٩٩٣) **الفكر السياسي عند جلالة الملك حسين طلال،** د.ن.

وردم، باتر، (٢٠٠٦) **دعم العملية السياسية في العراق،** مرصد الأردن.

يوسف بن حارب، عبدالرحمن، (١٩٩٩) **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة،** المكتب الجامعي الحديث، الازاريطة.

ب- المراجع الأجنبية

Al-Anzy, Abdullah (1986)(**The gulf Cooperation Council; Reasons and challenges;** critical and Analytic Study) PH. D. dissertation, U.S.A, Faculty of Claremont graduate school.

Faddah Mohammad, (1974) **The Middle East Transition; A Study of Jordan Asia**, Publishing House, New York.

Herman, Charles , (1982) **Policy Classification ; A Key to The Comparative Study,** Foreign Policy Free Press New York.

Hassan Hamadan Al-Hakim (1989) **The Foreign Policy of the United Arab Emirates** (London : Saqe Books.

Kechichian, Joseph Albert (1985)(**the Gulf Cooperation Council: search for security in The Persian Gulf**) PH. D.Dissertation, U.S.A, University of Virginia.

Modelski, George , (1962**), A theory of Foreign Policy**, Praeger, New York.

Rosenau James N.(A), (1976**) The Study of Foreign Policy**, Thampson and Gavin Boyed.

Rosenau James N.(B), (1969**), International Ploitics and Foreign Policy** :A Reader in Research and Theory .New York: Free Press.

William.D.Coplin, (1971**) Introduction to International Politics**; Theoretical Overview - Chicago; Marham Publishing.

الملاحق

ملحق رقم (أ)

اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الإمارات العربيـة المتحـدة انطلاقا من روابط الأخوة العربية التي تربط بين شـعبيهما والعلاقـات العريقـة القائمة بين بلديهما، ورغبة كل منهما في تطوير ودعم العلاقـات التجاريـة بـين البلدين، وتسهيل وتعزيز التبادل التجاري بينهما بمـا يخـدم مـصالح الـشعبين الشقيقين. وأيمانا منهما بأهمية تحرير التجارة بينهما في إطار ميثاق جامعة الدول العربية وإحكام ومبادئ البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربيـة الكبـرى التي دعا إليها مؤتمر القمة العربية في القـاهرة عـام ١٩٩٦ واقرهـا المجلـس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته ٥٩ بتـاريخ ١٩٩٧/٣/١٩ ؛ وعمـلاً بنص الفقرة (٩) من المادة الأولى من البرنامج التنفيذي لمنطقة التجـارة الحـرة العربية الكبرى واقتناعا منهما بأن اتفاق إقامة منطقة تجارة حرة بينهمـا سـيوفر مناخاً أفضل لتعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين .

اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى

لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بالكلمات والعبارات الـواردة أدنـاه، المعـاني المبينة أمامها إلا إذا دل سياق النص على غير ذلك :

١. الاتفاقية : اتفاقية لإقامة منطقة تجارة حرة بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة .

٢. الطرفان المتعاقدان : حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة .

٣. الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل : الرسـوم التي تفرضها الدولة الطرف بمقتضى ألتعريفه الجمركية على السلع المستوردة وكذلك الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل التي تفرضها على السلع المستوردة ولا تخضع لها منتجات الدولة الطرف نفسها، أيا كان مسمى هـذه الرسوم والضرائب . ولا يدخل في هذا التعريف الرسوم التي يـتم تحـصيلها مقابل خدمة محددة مثل رسوم الأرضية أو التخزين أو النقـل أو الـشحن أو التفريغ .

٤. يقصد بالرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل تلك المطبقة في البلدين على السلع المستوردة بتاريخ ١٩٩٨/١/١ م ضمن النظـام المنسق للتعريفة الجمركية .

٥. القيود غير الجمركية : التدابير والإجراءات الموجودة او التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الاستيراد من الطرف الآخر، وتشمل هذه القيود على وجـه الخصوص تراخيص الاستيراد والقيود الكمية والنقدية والإدارية التي تفرضها على الواردات .

٦. السلع : هي السلع الوطنية المنشأ والتي تحقق قيمة مضافة محلية عنـد إتمـام إنتاجها لا تقل عن ٤٠% .

المادة الثانية

يتعهد الطرفان المتعاقدان بتحرير التبادل التجاري بينهمـا وفقـاً لأحكـام هـذه الاتفاقية.

المادة الثالثة

تستهدف هذه الاتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين المتعاقدين وذلك وفقا للأسس التالية :

(أ) تخفض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع والمنتجات الوطنية المتبادلة بين الطرفين المتعاقدين وصولاً إلى الإعفاء الكامل في ٢٠٠٣/١/١ م وذلك حسب الجدول التالي :

الأعوام	نسبة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل المخفضة
٢٠٠١/١/١	%٥٠
٢٠٠٢/١/١	%٨٠
٢٠٠٣/١/١	%١٠٠

(ب) الإلغاء الكامل والفوري للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع غير المصنعة الزراعية والحيوانية والأسماك والثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين الطرفين المتعاقدين .

(ج) الإلغاء الفوري لكافة القيود غير الجمركية بين الطرفين المتعاقدين ان وجدت وعدم فرض أي قيود جديدة فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

(د) يشترط لاعتبار السلع والمنتجات لأغراض هذه الاتفاقية من منشأ وطني الالتزام بقواعد المنشأ العربية المقرة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي .

(هـ) لا يجوز بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ فرض أية رسوم جمركية جديدة او رسوم وضرائب أخرى ذات أثر مماثل على السلع والمنتجات المتبادلة بين البلدين وفقا لأحكام هذه الاتفاقية .

(و) يقوم الطرفان عند التوقيع على هذه الاتفاقية بتبادل المستندات الخاصة بتحديد الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل المطبقة لديهما فعلا في ١٩٩٨/١/١م .

(ز) إذا تم تخفيض الرسوم الجمركية أو الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل في أي من الطرفين المتعاقدين فان الرسوم المخفضة ستحل محل

الرسوم الواردة في الفقرة (٤) من المادة الأولى كأساس لاحتساب التخفيض المتدرج تجاه سلع الطرف الآخر .

المادة الرابعة

تطبق نصوص هذه الاتفاقية على المنتجات ذات المنشأ الأردني أو الإماراتي المتبادلة مباشرة بين البلدين، والمرفق بها شهادة منشأ وفقا لنموذج شهادة المنشأ العربية المقرة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، على إن يتم إصدارها والمصادقة عليها من قبل الجهة الحكومية المختصة وهي وزارة الاقتصاد والتجارة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وان يتم إصدارها من قبل غرف التجارة وغرف الصناعة الأردنية والمصادقة عليها من قبل وزارة الصناعة والتجارة أو أية جهة أخرى تخولها الوزارة بذلك بالمملكة الأردنية الهاشمية .

المادة الخامسة

(أ) لا تسري أحكام هذه الاتفاقية على المنتجات أو المواد المحظور إدخالها او تداولها او استخدامها في أي من البلدين لأسباب دينية او صحية أو أمنية أو بيئية والمتفق عليها في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في كل من البلدين .

(ب) يطبق الجانبان إجراءات وقوانين الحجر الزراعي والبيطري على السلع الخاضعة لها (الزراعية والحيوانية) وذلك وفقا للقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها والسارية في كل من البلدين ويلتزم كل طرف بأخطار الطرف الآخر بالقوانين والأنظمة والتعليمات المطبقة في بلده .

(ج) يراعى الطرفان المتعاقدان إن تكون السلع والمنتجات ذات المنشأ الوطني المصدرة من أي منهما إلى الطرف الآخر مطابقة للمواصفات والمقاييس المعمول بها في بلد الطرف الآخر وفي حالة عدم وجود مواصفة محلية مطبقة يتم الأخذ بالمواصفات والمقاييس المعمول بها عربياً او دولياً المعتمدة

لديهما على أن يتبادل الطرفان القوانين والأنظمة المطبقة في كل منهما والإخطار بأي تعديل يطرأ عليها .

المادة السادسة

يعمل الجانبان على تسهيل دخول شاحنات وبضائع كلا البلدين بما في ذلك العابرة والمتجهة إلى طرف ثالث، ويلتزم الجانبان بتذليل كافة العقبات والعوائق التي تواجه الشاحنات العائدة لكلا البلدين في أراضي البلد الآخر وتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل بينهما .

المادة السابعة

تتم تسوية المدفوعات والصفقات ذات الصلة بتوريد السلع والخدمات بعملة حرة قابلة للتحويل وبأسعار الأسواق العالمية، ووفقا للشروط والأحوال المتعارف عليها في التجارة الدولية والأعراف المالية والمصرفية .

المادة الثامنة

يحق لكل من الطرفين إن يطبق إجراءات وقائية طبقا للأحكام التي نصت عليها اتفاقية الوقاية الملحقة لاتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، التي أسفرت عنها جولة أوروجواي فقط بالنسبة للمنتجات التي يقرر أي من الطرفين أنه تم استيرادها داخل أراضيه بكميات متزايدة سواء بشكل مطلق او نسبي بالمقارنة بالإنتاج المحلي، وبحيث تسبب أو تهدد بإلحاق ضرر جسيم للصناعة او الزراعة المحلية التي تنتج منتجات مماثلة او منافسة بشكل مباشر لتلك المستوردات من الطرف الآخر، وذلك طبقا للقوانين والتشريعات المطبقة في كل من البلدين .

المادة التاسعة

إذا واجه كل من الطرفين المتعاقدين حالة دعم أو إغراق في وارداته من الطرف الآخر فانه يمكن اتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهة مثل هذه الحالات وفقا للقوانين

والتشريعات المطبقة في كل من البلدين، مع إخطار الطرف الآخـر بهـا بمـا لا يتعارض مع أحكام اتفاقيتي الدعم والرسوم التعويضية وإجراءات مكافحة الإغراق الملحقتان باتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية .

المادة العاشرة

يوفر الطرفان الحماية الكافية والفعالة وغير التمييزية وتطبيقها فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والتجارية والصناعية، بما في ذلك تسجيل الاختراعات والعلامات التجارية والتصميم الصناعي وكذلك حماية الأعمال الأدبية والفنيـة والبرمجيـات طبقا للقوانين والأنظمة المطبقة لديهما وفي إطار أحكام وقواعد اتفاقيـة منظمـة التجارة العالمية .

المادة الحادية عشر

(أ) لأغراض متابعة تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية ومعالجة المشاكل التي قد تثـار أثناء التنفيذ تنشأ لجنة تجارية مشتركة برئاسة الوزيرين المختـصين فـي البلدين او من ينيبانهما، تضم في عضويتها ممثلين عن الوزارات والجهات المعنية في كلا البلدين .

(ب) يحق لكل طرف طلب عقد اجتماع اللجنة المذكورة كلما دعت الحاجة إلـى ذلك، ويعقد الاجتماع بالتناوب في البلدين .

(ج) تتولى اللجنة المشتركة المهام التالية بصفة خاصة :

(١) متابعة تنفيذ التزامات الطرفين الخاصة بتحرير التبادل التجاري بين البلدين من القيود غير الجمركية ومن الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل وفقا لبنود هذه الاتفاقية .

(٢) دراسة الطلبات التي يقدمها أحد الطرفين من أجل اقتراح توسيع مجالات هذه الاتفاقية .

(٣) دراسة الإجراءات التي يتخذها أي من الطرفين في تطبيق التدابير الوقائية طبقا للمواد الثامنة والتاسعة والعاشرة لأجل رفع تطبيق هذه الإجراءات بأسرع وقت ممكن .

(٤) تسوية النزاعات التي تطرأ بين الطرفين المتعاقدين حول تفسير او تطبيق أحكام هذه الاتفاقية، والمعاملات التي تتم في إطارها .

(د) تنبثق عن اللجنة المشتركة لجنة فنية على مستوى الخبراء من كلا البلديـ ـن تنظر في الموضوعان التي تفوضها بها اللجنة المشتركة .

المادة الثانية عشر

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد شهر من تاريخ تبـادل آخـر إخطـار بتمـام الإجراءات القانونية اللازمة وفقا للتشريعات المعمـول بهـا فـي كـلا البلـدين المتعاقدين.

المادة الثالثة عشر

تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقـدين الطـرف الآخر، كتابة وعبر القنوات الدبلوماسية، برغبته في إنهاء العمل بها قبل ستة اشهر من تاريخ الإنهاء .

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية فـي مدينـة عمـان يـوم الأحـد الموافـق ١٧/صفر/١٤٢١ هجرية بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢١ ميلادية من نسختين أصليتين .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية د. محمد الحلايقة، وعن حكومـة ودولـة الإمارات العربية المتحدة وزير الصناعة والتجارة فاهم بن سلطان القاسمي.

(www.customs.gov.jo/ ٢١ /٥/٢٠٠٠)

ملحق رقم (ب)

جداول خاصة بالدراسة

ملحق رقم (أ)

دول مجلس التعاون الخليجي من حيث المساحة والسكان والناتج القومي المحلي والفرد

اسم الدولة	نظام الحكم	المساحة	عدد السكان السنة	**الناتج القومي للفرد**	**إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٠١**	تاريخ الاستقلال
دولة الإمارات	اتحادي	٨٢، ٨٨٠ كم٢	٤، ٤٩٦، ٠٠٠ ٢٠٠٦م	٢٣، ٢٠٠$	٥٨ مليار	١٩٧١
البحرين	ملكي	٦٦٥ كم٢	٦٨٨، ٣٤٥ ٢٠٠٥م	٢٠، ٥٠٠$	٦,٩ مليار	١٩٧١
السعودية	ملكي	٢، ١٤٩، ٦٩٠كم٢	٢٧، ٠١٩، ٧٣٢٠٠٦م		١٨٥ مليار	١٩٣٢
سلطنة عمان	سلطاني وراثي	٣٠٩، ٥٠٠ كم٢	٢، ٣٣١، ٣٩١ ٢٠٠٣م	١٣١٠٠ دولار	١٧,٧ مليار	
دولة قطر	أميري	١١، ٥٢١ كم٢	٧٤٣، ٠٠٠ ٢٠٠٤م		١٢,٤ مليار	١٩٧١
دولة الكويت	دستوري وراثي	١٧,٨٢٠كم٢	٣، ١٠٠، ٦٤٨	١٧، ٩٧٠$	٣٣,٤ مليار	١٩٦١

المصدر: نايف علي عبيد، ٢٠٠٤ والموسوعة الحرة ويكيبيديا، http://ar.wikipedia.org ٢٠٠٦

ملحق رقم (ب)

والجدول آلاتي يوضح مساحة وسكان الإمارات داخل دولة الإمارات ونسبة مساحة كل إمارة بالنسبة لدولة الإمارات.

اسم الإمارة	المساحة	السكان لسنة ٢٠٠١	نسبة مساحة الأمارة من الدولة
إمارة أبو ظبي	٦٧٣٤٠	١٣٦٢٠٠٠ نسمة	٨٦ر٦٧ %
إمارة دبي	٣٨٨٥	١٠٢٩٠٠٠ نسمة	٥ %
إمارة الشارقة	٢٥٩٠	٥٦٢٠٠٠ نسمة	٣ر٣٣ %
إمارة عجمان	٢٥٩	١٩٦٠٠٠ نسمة	٠ر٣٣ %
إمارة أم القيوين	٧٧٧	٥٢٠٠٠ نسمة	١ %
إمارة راس الخيمة	١٦٨٤	١٨١٠٠٠ نسمة	٢ر١٧ %
إمارة الفجيرة	١١٦٥	١٠٦٠٠٠ نسمة	١ر٥ %

المصدر:نايف علي عبيد، ٢٠٠٤

ملحق رقم (ج)

الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الموقعة

بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي

اسم الدولة	نوعية الاتفاق	تاريخ الاتفاقية	صلاحية الاتفاقية
قطر	اتفاق تجاري واقتصادي	7/8/1980	سارية المفعول
لكويت	اتفاقية التبادل التجاري الحر	25/12/2001	9/4/2005
	اتفاقية للتشجيع و الحماية للاستثمارات	21/5/2001	19/3/2004
	اتفاق لتجنب الازدواج الضريبي على دخل المؤسسات وشركات النقل الجوي	21/5/2001	1/1/2002
البحرين	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجارة الحرة	21/7/2001	29/5/2002
	اتفاقية بشان تشجيع وحماية الاستثمار	8/2/2000	5/7/2001
الإمارات العربية المتحدة	اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة	21/5/2000	29/5/2005
	اتفاق للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني	21/5/2000	سارية المفعول
السعودية	اتفاق اقتصادي	30/10/1962	سارية المفعول
سلطنة عمان	اتفاقيه تبادل الإعفاء الضريبي	23/04/1986	ليست سارية المفعول
	اتفاق تجارى واقتصادي	18/2/1986	سارية المفعول

المصدر:(www.jftp.gov.jo 2006).

ملحق (د)

حجم استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي للمشاريع المستفيدة من قانون لاستثمار في الأردن

اسم الدولة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
السعودية	-	-	٤١٦، ٥٦٢، ٩٢٥
الكويت	-	-	٦٦، ٩٧٦، ٠٠٠
الإمارات	-	-	٣٧، ٦٨٥، ٠٠٠
البحرين	-	-	-
قطر	-	-	-
عمان	-	-	-
دول مجلس التعاون الخليجي	١٤، ٧١٣، ٤١٧	٢١، ٨٩٥، ٠٢٨	٠٧٧، ٦٦٧، ٩٢٥

المصدر:مؤسسة تشجيع الاستثمارات الأردنية ٢٠٠٦/١٢/٣١.

ملحق رقم (هـ)

إجمالي الصادرات والمستوردات الأردنية من وإلى دول مجلس التعاون الخليجي لعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥

بـ (مليون دينار)

الدولة	الصادرات ٢٠٠٤	الصادرات ٢٠٠٥	المستوردات ٢٠٠٤	المستوردات ٢٠٠٥
عمان	١٠,٧	١٢,١	٦,٦	٨,٤
قطر	١٥,٩	٢٣,٤	٣,٨	٤,٣
السعودية	١٣٨,٢	١٦٥,٦	١١٤٦,٦	١٧٥٧,٧
الإمارات العربية	٧٧	٩٥,٧	١٠٣	١٥٢
البحرين	١٢,٥	١٣,٦	٤	٤,٢

الـكـويت	٣٦,٨	٤٩,٧	٢٠,٦	٤٣,٣

حسب تقرير وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية لغرفة تجارة عمان عام ٢٠٠٦ إدارة الدراسات والتدريب.

ملحق(و)

إجمالي الصادرات والمستوردات الأردنية من وإلى دول مجلس التعاون الخليجي لعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥

بـ(مليون دينار أردني)

الـصنـــف	الـصادرات ٢٠٠٤	الـصادرات ٢٠٠٥	الـمستوردات ٢٠٠٤	الـمستوردات ٢٠٠٥
عمان	١٠,٧	١٢,١	٦,٦	٨,٤
قـطـر	١٥,٩	٢٣,٤	٣,٨	٤,٣
السعـوديـة	١٣٨,٢	١٦٥,٦	١١٤٦,٦	١٧٥٧,٧
الإمـــــارات العـربيـة	٧٧	٩٥,٧	١٠٣	١٥٢
البحـرين	١٢,٥	١٣,٦	٤	٤,٢
الـكـويت	٣٦,٨	٤٩,٧	٢٠,٦	٤٣,٣

تقرير وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية لغرفة تجارة عمـان عـام ٢٠٠٦ إدارة الدراسات والتدريب.

الاسم : راكز سالم سليمان العرود .
المؤهل العلمي : ماجستير علاقات دولية .
العنوان: الكرك – بذان .
العمل : بلدية الكرك الكبرى .
رقم هاتف العمل: ٢٣٥١٣٠٠ .
رقم الخلوي: ٠٧٩٥٩٤٠١١٣.